الباب الثاني

وثائق وأشعار

- الوثائق التاريخية للجامعة
- الجامعة والحياة الأدبية

الفصل الأول

الوثائق التاريخية للجامعة المصرية

عندما بدأت البحث عن أخبار جامعتنا الأم، لم يكن يدور بخاطري سوى أن أجمع ما استطعت من المعلومات والأخبار عن مسيرتها وتطورات أوضاعها على مستوى الحدث والخبر، ولكني كلما أوغلت في بطون المراجع والدوريات والصحف والمجلات، تبين لي أن هناك كنوزاً مخبوءة يجب الوصول إليها، وقد سنحت لي فرصة ذهبية حينما شرفت بالعمل في مشروع "متحف جامعة القاهرة"، فأتيح لي الاطلاع على وثائق ومقتنيات نادرة، ويسعدني أن أسجلها في هذا الفصل، ليسهل على القارئ الاستمتاع بمطالعتها، ولتيسر للباحثين في تاريخ الجامعة الانتفاع بها في توثيق بحوثهم ودراساتهم.

الجلسة التاريخية الأولى
لتأسيس الجامعة المصرية

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ من شعبان سنة ١٣٢٤هـ، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، اجتمع في منزل عزتلو سعد بك زغلول بجهة الإنشاء، الموقعون على هذا، بصفتهم من المكتتبين الأوّلين لإنشاء "الجامعة المصرية"، وأيد كل منهم اكتتابه للجامعة، كما هو مذكور بعد، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتي:

أولا – انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات:

سعد زغلول بك	وكيلاً للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرًا للجنة
حسن سعيد بك	وكيل البنك الألماني: أمينًا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	عضوًا
محمد راسم بك	عضوًا
حسن جمجوم بك	عضوًا
حسين السيوفي بك	عضوًا
أخنوخ أفندي فانوس	عضوًا
زكريا أفندي نامق	عضوًا
محمود الشيشيني بك	عضوًا
مصطفى كامل الغمراوي بك	عضوًا

ثانيًا– تأجيل انتخاب الرئيس العام إلى الجلسة القابلة.

ثالثًا – نشر الدعوة الآتية في جميع الصحف المحلية: عربية وإفرنجية.

رابعًا – هذه الجامعة تسمى "الجامعة المصرية".

خامسًا – الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية.

ولقد قرر المجتمعون أن يُهْرَعوا إلى الأمة المصرية، طالبين العون، ومستمدين التأييد. وقد حقق الله ظنهم ولم يخيب آمالهم.

الجلسة التاريخية الثانية
لتأسيس الجامعة المصرية (الأهلية)

وقد عقدت الجلسة الثانية في منزل حسن بك جمجوم بالعباسية، في يوم الجمعة ١٤ من شوال سنة ١٣٢٤هـ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م، للنظر في انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية، حضرها كل من:

سعد زغلول باشا	حسن باشا السيوفي	محمد بك عثمان أباظة	خالد بك سعيد
قاسم أمين بك	محمد بك فريد	محمد بك صادق أباظة	حفني بك ناصف
محمود بك حسيب	محمد بك بهجت	حسن بك جمجوم	أحمد أفندي رمزي
عبد السلام أفندي زكي	حسن بك سعيد	محمد أفندي أسعد	محمود أفندي طاهر حقي
أخنوخ أفندي فانوس	علي بك فهمي	حسن بك عيد	مرقس أفندي حنا
مرقس أفندي فهمي	إلياس بك عوض	محمود بك الشيشيني	عبد الحميد أفندي جمجوم
زكريا أفندي نامق	مصطفى بك خليل	محمد بك حبيب	

وفي هذه الجلسة ألقى سعد زغلول كلمة أعلن فيها تنحيه عن أعمال الجامعة، جاء فيها: "إن المهمة التي عهدت إليّ أخيرًا، تمنعني من الاستمرار على أن أكون عضوًا عاملاً معكم، في مشروع الجامعة المصرية، الذي أفتخر بكوني من الذين اشتركوا في وضعه، وتشرفت بانتخابي وكيلاً للجنته الوقتية، التي تألفت للعمل على تنفيذه، لأنه فضلا عن كون المبادئ التي قررناها بالاتفاق معكم في الجلسة السابقة، تقضي بألا يقبل فيها من يشتغل بالسياسة، فإن وظيفتي الجديدة تستغرق أعمالها جميع أوقاتي؛ على أنه إذا منعني ذلك أن أكون عضوًا عاملاً بالاستمرار، فلا يمنعني من أن أساعد هذا المشروع بكل ما تصل إليه استطاعتي، كلما سنحت الفرصة لذلك، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه، خصوصًا أن حكومة الجناب العالي لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا، وتعتبره مفيدًا جدًّا إذا توفرت الرغبات إليه، وكثر طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم، وأنها إذا لم تساعد الآن عليه، فلاشتغالها بما جاء وقته، واشتدت حاجة الأمة إليه، رغم نفعه جميع الطبقات. ومما يسرني أن الأمر الذي يمنعني من الاشتراك معكم، هو من جنس العمل الذي أنتم قائمون به، ولا فرق بينهما إلا في أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربية، ومهمتي متعلقة بالتربية العامة.

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتي، على ما أظهرتموه من الثقة بي، وأرجو الله لي التوفيق في بلوغ الأمل، ولكم النجاح في العمل.

وقد تخلى سعادته عن مركز الرياسة مفوضًا للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة.

الدعوة لمشروع الجامعة المصرية
بيان مؤسسي الجامعة في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٠٦م

نص الدعوة التي وجهت إلى الأمة المصرية:

"ظهرت بمصر في هذه السنين الأخيرة حركة نحو التعليم، تزداد كل يوم انتشارًا في جميع طبقات الأمة، ورغم ما تبذله الحكومة من جهد في توسيع التعليم، فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة، فالزيادة المستمرة في ميزانية "نظارة المعارف" لا تفي بمطالبها، ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك همم الأفراد، وتهز من غيرتهم، لمساعدتها على نشر التعليم، فنهضوا لمعاونتها، وتسابقوا إلى الاكتتاب في إنشاء المكاتب، وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال، مع عدم تعودهم على القيام بأنفسهم بمثل هذه الأعمال، فإنه لا يمر يوم إلا ونرى فيه إنشاء مكتب جديد، في جهة من جهات القطر، ولا يبعد أن نرى عما قليل، أن هذا الغراس قد نما وازدهر، فتجني أولادنا ثماره، ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد، مع اعتنائهم كثيرًا بنشر التعليم الابتدائي، لم يتمكنوا من توجيه العناية للتعليم العالي، بل أهملوه إهمالاً تامًّا، ولا نشك في أنهم إنما اهتموا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه، وأنهم لم يجدوا من المال والزمان ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالي. ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن، بأن هناك نقصًا في التعليم، يجب عليها سده، وتردد في خواطر كثير من الأفراد – منذ عشر سنوات تقريبًا – إنشاء جامعة، وأخذت هذه الفكرة مكانًا عظيمًا من اهتمامهم، حتى شرعوا عدة مرات في تحقيقها، غير أنهم لم يوفقوا، لأن الفكرة لم تكن فيما يُظن ناضجة، حتى تخرج من عالم الأمل إلى عالم العمل.

وفي هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه، لتحقق هذه الأمنية، لأن الأمة انتبهت، بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة، وإدارته ضيقة، تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية، وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية، وحقائق عالية، وقضايا جليلة، ومشكلات غامضة، تشتاق النفوس إلى حلها، واختراعات جديدة، وتجارب بديعة، واختبارات كثيرًا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربا، ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف، فمنها ما يختص بالوجود، وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية، وما يبحث فيه عن بُغية الإنسان، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية؛ وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله، هو موضوع علوم شتى، لا يعرف واحد شيئًا منها، ولا يهتم بما كمل منها، ولا بما هو سائر نحو الكمال؛ وأبلغ من ذلك أنه لا يوجد لدينا درس، نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوربيين الذين بحثوا عنهم، وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام.

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص في تربيتهم العقلية، يرون من الواجب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة في بلادنا نحو الأمام، وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية، لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة، أو أن يتعلم بعضهم شيئًا من الفنون والصناعات، كالطب والهندسة والمحاماة، بل يلزم أكثر من ذلك. إن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة، ومن نفوسهم سعة واستعدادًا، يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم، الذين يشتغلون آناء الليل وأطراف النهار، بالهدوء والسكينة، لاكتشاف الحقيقة ونصرتها في العالم، هذا هو العمل الذي نريد أن نشرع فيه، ونطلب المساعدة عليه من جميع سكان القطر. نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يفي بكل حاجاتنا، وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة فلا تستغني عن مساعدة الأفراد لها. ولذلك نأمل أن يسمع نداءنا كل ساكن في مصر مهما كانت صفته ودينه. ربما اختلفت الأفهام في حقيقة المشروع الذي ندعو إليه، ولذلك وجب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه:

أولا – أن الجامعة التي نريد إنشاءها هي مدرسة علوم وآداب، تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه.

ثانيًا – ليس لهذه الجامعة صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة، ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها، على أي وجه كان.

ثالثًا – أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث، وهي: العالي، والتجهيزي، والابتدائي، وإن كان من أقصى الرغبات التي يلزم بذل الجهد في تحقيقها عاجلاً أو آجلاً، ومن ضمن ما ترمي إليه غايتنا، متعذر الآن، لأنه يكون مشروعًا جسيمًا جدًّا، وتنفيذه برمته دفعة واحدة يستدعي نفقات وعمالا ونظامات، لا يتيسر الحصول عليها الآن، فلابد من التدرج في تنفيذه، والبدء فيه بما يمكن عمله، وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره. نرى أن التعليم الابتدائي والثانوي والفني، موجود الآن في هذه البلاد، بمقدار ما يفي بحاجاتها، على حسب الإمكان. ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررًا، أن نؤجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم، وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية، مما لا وجود له عندنا، ولا يمكننا الاستغناء عنه. دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها، وتربِّي ملكاتهم، وتهذب عواطفهم، وتبلغ بهم مراتب الكمال، في أنواع ما يتلقون منها. دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفي أوربا، تحت إدارة لجنة علمية، يرأسها رجل من أهل الفن، ذو خبرة تامة بالتعليم، ولا حاجة للقول بأن عدد هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها، تتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد.

رابعًا – يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون، وهم الذين يقيدون أسماءهم في دفاترها، ويلازمون تلقي الدروس فيها المدة التي تقرر لها، ويمتحنون فيها، ويحصلون على شهاداتها، وتكون لهذه

الشهادات قيمة أدبية، مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي تراها جديرة بها في المستقبل، ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب في التعليم من غير هؤلاء التلامذة، أن يحضر دروسًا لها، ليفقه في العلم، وليقتبس منها ما يتمم به كماله العلمي.

خامساً – أن جمعية المكتتبين تنتخب لجنتين: إحداهما فنية، لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها، والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين.

هذا هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية، وتلك غايتهم، قد يجده البعض كبيرًا عليها، محفوفًا بكثير من الصعوبات، التي اعتادت أن تقوم في وجه كل مشروع، فتقف به دون الغاية. فنقول لهؤلاء: سنسعى جهدنا لتحقيقه، وإذا سعى كلٌ سعينا، فلا شك في نجاحه، لأنه لا معنى للنجاح في مثل هذه المشروعات، إلا أن يتحد الكل، ويعمل الكل، فكل يأس يدعو إلى الخيبة، وكل أمل يدعو إلى النجاح. على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلوب، فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا، ممن وهَب لهم همة أعلى، وفكرًا أسمى، وحزمًا أقوى، وأملاً أوسع.

وبعضهم، وهم الأكثرون، يرونه مشروعًا جزئيًّا، ليس له من الأهمية ما كانوا يرغبون. فنقول لهؤلاء: إن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامل مقدار قوته، وإن التدرج في الأمور أقرب إلى النجاح فيها من الطفرة، والتأني في السير أضمن للوصول إلى الغاية، ونجاحنا في هذا المشروع الجزئي، يشجعنا على الاستزادة فيه، وتوسيع حالته، فإذا جاء اليوم الذي نشعر فيه بأن في قوتنا أن نوسع دائرة التعليم، وننفذ كل مشروعنا، وضعنا أيدينا في أيديهم، وسرنا جميعًا متكاتفين إلى تلك الغاية السامية، والله ولي التوفيق.

أقوال الصحف في الدعوة لإنشاء الجامعة

وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٠٥م نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان "كلية مصرية وطنية باسم محمد علي": "سئل بسمرك يوما بماذا غلبت فرنسا؟ فأجاب بالعلم .. ونسأل كل مصري عاقل بماذا ترقى أمتك وتنفض عنها غبار الخمول وتستقل بأمرها وتمتلك ناصية شئونها؟ فيجيب بالعلم .. وقد نهض صديقنا الغيور صاحب اللواء يحث الهمم ويستنهضها ويثير النفوس الكريمة ويستنبط الأكف ويستند بها لإنشاء كلية وطنية فتجاوبت الأصداء باقتراحه وتناولت الأقلام مطلبه".

ورد في جريدة المؤيد عدد ١٩٦١ في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٦م: وقد ضاقت علينا دائرة التعليم العالي والمتوسط، وحفت بها الأغراض السياسية، وحيث إننا نشتهي وجود جامعة، ونحلم بها في كل وقت، والحكومة في شغل شاغل بتكثير الإيرادات، وتحصيلها منا ونحن صاغرون، حتى بلغت ثلاثة عشر مليونًا ونصفًا من الجنيهات المصرية، بعد أن كانت ثمانية ملايين ونصفًا، فالإيرادات في ازدياد وتحسن مستمر، وحالتنا المدنية والمعيشية في انحطاط وتأخر، وذلك لأن الحكومة متبعة برنامجًا مخصوصًا في صرف هذه الإيرادات.

كل ذلك وكبار الأمة في شغل شاغل بالهوة التي سقطوا فيها بين مخالب البنوك المتعددة والمرابين، ذوي الطمع الأشعبيّ، الذين يتكاتفون على سلب ما في يد فرد حقير بلا شفقة، مع آفات الزراعة، وحب الظهور، والسَّرَف، والانهماك في الملذات والملاهي، والتقليد الأعمى، وسوء التصرف. فوجب علينا حينئذ أن نفكر في شيء آخر يكون شبه جامعة في العاصمة.

وكتبت الجريدة بعددها ٢١٥٤ في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م ما يأتي: "وإذا كان بعض الأغنياء يتنافس في حب الظهور، فلمثل هذا يعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، وما على الأغنياء الذين أنفقوا على إقامة الأفراح الآلاف من الجنيهات، إلا أن يسألوا عما قيل فيهم، ثم يبحثوا عما يقال عن المتبرعين اليوم بنصف ما أنفقوا، وبعد ذلك يقارنون بين القولين، ويستنشقون رائحة كل منهما، فالتي هي أزكى خليقة منهم بالميل والإقبال.

وقالت الأجيبشيان جازيت بالعدد ٥٠٠٠٠ في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م: "إن الدعوة التي أذاعتها لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية، حَرِيَّة بالاعتبار، من حيث اعتدالها وكمال مبادئها، فإنه لما أذيع خبر هذا المشروع، تحدث قوم منا بأمر الجامعة الإسلامية، والمظنون أن بعضنا ظنوا أن في هذه النهضة شيئًا من الدسائس السياسية، ولكن أعضاء اللجنة برهنوا على أن الدافع لهم إلى هذا العمل مبادئ وطنية، أسمى كثيرًا من أن تؤثر فيها تلك الأوهام، وأنهم يهتمون فوق كل شيء بمصالح وطنهم؛ نراهم

يقولون في دعوتهم: "إن الجامعة التي نريد إنشاءها، هي مدرسة علوم وآداب، تفتح أبوابها لكل طالب علم، مهما كان جنسه ودينه، وليس لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها.

هذه هي الوطنية الصحيحة، وطنية تهتم بسعادة المصريين، ولا تهتم بسعادة دين أو جنس مخصوص، من الأديان والأجناس الكثيرة، التي يتألف منها سكان مصر؛ تلك وطنية فوق الأحزاب.

فمستشار نظارة المعارف واللورد كرومر أيضًا، وهم أول من يسأل عن حالة التعليم، يعلمان ويعترفان بعدم كفاءة نظام الحكومة الحالي في التعليم، لما تطلبه البلاد وتحتاج إليه".

وقالت المانشستر جارديان في ١٦ من أكتوبر ١٩٠٦م: "إن مشروع الجامعة المصرية، وهو أول مشروع جدير بالاحترام، نهضت به الأمة المصرية، بدون مساعدة الحكومة، فقد كانت فكرة تأسيس تلك الجامعة من بنات أفكار خاصة المصريين غير المستخدمين، ومن أوائل الذين دعوا إلى هذا المشروع مصطفى كامل باشا.

وقد صرح قاسم بك أمين، أحد أعضاء لجنة التأسيس، بأن مستقبل المدرسة الجامعة سيكون خاليًا من السياسة، ولن يكون لأحد من المشتغلين بها علاقة بالجامعة. وإن قاسم بك أمين لم يضع قانونًا تامًا للجامعة، لكنه يضع أمام اللجنة النقط المهمة الأساسية في الموضوع، التي يسترشد بها المؤسسون. وينوي جماعة المؤسسين أن تكون الجامعة مصدرًا لعلوم جديدة، لم يسبق تعليمها في مصر، كآداب اللغة العربية، واللغات الأجنبية، والعلوم الطبيعية، والفلسفة، والتاريخ العام؛ ويقوم بتعليم هذه المواد جماعة من كبار المعلمين الأجانب، وتكون الدروس والمكاتب مباحة للعموم، بغير نظر إلى الدين والجنس. وسيكون في الجامعة عدد من الطلبة المعروفين، يدرسون لنيل شهادة الدبلوم في فني السياسة والآداب".

وقالت جريدة الجلوب في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م: "لا نستطيع أن نهنئ القائمين في مصر، بمشروع تأسيس مدرسة جامعة لنشر التعليم العالي، ولاسيما أن هذا المشروع لم يأت أوانه بعد، ولعل الحوادث الأخيرة تكسب المشروع صبغة سياسية، لأنه نشأ عن القلاقل التي حدثت في مصر، لا عن رغبة حقيقية في نشر التعليم العالي.

على أننا لا نجزم بهذا الرأي تمام الجزم، ولكن مصطفى كامل باشا، وهو أمير المهيجين في مصر، يحاول إقناع الجمهور بأنه ورفقاءه هم الذين يقومون بالمشروع، ويجتهدون في إنجاحه". ومكتب التيمس في القاهرة يقول: "إنه لو لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة، لأصبحت المدرسة الجامعة تابعة للحزب الوطني، لا للوطنية المصرية، وهناك فرق واضح بين الأمرين".

وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "تنازلت الحكومة للجنة الجامعة المصرية عن الدور الأسفل في المكتبة الخديوية لتبتدئ فيه دروس الجامعة في أول الموسم بعد حضور الأساتذة الذين يختارهم جناب مسيو ماسبيرو، وسعادة أرتين باشا من فرنسا وإنجلترا، ويعلم هؤلاء الأساتذة آداب اللغة

الفرنسية وآداب اللغة الإنجليزية وتاريخ العرب والتاريخ العام، ويكون حضور الدروس المحكي عنها مباحا للجميع".

وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "كان أمس يوم الجامعة العظيم بل فاتحة عصر جديد لهذا المعهد العلمي الجليل. فأمس علمنا أن الحكومة وافقت على إعطاء الخمسة آلاف جنيه التي صدر أمر الخديو بها لهذا المشروع من أموال الأوقاف. بل جعلها وقفاً على الجامعة مادامت قائمة. وأن حسن بك زايد منح خمسين فدانا، وأن إبراهيم باشا مراد والسيد بك حسن وعدا بإعانة الجامعة أسوة بحسن زايد، وأنه وهب خمسين عينا وذاتا برئاسة فؤاد الأول إلى سراي حسن بك زايد وأقام لهم حفلا كبيرا، وقد تبارى الخطباء في شكره على هبته".

وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "قررت الجامعة المصرية البدء بعملين: الأول الإرسالية والثاني التدريس. والغرض من الإرسالية إعداد عدد من الطلبة ليكونوا أساتذة في المستقبل وقررت أن يكون عددهم عشرة: منهم خمسة لتلقي العلوم، وخمسة لتلقي الآداب.

وفي ٢ من مايو سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام: "أمس تقرر أن تطلب الجامعة محمل جامع الظاهر لبناء الجامعة فلم تبد الجامعة أقل معارضة فنحن نعتبر ذلك في حيز المقرر. وأمس أبلغ قنصل جنرال إيطاليا اللجنة أن حكومته أمرته أن يبلغ اللجنة أنها تبرعت للجامعة بمجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات. وأمس تقرر أن يعين سعادة عبد الخالق ثروت باشا في عضوية اللجنة خلفا للمرحوم قاسم أمين، كما تقرر أن يكون أحمد زكي بك سكرتيرا للجامعة. وأمس تقرر أن يدرس أحمد بك كمال تاريخ الشرق القديم، كما تقرر أن يدرس الأستاذ الفرنساوي آداب اللغة الفرنسية".

وفي ٤ من مايو ١٩٠٨م كتبت الأهرام "تقرر أن تكون أوقات التدريس من الساعة الخامسة إلى الثامنة مساء، وأن يكون تدريس كل مادة أربعين درسا على الأقل في كل أسبوع دراسي منها. وكل حصة ساعة وربع، ويقبل فيها خريجو المدارس العالية وطلبة الأزهر ودار العلوم والقضاء الشرعي، ورسم الدخول إلى قاعات الدروس سنويا ٤٠ قرشا للطالب و١٠٠ قرش لغير الطلبة.

وفي ٦ من مايو سنة ١٩٠٨م كتبت الأهرام "قال زكي بك سكرتير الجامعة المصرية: ليس القصد من دروس الجامعة المصرية أن يتخذها الطالب وسيلة لاحتراف مهنة يعيش منها وليس له من ورائها أمل كبير، وإنما الغاية التي نرمى إليها في كل البلاد هي أسمى من هذا المقصد التافه العادي الذي يمكن الوصول إليه بقليل من العلم في المدارس المعتادة".

وفي ٩ من مايو سنة ١٩٠٨م نشرت الأهرام في صدرها القصيدة العصماء التي أنشدها الشاعر حافظ إبراهيم في تياترو بريتانيا مساعدة للجامعة ومطلعها:

حيـــاكم الله أحيـــوا العلـــم والأدبـــا إن تنشـــروا العلم ينشـــر فـــيكم العربـــا
ولا حيـــــاة لكـــــم إلا بجامعـــــة تكـــون أمـــا لطـــلاب العـــلا وأبـــا

وفي ١٢ من مايو عام ١٩٠٨م خصصت الأهرام افتتاحية العدد بعنوان (عاشت الجامعة) "فإن كان هذا العمل ناقصا فالزمان كفيل بإتمامه، وما سمعنا أن مسافرا طمع في اجتياز الطريق كله قبل أن يخطو الخطوة الأولى من منزله".

وفي ٨ من يناير سنة ١٩١٠م نشرت الأهرام "أخذت المحاضرات النسائية التي تلقيهـا الأسـتاذة "لوكوفرير" في الجامعة المصرية دورا خطيرا في منازل المتعلمات وبين السيدات والعقائـل الكريمـات، ونذكر فضل الأميرات الجليلات اللائي كن في مقدمة المنشطات لهذه الدروس وبالثنـاء علـى العقائـل المتعلمات للإقبال على محاضرات الأستاذة وكان موضوع محاضرتها "المرأة في جميع أدوار التاريخ".

ونشرت الأهرام في ٢ من مايو سنة ١٩١٣م كتاب استقالة الأمير أحمد فؤاد من رئاسة الجامعـة الذي جاء فيه "أؤكد لكم بأني ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة التي كنـت أود أن أشركها حياتي وأراها في أعلى درجات النجاح وأفتخر برقيها وتقدمها، ولكن لما لم يكن لدي من الوقت ما يسمح لي بتحقيق أمنيتي رأيت من الواجب علي أن أقدم على الاستقالة من رئاستها".

وفي ٤ من يوليو سنة ١٩١٣ كتبت الأهرام مقالا مطولا تحت عنوان "البرنسيسة فاطمـة هـانم إسماعيل تبني الجامعة المصرية بمالها وتوقف ٦٦١ فدانا للريع، ٦ فدانين في الجيزة للبناء، ١٨ ألف جنيه لإقامة البناء وتخرج نفسها من الحقوق العشرة وتعين أربعة من أعضاء مجلس إدارة الجامعـة لاختيـار ناظر الوقف".

وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩١٤م وصفت الأهرام زيارة وفد الجامعة برئاسة حسن رشدي باشـا لقصر الأميرة لشكرها عقب عودتها من السفر جاء فيه "ألقى كلمة الجامعة الشيخ محمد الخضـري: "إن طلاب العلم في القطر كله يرحبون بمقدمك السعيد ويسألون من الله العمر المديد، فقد طوقت أعناقهم بالمنة العظمى وأغدقت عليهم الإحسان الجليل" ثم تلاه حضرة الأستاذ الشيخ طه حسين خريج الجامعة المصرية وتلا أبياتا عامرة ترحيبا بالأميرة مطلعها:

سلي مصـــر إذ أقبلـــت كيـــف ابتـــهاجها بمقـــدمك الســـامي وكيـــف ســـرورها
وكيف ازدهاهـــا البشـــر حـــين دنـــا لهـــا يحـــدثها أن قـــد دنـــوت بشـــيرها
ســـليها تحـــدثك الـــيقين فمـــا حـــدا بنـــا نحـــو هـــذا القصـــر غـــير شـــعورها

وفي ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الأهرام "اليوم يضع سمو الخديو المعظم حجر الأسـاس للجامعة المصرية في أرض وهبتها عمته الجليلة لهذا المعهد العلمي المفيد النافع ومال تبرعت به لتشـييد هذا البناء النافع الفخيم وأرض وقفت ريعها للإنفاق عليه. واليوم يتمم بيت الإمارة نعمته الجديـدة علـى

العلم. واليوم تخطو الجامعة الخطوة الثانية من حياتها. وكل شيء يبدو صغيرا ثم يكبر، فتبارك الله بعقول فكرت في هذا المشروع الجليل، وبأيد امتدت لإبرازه من خير الفكر إلى خير الوجود، وبكرماء تبرعوا بالمال ليحيي ويعيش. وإذا ذكرنا فضل الأميرة فاطمة فإنا نذكره إلى فضل والدها وإلى فضل بيتها الرفيع العماد.

بالأمس كانت الجامعة فكرة تجول في الصدور، ثم صارت دارا بالأجرة، ثم انتقلت اليوم إلى أن تكون داراً فخمة البناء مشيدة الأركان، ينفق على البناء الأساسي فيها ١٦ ألف جنيه من مال الأميرة فاطمة على أرض لا تقل مساحتها عن ٣٦٠٠ متر، وغدا يجتمع حول هذه الواسطة من العقد بنايات أخرى تتسع وتمتد باتساع الجامعة وتقدم العلم فيها".

وفي يوم ٣١ من مارس سنة ١٩١٤م نشرت الأهرام وصفا للاحتفال جاء فيه "حضره ألف مدعو في صيوان فخم تحملت الأميرة نفقاته بل وجميع نفقات الحفل وقد حضر الحفلة الأمراء والوزراء والعلماء ورئيس الجمعية التشريعية وقناصل الدول وأعضاء مجلس إدارة الجامعة. وقد افتتح الحفلة الشيخ أحمد ندا بما تيسر من القرآن وقد وضع الخديو حجَر الأساس ووضع فيه الجرائد والنقود ثم غطى بلوح رخامي كتب عليه "الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة إسماعيل سنة ١٣٢٢هجرية" وفي الحفل أنشد أحمد شوقي بك قصيدة عصماء مطلعها:

يا بارك الله في عباس من ملك ... وبارك الله في عمات عباس

ولم يزل بيت إسماعيل مرتفعا ... فرع أشم واصل ثابت راسي

وبارك الله في آساس جامعة ... لولا الأميرة لم تصبح بآساس

يا عمة التاج، ما بالنيل من كرم ... إن قيس بحركم الطامي بمقياس

وبعد الحفل ذهب أعضاء مجلس الإدارة بالجامعة من أساتذة وطلبة إلى قصر الأميرة ورفعوا إلى دولتها عبارات الشكر وقدموا لها المطرقة والقصعة التي استخدمها سمو الخديو في وضع حجر الأساس وهما في علبة من الفضة، فسرت دولتها بذلك".

وفي ١٢ من يناير سنة ١٩١٧م نشرت الأهرام تحت عنوان هل تكون لنا جامعة ثانية؟ "... والذي تتحدث به المقامات الخاصة الآن وما نقله إلينا مراسلنا عن تفصيل رحلة عظمة السلطان وقول عظمته في معصرة سمالوط "أنه عازم على إنشاء كلية جامعة في مصر، وأنه سيبذل قصارى جهده في نشر التعليم".

وفي ٢ من يناير سنة ١٩٢٥م نشرت الأهرام المحضر الرسمي لجلسة تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف "نظرا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهاداتها كالشهادات العالية التي تخول التوظف في الحكومة فأجابت الوزارة بما يلي: ليس في وسع وزارة

المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجيها بالكيفية المرغوبة مادامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها. ولما كانت وزارة المعارف معتزمة إنشاء جامعة أميرية فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية الآداب بالجامعة المصرية. ولا بأس من ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف فتصبح نواة لقسم الآداب بها، وقد تم الاتفاق على تسليمها إلى الحكومة على أن تتنازل الجامعة عن كل ما تمتلكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف، وكان أهم شرط للجامعة القديمة أن يكون الدكتور طه حسين أحد أساتذة الجامعة الجديدة".

وفي يوم ٨ من فبراير لسنة ١٩٢٨م أي اليوم التالي لوضع حجر الأساس للجامعة المصرية الحكومية كتبت الأهرام "وقد شاء الله للجامعة أن تقوم مشروعا أهليا على يدي صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد وأن تقوم مشروعا حكوميا على يد صاحب الجلالة الملك فؤاد، وهما أثر جليل من آثار الجهود التي بذلها أولا وآخرا في سبيل النهضة العلمية".

وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٣م كتبت الأهرام "صدرت الإرادة الملكية بدعوة الخمسة الأوائل من الطلبة والطالبات في الامتحانات الأخيرة في كل معهد، إلى حفلة شاي كبرى في قصر عابدين، وقد بلغ عدد المدعوين ٤٥٠ طالباً وطالبة. ووجه جلالة الملك فاروق إلى المدعوين، بعد أن سلمهم بيده الكريمة صورته، رسالة سامية جاء فيها: "... أن عرشا، وأن تاجا يحف بهما العلم والشباب، لعرش وتاج جديران بمصر، مصر التي كانت، ومصر التي ستكون. لقد أردت بهذا الاجتماع أن تلمسوا من قرب حبي لكم وتقديري للعلم في أشخاصكم ... أنتم حملة المشاعل، وكثيرون ينتظرون الضوء الذي تحملون ليهتدوا به في طريق الحياة ... ارفعوا المشاعل فوق الطريق، ولا تجعلوها نارا تحرق، بل اجعلوها نورا يضئ. وعلى بركة الله سيروا على طريقكم وهذه يدي في أيديكم، تساهم في العمل معكم، يد قوية لا لأنها يد ملك، ولا لأنها يد شاب، ولكن لأنها يد مصري يؤمن بمصريته".

الغرض من إنشاء الجامعة

أصدرت لجنة الجامعة المصرية (التي أنشئت بناء على قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م والقاضي بتعيين لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا لإدارة المشروع بصفة مستمرة) بيانًا بالغرض من إنشاء الجامعة، نشرته الصحف، وهذا نصه: إن الغرض الذي ترمي إليه المدارس الجامعة في البلاد الراقية، هو التوسع في نشر التعليم بين جمهور المتعلمين والمتنورين من الأمة، وإدخال فروع جديدة من المعارف العصرية، ومطالب الحكمة العالية، التي تقدمت بها الأمم في ميادين الحضارة، فالوسيلة الضامنة لتحقيق هذه الأماني الكبيرة، إنما هي في اختيار الأساليب المدنية، التي هدت إليها التجربة، وأرشد إليها الاختبار الطويل، وبها دون سواها يكون النجاح التام، ووصول الناشئة إلى المقصود من أقرب طريق.

ومن المعلوم أن نظام التعليم الآن في مصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فروع عملية كبيرة، تشمل الحقوق، والطب، والرياضيات. وقد وصفناها بأنها عملية، لأن الطلبة الذين يتخرجون في هذه العلوم، يجعلون همهم مقصورًا على اكتساب المعيشة منها، وبسببها فقط يتألف منهم لفيف المحامين والأطباء والمهندسين.

وبما أن وظيفة الجامعة هي أسمى من هذه الغاية العلمية، فقد رأت اللجنة القائمة بإنشاء الجامعة المصرية، تحت عناية الأمة ورعاية سراتها الكرام، أن أول واجب يتحتم عليها القيام به تحقيق الرغبات، وأن تبذل كل ما في وسعها، لكي تبث في الجمهور الأفكار الموصلة إلى هذه الغاية السامية، بأن تجعل الناس على اختلاف الطبقات، وتباين المشارب، يقبلون على طلب العلم، لمجرد العلم، حتى يرتقي مستوى الأمة في أقرب وقت، بارتقاء مستوى الأفراد، فيقبل المجموع حينئذ ما تتوجه إليه المطالب الجسام، وتتوق إليه النفوس الكبار، فإذا ما وصلت الجامعة المصرية إلى تحقيق جزء من هذه الأمنية العظيمة، ولو في أول الأمر، كانت قد غرست في البلاد غرسًا زكيًّا نافعًا، يأتي في المستقبل بأجمل الثمرات.

ولذلك، فأول حجر يقوم عليه أساس التعليم العالي، هو استنهاض الهمم، واستدراج النفوس إلى تدارك ما فات، وحمل أرباب البصيرة على طلب العلم، لمجرد العلم، كما كان في صدر الإسلام، وكما هو الشأن عند أمم الغرب واليابان في هذه الأيام، ولا يكون ذلك إلا بتمهيد الوسائل، وتأهيل الأساليب الحديثة في هذه البلاد، لتقريب موارد العلم على جميع الطلاب.

إن القواعد الصحيحة التي يقوم عليها هذا البنيان الكبير، لا تكون إلا بإدخال المعارف، التي لم تنل في مصر حظها من العناية إلى الآن، كالتاريخ، والفنون، والآداب، والعلوم العالية، التي تجعل الإنسان

كبيرًا في نفسه، كبيرًا في قومه، وتجعل الأمة كبيرة بين الأمم الكبيرة، فإن هذه المواد هي التي ارتقت بها شعوب أوربا وأمريكا واليابان، وأبلغتها إلى ما وصلت إليه من السؤدد والسلطان، إذ كانت أساسًا لسعادة الأفراد بحذافيرها، فإن الذين ينبغون تتفتح أمامهم أبواب الرزق، وتيسر لهم مطالب الاكتساب، ولكن الغاية الشريفة التي ترمي إليها، هي ترقية المدارك، وإنارة البصائر، ورفع شأن الأمة بمجموعها في حلبة العلم والفضل، وهما في كل البلاد أجل من أن يكونا مجرد وسيلة للارتزاق.

تلك هي العوامل التي حدت بلجنة الجامعة المصرية، بعد الروية والتفكير، لاختيار المواد الأولى، التي جعلتها أساسًا للتدريس، عند استهلال العام المدرسي المقبل، لأن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة، لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية، والتاريخ يشهد بصدق النتيجة المترتبة على هذه المقدمات، فقد أخذ الأفارقة عن قدماء المصريين، وعنهم أخذ العرب في أيام العباسيين، وعنهم أخذ الإفرنج في إبان نهضتهم، وعنهم أخذ الأمريكيون واليابانيون.

ولما كان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها، ودرجة تصوراتها، وكيفية تدرجها في ترقيها، فقد اختارت لجنة الجامعة المصرية أن تتمشى في ذلك الناموس الطبيعي، بتلقين الطلاب فنون الأدب عن الأمتين الكبيرتين، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين أكبر انتشار، فقررت تدريس علوم الأدب عند الفرنسيين وعند الإنكليز، وهي تعتقد تمام الاعتقاد، بأن الطلاب المصريين يجدون في هذه الدروس الوسيلة الوحيدة للتشبع بالأساليب الحديثة، فيستخدمونها في تقريب مواد العلوم باللغة العربية، وإدخال المعارف العصرية إلى مصر، وتتبع منهاجها، لتقريب ما في اللغة العربية من معارف وآداب.

ولما كان العلم يسير مع الفن جنبًا لجنب، فقد قررت اللجنة أيضًا استحضار أحد الأساتذة من البارعين في إيطاليا، وهي معدن الفنون في القديم والحديث، ليقوم بتدريس تاريخ الفنون، ويوقف المصريين على أساليب الأمم في هذا السبيل، ويرشدهم إلى ما وصل إليه العرب في هذا الشأن، خصوصًا في مصر وصقلية والأندلس وغيرها من بلاد الغرب، التي كان للإسلام فيها أعلى منار.

والذي دعا اللجنة لاختيار الأستاذ من إيطاليا، أنها شبيهة بمصر، في كونها لها في القديم تاريخ مجيد، وأنها كانت مصباحًا للمعارف في سالف الزمان، ثم أخنت عليها الأيام، فسقطت إلى الحضيض، ولكنها تنبهت من رقودها، وأفاقت من غفلتها، فأخذت بأسباب النهضة العلمية الفنية، حتى ارتقت إلى مكانة يغبطها عليها كثير من الأمم، فجعلت تتحراها في هذا الباب، ومصر الآن في أيام نهضة علمية، فلا جرم أن تتشبث بها، لتصل إلى ما تبتغيه من الرقي بأيسر الأسباب.

ولا حاجة لشرح الفوائد التي تترتب على درس المدنية المصرية في أيام الجاهلية، فإنها لا تزال إلى اليوم وإلى مستقبل بعيد، موردًا عذبًا يتزاحم عليه نابغو الأمم الراقية، بالاستفادة من علوم مصر الأولى.

أما الحضارة التي نشر الإسلام رايتها في الخافقين، وأفاد بها المشرقين والمغربين، فلا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام، وما أجدر المصريين بالوقوف على حقائق هذه الحضارة الباهرة، لتحقيق نهضتهم الحالية، والرجوع إلى ما كان لأسلافهم من مجد عظيم، ومقام كبير.

تلك هي الدروس الخمسة التي قررتها اللجنة على سبيل الابتداء، لأنها تعتقد أن الوسائل هي التي توصل إلى المقاصد، ولأنها تعتقد أن الأساليب الصحيحة هي التي تضمن للطالب أكبر الفوائد، فيما يأخذ به نفسه من التعليم والتحصيل.

فليس القصد من دروس الجامعة المصرية، أن يتخذها الطالب وسيلة لاحتراف مهنة يعيش منها، وليس له من ورائها أمل كبير. وإنما الغاية التي ترمي إليها في كل البلاد، هي أسمى من هذا المقصد التافه العادي، الذي يمكن الوصول إليه بقليل من العلم في المدارس المعتادة، فقد كان ارتقاء الأمم بهذه الوسيلة في أوربا، كما ارتقت أمم الإسلام من قبل، لأن منهما من طلب ويطلب العلم لمجرد العلم، فكان من وراء ذلك ما يحدثنا به تاريخ الإسلام، وما نشاهد من مآثر أمم الغرب في الحضارة والعمران.

كانت اللجنة تود من صميم فؤادها، أن تضيف إلى هذه المواد الإسلامية علومًا أخرى، لتدريسها في السنة الأولى المقبلة، ولكنها، مع الأسف الشديد، لا يسعها أن تتصرف كما تريد، لقلة المال الذي اجتمع لديها إلى الآن.

غير أنها ترجو عند حلول السنة الثانية، أن يتيسر لها استبدال واحدة أو أكثر من هذه المواد، أو أن تضم إليها علمًا واحدًا فأكثر من الموضوعات العصرية، وذلك لأن الطلبة يكونون في السنة الأولى قد تشربوا الأساليب الحديثة، ووقفوا على مزاياها، وقدروا على الاستفادة منها، فيما تدعو حاجة الأمة إليه. وتلك الموضوعات تشمل تاريخ العلوم الرياضية والطبية والفلسفية، وبعض الفروع العالية من هذه العلوم ونحوها، مما تعتبره الأمم الراقية بمثابة القواعد الوطيدة، والدعائم الثابتة، لتشييدها كل العلم الصحيح.

على هذا المنوال تكون الجامعة المصرية في بضع سنوات كحوض عملي كبير، تتجلى فيه أمام الطالبين والسامعين بطريقة تدريجية متوالية، أهم المعارف البشرية، التي ارتقت بسببها المعاهد المماثلة لها في أوربا وأمريكا واليابان، واتخذتها نبراسًا مضيئًا، وأساسًا قويمًا لما أحرزته من قوة وفخار، حتى إذا مضت السنوات القليلة الأولى، عاد إلى مصر أولئك الشبان، الذين سترسلهم اللجنة على نفقة الجامعة، لخدمة الجامعة بعد نبوغهم في غضون تلك المدة، في العلوم والمعارف التي تحتاج إليها الأمة، للأخذ بأسباب الرقي الحقيقي، فيتولون بأنفسهم، وبصفتهم مصريين، شئون التعليم العالي باللغة العربية، وبمقتضى الأساليب الحديثة، التي تكون اللجنة قد مهدت لها الأسباب، وأعدت لها الطلاب، فيكون عملهم

مبنيًا على العمل التحضيري، الذي ستشرع فيه اللجنة من الآن، ويكون هذا العمل المزدوج سببًا قويًا لما يتوخاه الكل من الغايات النافعة، بترقية مدارك الأمة، وتوطيد دعائم الجامعة.

وللجنة أمل كبير، في عناية الأمة بهذا المشروع الخطير، وتعاون الأيدي العاملة، والعقول المفكرة، حتى تتوافر لديها الأموال، وتتزايد أبواب الدخل، فيكون للجنة سبيل للتوسع في فروع التعليم، في بحر هذه المدة القصيرة، فما بعدها إن شاء الله تعالى.

والله ولي التوفيق، وعليه الاعتماد في إنجاح المطالب، وتحقيق الغايات.

لائحة الإجراءات الداخلية للجامعة

"بناء علي قرار الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦م، القاضي بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضواً لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة، بدل اللجنة الوقتية، وبناء علي انتخاب الخمسة عشر عضواً بطريق الانتخاب السري، وعلي قرار الجمعية العمومية الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٠٧م بالتفويض للخمسة عشر عضواً أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة".

وبناء على قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦م المتضمن تكليف حضرات حفني بك ناصف، ومرقس أفندي حنا، وعلي بك فهمي، بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها، وبعد الاطلاع علي مشروع اللائحة المقدم منهم، وبعد المداولة فيه، قررت اللجنة ما يأتي:

أولا: تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضواً عاملاً خلاف الرئيس، ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية، بطريق الانتخاب السري، ويعتبر منتخباً كل من حاز الأغلبية النسبية. والعشرة الباقون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضواً المذكورين.

ثانيا: يشترط فيمن ينتخب عضواً في اللجنة أن يكون مكتتباً في المشروع، وأن يكون عمره خمساً وعشرين سنة علي الأقل.

ثالثا: تنتخب اللجنة من بين أعضائها نائب رئيس لها، وأميناً للصندوق، وسكرتيراً. أما الرئيس فتقره اللجنة بعد رضاه ورضا الجناب العالي به.

رابعا: إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة.

خامسا: يجوز للسكرتير أن يستعينْ بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين، تحت مسئوليته بمرتبات، بعد عرض ذلك علي اللجنة، وتقريره بمعرفتها.

سادسا: يصح انعقاد اللجنة، وتكون قراراتها صحيحة، متي حضر من الأعضاء خمسة علي الأقل.

سابعا: تنعقد اللجنة عادة مرة في كل أسبوع، في اليوم الذي تعينه، وبالمحل الذي تختاره، ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة، ولها أن تقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها.

ثامنا: علي كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه.

تاسعا: من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه، وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمره للجمعية العمومية، لانتخاب عضو بدله، ولها أيضا أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلما طرأت ظروف علي واحد أو أكثر من الأعضاء، منعته عن مباشرة أعماله باللجنة، لانتخاب بدله.

عاشرا: وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمال الأدبية والإدارية والمالية، التي يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية: من دعوة الجمهور للاكتتاب، والاشتراك في العمل، وجمع النقود، ومباشرة الاكتتابات، وحفظها واستثمارها، وصرف ما يلزم صرفه للأعمال الإدارية، وغير ذلك من الأعمال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها.

حادي عشر: علي الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية، وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة، وجميع الخطابات تبعث من الرئيس، وله، أو من السكرتير، وعلي السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة، والتوقيع عليه مع الرئيس، بعد التصديق عليه من اللجنة، وتحرير محاضر الجلسات، ومباشرة جميع الأعمال الكتابية، وفي عهدته دفاتر وأوراق اللجنة، ويستلم ختم اللجنة تحت مسئوليته، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة تحت مراقبة الرئيس، وعلي أمين الصندوق مباشرة الأعمال الحسابية وحركة النقود طبقاً لقرارات اللجنة.

ثاني عشر: الدفاتر الموجودة بعهدة السكرتير هي سبعة:

١. دفتر حصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم.
٢. دفتر لقيد محاضر جلسات اللجنة.
٣. دفتر لقيد محاضر جلسات الجمعية العمومية.
٤. دفتر لضبط الإيراد والمنصرف.
٥. دفتر لحصر القسائم.
٦. دفتر لقيد السلفة المستديمة.
٧. دفتر كوبيا، لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة، وأمين الصندوق مسئول عن ضبط دفتر الإيراد والمنصرف، ودفتر حصر القسائم، ودفتر نهاية كل شهر إيذاناً بصحتها، ويكون تحت يده دفتر لقيد حسابات حركة النقود، موافقاً لحسابات البنك، من إيراد ومنصرف.

ثالث عشر: لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة، وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معاً، أو السكرتير عند غياب الأخير.

ومع ذلك فللرئيس أن يسحب بالإمضاءات السابقة، وبغير قرار اللجنة، مبلغ عشرين جنيها، بصفة سلفة مستديمة، يصرف منها علي الشئون الوقتية، وكلما انتهت له أن يجددها. وعلي أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفاً شهرياً ببيان هذه المصروفات، مرفقاً بالمستندات.

جمعية مصرية لإنشاء وإدارة الجامعة

فيما يلي نص الخطاب الذي أرسله الأمير أحمد فؤاد إلى ناظر الداخلية لإقرار الحكومة أن الجامعة من الأعمال ذات النفع العام".

عطوفتلو أفندم ناظر الداخلية

في علم عطوفتكم أنه قد وجدت في البلاد حركة فكرية عمومية، لتأسيس جامعة مصرية، وتشكلت لذلك لجنة لجمع اكتتابات. ويسرني اليوم أن أعلن عطوفتكم، بأنه قد تم بفضل الله وعنايـــة أولـــي البـــر، تأسيس هذا المعهد العلمي، تحت رعاية الجناب الخديو المعظم. وقد وضع للجامعة قانون كافـــل بانتظـــام أعمالها، ودوام بقائها، أتشرف بتقديم نسخة طبق الأصل الذي صدقت عليه الجمعية العمومية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م، ولي أمل عظيم في أن عطوفتكم تتكرمون بـــإجراء مـــا فيـــه الإقرار من الحكومة، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام، نظرًا للفائدة الكبيرة التـــي تنشأ عن ذلك المعهد الجديد، والخدم العظيمة الشأن التي سيقوم بها للبلاد، إذ يمهد للشبيبة النشيطة ســـبيل التخرج في العلوم العالية، ويخدم القطر خدمة صحيحة، ترفع من شأنه وتزيد في توطيد أركانه، أفندم.

رئيس الجامعة — أول يونيو سنة ١٩٠٨

"أحمد فؤاد"

وأرفق به قانون الجامعة المصرية، الذي نورد نصه فيما يلي: تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة "جامعة مصرية" والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين، على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم. وتكون هذه الجمعية خاضعة "للنظامنامة" المرفقة بهذا.

النظامنامة

- الباب الأول: اسم الجمعية ومركزها وموضوعها
  - المادة الأولى: يطلق على الجمعية المشكلة بمقتضى هذا النظامنامة، اسم "الجامعة المصرية".
  - المادة الثانية: مركز الجامعة بمدينة القاهرة. ويجوز لها أن تنشئ محال للتعليم، ومعاهد للآداب والعلوم، في كل مدينة أو قرية بالقطر المصري، ترى فائدة في إيجاد تلك المحال أو المعاهد بها.
  - المادة الثالثة: الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم، على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر الآداب والعلوم. ومن أخص الوسائل التي تتخذها الجمعية لتحقيق غايتها ما يأتي:

أ. ترتيب تدريس مماثل للحاصل في المدارس الجامعة بأوربا، مع مراعاة تطبيقه على احتياجات القطر المصري.

ب. تقرير مرتبات لإرسال طلبة من المصريين إلى الخارج، ليكتسبوا معلومات وافية، في المواد التي يخصصهم مجلس الجامعة لتلقيها، لأجل أن يقوموا بتدريسها فيما بعد باللغة العربية في الجامعة.

ج. تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب، ولو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج، وذلك للبحث في المسائل العلمية أو الفلسفية، أو لشرح بعض الموضوعات الأدبية أو التاريخية.

د. تأسيس مدارس ودور آثار مدرسية، وكتبخانات عمومية، ومعامل للفحص والتحليل ونحوها، كلما سمحت للجامعة مواردها المالية بذلك.

ه. منح شهادات وإجازات.

و. منح جوائز لأصحاب المؤلفات العلمية أو الأدبية باللغة العربية، بعد المسابقة بين المشتغلين بها.

- الباب الثاني: موارد الجمعية
  - المادة الرابعة: موارد الجمعية هي ما يأتي:
    - المبالغ المتحصلة، أو التي تتحصل بطريق الاكتتاب العمومي.
    - الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري، التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

- الاشتراك السنوي.
- الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل، برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة المصرية.
- الإعانات الدورية أو غير الدورية، التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية، أو المصالح العمومية أو الخصوصية، والأفراد.

○ ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من:

▪ دولة الأمير "أحمد فؤاد"	رئيسا
▪ سعادة حسين رشدي باشا، وإبراهيم نجيب باشا	وكيلين
▪ حضرة أحمد زكي بك	سكرتيرا
▪ حضرة حسين سعيد بك	أمينا للصندوق
▪ حضرة أرتين باشا	عضوا
▪ حضرة الدكتور علوي باشا	عضوا
▪ حضرة عبد الخالق ثروت باشا	عضوا
▪ حضرة مرقص حنا أفندي	عضوا
▪ حضرة المسيو ماسبيرو	عضوا
▪ حضرة يوسف صديق بك	عضوا
▪ حضرة علي أبو الفتوح بك	عضوا
▪ حضرة على بهجت بك	عضوا
▪ حضرة المسيو لوزينا	عضوا
▪ حضرة على ذو الفقار بك	عضوا

صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين في مشروع الجامعة المصرية، بإجماع الآراء، على هذا القانون، في جلستها المنعقدة في يوم الأربعاء الموافق ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦هـ "٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨م)، واعتمدت كل الإجراءات والتدابير التي قررتها اللجنة الفنية قبل هذا اليوم، لأجل إبراز مشروع الجامعة إلى حيز الوجود. وتحرر هذا ووقع عليه مع "النظامنامة" المرفقة به من حضرات الأعضاء المذكورين، على خمس عشرة نسخة، لكل واحد من المؤسسين الموقعين على هذا نسخة واحدة، وحفظت النسخة الأصلية بقلم سكرتارية الجامعة.

رئيس الجامعة المصرية	سكرتير الجامعة المصرية
"أحمد فؤاد"	أحمد زكي

وقائع حفل افتتاح الجامعة المصرية (الأهلية)

وقد اجتمع مجلس الجامعة في جلسة تاريخية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م، للنظر في أمر افتتاح الجامعة. وقرر أن تقام حفلة الافتتاح بمقر جمعية شورى القوانين، في صباح يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م.

خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة

مولاي:

أتقدم إليك بلسان الجامعة، رافعًا لأعتابك آيات الشكران، لأنك مصدر حياتها ووجودها. ونحن لا نجهل أن هذا العمل الكبير ستطرأ عليه تغيرات كثيرة، قبل أن يأخذ شكله النهائي. ولكننا لم ندخر وسعًا في تثبيت قواعده، ليكون البناء الآتي قائمًا على أساس مكين، وافيًا بما تدعو إليه الحاجة في مستقبل الأيام.

ولقد جاء اليوم الذي تقضي فيه الضرورة على الشبيبة المصرية، بورود مناهل التربية العلمية المحضة، في نفس القاهرة، دون أن تتغرب في ربوع العالم، التي نالت بفضله مكانة عالية في العمران.

وإنني أبتهل إليه تعالى، أن يجعل هذه الجامعة نافعة لطلاب العلم عمومًا، ولشبيبتنا المصرية خصوصًا، إذ أننا لم نقدم على هذا العمل الجسيم، ولم نسهر الليالي بسببه، إلا لترقية هذه الشبيبة، التي لا يُكفينا امتيازها بالذكاء والنشاط والاجتهاد، بل نرى أنه يتحتم عليها أيضًا أن تتحلى بفضيلتي الصبر والاستمرار، لأنهما سر النجاح، ولا ريب عندنا في أنها ستكسب هاتين الخلتين الحميدتين، لتكون جديرة بتحقيق الآمال التي وضعها فيها مجلس إدارة الجامعة والأمة بأسرها.

وفي هذا اليوم المشهود، وبيمن طالعك السعيد، أتقدم يا مولاي بين يديك الكريمتين، راجيًا منك أن تتكرم بافتتاح الجامعة المصرية.

خطبة الخديو

يا دولة الرئيس

يا حضرات الأعضاء

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدي ارتياحًا عظيمًا منذ توجهت إليه الأفكار، ولذلك فإنني أرحب اليوم بظهوره في عالم الوجود، إذ جاءت الجامعة في أوانها مكملة ومتوجة لنظام التعليم، الذي وضع أساسه جدي المجيد "محمد علي"، وقوّى أركانه أسلافي الكرام.

فأشكرك يا سمو الأمير وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ومالهم، على تحلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمي الجليل، الذي أتمنى له كل نجاح.

وأؤكد لكم أنني مع حكومتي السنية، سنواليه بالعناية والرعاية، ولي أمل وطيد في أن أغنياء القطر وفضلاءه، يستمرون على التنافس في إمداده بمعونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها منه، إن شاء الله.

وإنني أشارككم يا دولة الرئيس، في تلك النصائح الحكيمة، التي ألقيتموها على الشبيبة المصرية، وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما يضمن لها استحقاق ثقتي وثقة البلاد.

فباسم الفتاح العليم، أعلن افتتاح الجامعة المصرية، وأساله تعالى أن يجعلها منهلا عذبًا لطلاب العلم والعرفان، على اختلاف الأجناس والأديان.

خطبة عبد الخالق ثروت باشا

مولاي:

إن تاريخ الجامعة المصرية لصحيفة من صحف مآثركم الجليلة، بل هو لسان صدق ينطق بما في نفسكم الشريفة من الميل العظيم لرقي البلاد وإسعادها.

وإن نهوض الأمة إلى إحياء العلم لَوَحْي تلقته عن إرادتك العالية، فلا غرو أن أخذت حركة العناية بنشر التعليم تنمو وتزداد، إلى أن عمت جميع الطبقات، وأقبل الناس إقبالا محمودًا على إنشاء دور العلم، وتسابقوا إلى تشييدها.

نظرت فإذا التربية العلمية في مصر الآن، لا تزال ترمي إلى إعداد ناشئة تقوم بحاجات البلاد، وتخريج شبيبة يشتغل كل في فنه وصناعته، وإن دائرة التعليم قد قصرت لذلك على القدر الضروري، للوصول إلى هذه الغاية، فخلت البلاد من منهل علمي يستقي منه طلاب المزيد على هذا القدر.

رأت أن حاجة الأمة الآن إلى علماء راسخين في العلم، ليست بأقل من حاجتها في الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة، فتحلها المقام الذي يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية، ذلك المقام الذي لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم، حبًا في العلم، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق.

رأت أن العلماء في البلاد الأخرى يكادون يأتون في كل فرع من فروع العلم بالمعجزات، فكم من مبتكرات نخالها خلقًا سماويًا جديدًا، جاءنا خبرها من أوربا وغيرها، ونحن نكتفي من ذلك البحر الزاخر بمصة الوشل! وكم من مخترعات ومبدعات وآيات بينات فتح الله بها على أولئك العلماء، وحظنا فيها حظ المتفرج!

رأت أنه من النقص أن تبقى مصر عيالا على الأمم، بعد أن كانت تغذيها بالعلم والعرفان، وأن تظل في مثل هذا العصر خلوًا من جامعة تصوغ لها طائفة تمجد ذكراها، كما كان ذكرها ممجدًا في ماضي الأيام والعصور الخالية.

رأت كل ذلك، وحق لها أن تراه وتتدبره، فلا جرم أن قامت قومة واحدة، تدعو إلى إنشاء تلك الجامعة.

فولت وجهها بادي الرأي شطر الحكومة، ونظرت في المسألة من وجهة الواجب عليها، فرأت أن الحكومات في جميع بلاد الدنيا، لا تستطيع وحدها النهوض بالأمة من طريق التعليم، وأنه ليس من أمة فقهت إلى مثل ما فقهت إليه الأمة المصرية، من الحاجة العلمية، إلا وأخذت بيد حكومتها في هذا السبيل، وإن الفضل في ترقية التعليم في البلاد الأخرى، يرجع أكثره إلى جمعيات أسست دورًا للعلم، وتكفلت هي بإدارتها، واقتصرت مهمة الحكومة فيها على تعضيدها ومساعدتها بقدر الإمكان.

فلما أحست الأمة بما هو واجب عليها بإزاء هذا المشروع، توجهت عنايتها إلى الحث عليه، وتحقيق الغرض منه.

هنالك انقسم الناس إلى متطير، يخاف على المصريين أن يقدموا على هذا المشروع، فيحبط عملهم، فينالهم من العار ما كانوا في غنى عنه. ومستبشر، يرى في يسر الحال، وهمة المصريين، وأريحية شمائلهم، ما يحمل على الاعتقاد بأن عملهم سيكلل بالفوز، ويتوج بالنجاح.

وقد دل الواقع على أن المصريين، والحمد لله، أهل لهذا الجد المحمود، فقد تبرعوا، ولم يثنهم عن العطاء شدة نزلت بالبلاد، فاستحقوا لهذه الأريحية عطف كل محب لترقية العلوم والمعارف.

بيد أن ما جمع من تلك العطايا المشكورة، ما كان يكفي وحده لإبراز هذا العمل الكبير، من ظلمة الفكر، إلى نور الوجود.

هنالك يا مولاي، هبت على الجامعة وهي وليدة، لا تعلم حياتها من موتها، هبت عليها نفحة مباركة من تعطفاتك السامية، فدبت فيها روح الحياة، فكان لابد من أن تخطو وتدرج.

تفضلت حفظك الله، فتقبلت أن تكون الجامعة تحت رعايتك العالية، وشرفها برئاسته الأمير (أحمد فؤاد باشا) ولي عهدك الكريم، رئاسة شرف، وبرئاسة صاحب الدولة عمك الأمير الجليل "أحمد فؤاد باشا" رئاسة فعلية، وأمرت رعاك الله، فأجريت عليها إعانة سنوية.

بفضل تلك الرعاية السامية، وفي ظلها الوارف، تكونت الجامعة، ووضع دستورها، وأخذت لجنة إدارتها في البحث عن أقرب الطرق لإظهارها في الوجود، وإدخالها في طور العمل.

ولما كان من الضروري أن يكون التدريس فيها باللغة العربية، عولت اللجنة على أن تبعث بإرساليات إلى البلاد الأوربية، حتى إذا ما أتم أعضاؤها دروسهم، واستقصوا العلوم التي انقطعوا لها هناك، عادوا فقاموا بالتدريس باللغة العربية، كل في علمه الذي اختص به.

وقد أوفدت الجامعة لهذا القصد الشريف، في أوائل الصيف الماضي، جماعة من ذخيرة النابغين، من الشبيبة المصرية، وهم الآن مغتربون في ربوع تلك الأقطار المتنائية، لتحصيل العلم العالي، وادخاره ليوم رجوعهم إلى مصر، فيبرونها بعلمهم وتعليمهم، كما برتهم بعنايتها، ويكونون عدتنا، وأساطين جامعتنا، في نيل أمانينا.

ولما كان تحقيق هذا المقصد يستلزم زمنًا طويلاً، فتعجيلاً بالفائدة، تقرر أن يقوم من الآن بعض العلماء بتدريس بعض العلوم، التي لم تنل إلى الآن في مصر حظًا وافرًا من العناية، مع مالها من الأهمية والأثر الحسن، في ترقية المدارك، وإنارة البصائر.

ولما كان من المحقق أن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية، وكان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها، ودرجة تصوراتها، وكيفية تدرجها في ترقيها، فقد اختارت الجامعة أن تتمشى مع ذلك الناموس الطبيعي، بتلقين الطلاب فنون الأدبيات عن الأمتين الكبيرتين، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين انتشارًا كبيرًا، فقررت تدريس علوم الأدبيات عند الفرنساويين وعند الإنجليز، كذلك رأت من أول الواجبات عليها، أن يكون في مقدمة ما يدرس في جامعة مصرية، تاريخ الحضارة القديمة في مصر والشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية، تلك الحضارة التي لا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام، ومن أولى من المصريين بالوقوف على حقائق هاتين الحضارتين، لتحقيق نهضتهم الحالية، واسترجاع ما كان لأسلافهم من مجد عظيم، ومقام كريم.

وها نحن أولاء نحتفل اليوم بأول خطوة تخطوها الأمة المصرية، لترتقي إلى مستوى الأمم الناهضة. نحتفل بوضع أول درجة من سلم العروج إلى أوج العزة والفخار.

فإليك يا سيد البلاد وأميرها، ترفع الجامعة فروض الشكر والثناء، على ما أوليتها من نعم، حققت بها آمال المستبشرين، وأمنت بها روع المتطيرين الخائفين.

وإن كل محب لخير بلاده، ليسطر لك في سويداء فؤاده، ذكرى تشريفك هذا الاحتفال، متوجًا نعماك السابقة، بإعلان رضائك السامي عنها، وفقك الله لتحقيق ما ترجوه لأمتك من الخير والسعادة، وأتم نعمته عليك، من التوفيق والسداد.

الإرساليات العلمية للجامعة المصرية (الأهلية)

قررت اللجنة بصدد هذه البعثات نشر الإعلان الآتي بجميع الجرائد:

١- الغرض الأساسي من إرسال بعض الطلبة المصريين إلى أوربا، هو تخريج مدرسين قادرين على القيام بمهام التعليم باللغة العربية، في الجامعة المصرية، وقد قررت اللجنة الفنية أن يكون عدد طلبة الإرسالية الآن نحو عشرة، نصفهم لتلقي الآداب، والنصف الباقي لتلقي العلوم، ويقيمون في بلاد العلم التي يرسلون إليها كل المدة اللازمة لإعدادهم إلى نيل أعلى درجة في الفرع الذي يتخصصون له.

٢- قررت اللجنة أن تصرف لكل مبعوث أثناء وجوده في أوربا، مرتبًا شهريًا قدره ١٢ جنيهًا مصريًا، وعند نهاية كل سنة مدرسية تعطي الجامعة للممتازين منهم مكافأة خصوصية، لعمل سياحات علمية، تشجيعًا لهم على اجتهادهم وحسن استعدادهم، ومبلغ المكافأة تقدره اللجنة لكل واحد ممن تختارهم، وفي كل عام بحسب ما تراه.

٣- عند رجوع المبعوث من أوربا حائزًا لأعلى رتبة علمية، في الفرع الذي انقطع له، تعطيه الجامعة مكافأة متجمدة، لا يزيد مقدارها عن أربعة جنيهات مصرية، باعتبار كل شهر من الشهور التي أمضاها في أوربا، بشرط أن يكون جديرًا بهذه العناية، بحسن سلوكه، وتمام اجتهاده، وكمال براعته في العلم الذي انقطع له، ونحو ذلك من المزايا التي تتضمن استفادة الجامعة والأمة من علمه وعمله، فتصرف له المتجمد من هذه المكافأة مرة واحدة، بصفة رأس مال "ذخيرة"، لينفق منه في استعداده في الحياة، وتنظيم منزله، واللجنة لها وحدها الحق في صرف هذه المكافأة، وفي تقدير مبلغها الإجمالي، سواء كان باعتبار أربعة جنيهات أو أقل.

٤- لا ترسل الجامعة إلى أوربا إلا من كان مصري الجنس.

٥- تقرر مبدئيًا انتخاب المبعوثين من الشبان المتخرجين في المدارس الثانوية حديثًا، ومع ذلك فاللجنة الفنية تحفظ لنفسها الحق في انتخاب بعضهم من المتخرجين في المدارس العليا، الذين يظهرون لياقة خصوصية، تميزهم عن غيرهم، أو عن أمثالهم، وليس الفقر سببًا للترجيح، وإنما الترجيح بالعلم والاستحقاق.

٦- معرفة اللغات الأجنبية ليست ضرورية فيما يتعلق بالطلبة أو المتخرجين في الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي، ولكن الإلمام بإحداها يكون من المرجحات لهذه الفئة من المترشحين.

٧- يتعهد المبعوث بأنه عند عودته إلى مصر يخدم الجامعة إذا شاءت عشر سنوات، بصفة أستاذ أو معيد حسب اختيارها، وبأنه يستعمل اللغة العربية في تدريس العلوم التي انقطع لتحصيلها، ويؤلف

أو يترجم كتب التدريس باللغة العربية كذلك، في نظير ماهية سنوية للأستاذ، قدرها ٤٠٠ جنيه، ثم يترقى بالتدريج، وبحسب ما تراه لجنة الجامعة، حتى تبلغ النهاية العظمى، وهي ٩٠٠ جنيه في السنة، أما المعيد فترتب له الجامعة ماهية أولها ٢٤٠ جنيها في السنة، ثم يترقى بالطريقة المذكورة، حتى يصل النهاية العظمى، وهي ٤٠٠ جنيه في السنة، وللجامعة أن تنقله إلى وظيفة الأستاذية.

٨- إذا نكث المبعوث بعهده في القيام بخدمة الجامعة، وجب عليه أن يدفع لها كل ما صرفته. ويعتبر ناكثًا لعهده إذا سقط المبعوث في الامتحان مرتين متواليتين، أو ساء سيره وسلوكه أثناء التلقي والتحصيل، وستتخابر الجامعة مع الحكومة لكيلا تأخذ في خدمتها الناكث عهده مع الجامعة، أو الذي أخل بشروطها معه.

٩- يجب على المبعوث قبل إرساله إلى أوربا أن يوقع هو ومن يستشهد به من أرباب الحيثيات، على الشروط التي تضعها اللجنة الفنية لهذا الغرض، ويعتبر من الآن قابلاً لكل ما يرد فيها من الالتزامات.

الجامعة المصرية وبعثات الأطفال:

فكر القائمون على الجامعة في عهدها الأول أن يوفدوا إلى أوربا بعثات من الأطفال والصبية المصريين، لينشئوا من حداثتهم في جو علمي أو فني صحيح، وتتأصل فيهم روح البيئة الدراسية، فيكونون نواة صالحة للتعليم العلمي والفني في الجامعة الناشئة. وكان لسمو الأمير أحمد فؤاد أكبر الفضل في تحقيق المشروع، إذ استطاع إقناع حكومات فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا، بأن تتولى تربية أعضاء هذه البعثات في معاهدها، وأن تنفق عليها، ليكونوا رسلا ينقلون حضارتها إلى مصر.

١. أوفدت الجامعة إلى إيطاليا بعثة في سنة ١٩١٠م وأعضاؤها هم: سحاب رفعت ألماظ، وكان عمره ٨ سنوات. ومحمد قاسم أمين، وكان في التاسعة و٨ أشهر، وشديد حمزة وكان سنه ٩ سنوات و١١ شهرًا.

٢. بعثة الأطفال الذين أرسلوا إلى فرنسا في سنة ١٩١٠م وكانت تتألف من ثلاثة أعضاء هم: آرام ستيفان. وعبد الله الصحن، وكان عمر كل منهما ٩ سنوات ونصف سنة. وحسين كامل وكان في الحادية عشرة من عمره، وقد استقر ثلاثتهم في باريس، وكلف "الشيخ أحمد ضيف" وكان من مبعوثي الجامعة هناك – أن يثقفهم في اللغة العربية.

كلمة الأمير أحمد فؤاد في الاجتماع التاريخي
في سراي حسن زايد بك بالمنوفية
أبريل سنة ١٩٠٨م

"لقد قبلت بعد الفكر والروية، رياسة مشروع الجامعة المصرية، القائم به فئة من صفوة سراة البلاد وأغنيائها، ولقد تبينت الأمة الآن إلى فوائد هذا العمل المجيد، وتسارعت إلى تقديم المساعدات الكبيرة، لمؤازرة ما سينفخ فيها روح التقدم الأدبي، ويرفعها إلى مصاف الأمم الراقية في العالم. واليوم أتانا سعادة المحسن حسن بك زايد بهبته الكريمة، وهي خمسون فدانًا، من أحسن أطيانه في مديرية المنوفية، فكان هذا الإحسان كدعامة جديدة لما تقدم من المساعدات. على أن لجنة الإدارة رأت اليوم أنها صارت قادرة، لما توفر لديها من الإيراد السنوي، على أن تباشر عملها في أول أكتوبر القادم، بفتح أبواب الجامعة، ليعلم فيها بعض العلوم العالية، مثل علم التاريخ عمومًا، وتاريخ التمدن الإسلامي خصوصًا، وعلوم الآداب العربية والفرنسية والإنجليزية، وفي آن واحد سترسل اللجنة بعض نخباء الطلبة المصريين، ليترشحوا لوظائف التدريس في الجامعة المصرية، في كليات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها، بحسب ما يقتضيه الحال.

وإذا قد رأيتهم الآن بارقة الأمل، وأن العمل سيسير عن قريب في سبيله المستقيم، فلم يعد بعد هذا عذر لمن ضن من الأغنياء حتى الآن، عن بذل المال في سبيل إعلاء مجد وطنه، وشأن أمته بين أمم العالم، وإني الآن بكل سرور، أصوغ عقود المدح والثناء، لسعادة المحسن المفضال حسن بك زايد، وباسم الجامعة المصرية أحييه تحية قلبية صادقة، وباسم الشبيبة المصرية التي ستنالها منافع هبته العظيمة، أقدم له باقات زهور الشكر والامتنان، وباسم سمو أفندينا العظيم، أفتتح الجلسة، تيمنًا وتفاؤلا: (فليعش مولانا الخديو)!

وعندئذ صاح القوم ثلاثا: (ليعش مولانا الخديو العظيم)!

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

من محضر اللجنة الفنية للجامعة المصرية: جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩١٠م: قال دولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية: "إننا لغاية الآن اتبعنا في نظام التدريس بالجامعة، إلقاء محاضرات في علوم مختلفة، لا رابطة بينها، ولا تؤدي إلي غاية معلومة معينة، ولا يخفي أنه لم يكن في استطاعتنا أن نعمل غير ذلك، بالنظر لقلة مواردنا، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية، التي تلقي بالجامعات، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها.

فإذا لم يكن ميسوراً لمعهدنا العلمي أن يولد كاملاً، بالشكل الذي نرى عليه الجامعات الأجنبية، لأن ذلك لم يشاهد في بلد ما، غير أنكم لا تجهلون من جهة أخري أن النظام الحالي معيب، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه، فنظام الجامعات يستدعي بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون، علي اختلاف أنواعها، وجامعتنا لم تسلك للآن هذا النهج. فيجب علينا والحالة هذه أن نعدل عن هذه الخطة التي اتبعناها للآن، بتعيين نظام آخر، مطابق لما نراه في سائر الجامعات الأجنبية، ويتعين علينا أن نفكر نحن أيضا في إنشاء كليات علي النسق الحديث بالتوالي، كلما تساعدنا الظروف، وأن نبدأ بكلية للآداب، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم، وهي مع ذلك في حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك، علي أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية، ونضع لها نظاماً يكون موافقاً للروح العلمية الحديثة، مع التوفيق بحاجة البلاد، حتى تصير وحيدة في بلاد المشرق.

هذا، وبعد مشاورة المسيو ماسبيرو في هذا الموضوع، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب، أعده الأستاذ جويدي بناء علي طلبي، وبعد مضي شهرين بعث إلي مشروعين آخرين، وضعهم بمعرفته، أحدهما يستدعي لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه في العام، والثاني يكلفنا مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه أيضاً، مع أننا لا يمكننا أن نصرف علي جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه في السنة.

ولذلك فإني خابرت بصفتي الشخصية حكومة إيطاليا، ورجوت جناب المسيو دمرتينو، معتمد السياسي في مصر، أن يساعدني هو أيضاً لدي حكومته، للوصول إلي انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين، لتدريس العلوم التي نعهد بها إليهم باللغة العربية، في قسم الآداب المزمع إنشاؤه، وأن يستمروا علي الاستيلاء علي مرتباتهم الأصلية من حكومتهم، في المدة التي يكونون فيها في خدمة الجامعة. وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جداً، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية.

ولقد بدأت بمخابرة حكومة إيطاليا، لوثوقي من أن مساعي ستكلل بالنجاح، لما لي من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا، التي أساسها العلائق الودية، التي كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدي.

علي أن تعيين المدرسين غير قاصر علي أبناء إيطاليا، لأننا سنجلب أيضاً أساتذة من بلاد أخري، غير أني جعلت مخابرتي الأولي مع حكومة إيطاليا فتح باب، يمكننا من الحصول علي مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى، فيما يختص بتعيين الأساتذة، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا.

ثم تلا دولة الأمير خطاباً محرراً من جانب المسيو دمرتينو، المعتمد السياسي لجلالة ملك إيطاليا بمصر، يبلغ فيه بصفة رسمية، قبول الحكومة الإيطالية مطالب الأمير فؤاد، المتعلقة بإنشاء قسم للآداب، سيندب فيه للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين.

فأعترض جناب مسيو ماسبيرو علي مشروع دولته، إذ يري أن التعليم باللغة العربية، بمعرفة مدرسين أجانب، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا، ويخشي أن تعيين أساتذة من جنسية واحدة، يحول عنا عطف الممالك الأخرى من جهة، ومن جهة أخري يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذاً سياسياً عظيماً، وأنه في هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة، حتى في الوظائف الأقل أهمية من هذه، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا يقصد بها إيطاليا بنوع خاص، وإنه كان يبديها لو كان الأمر يتعلق بعنصر آخر أياً كان.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد" علي اعتراض جناب المسيو ماسبيرو، أن المقام ليس مقام الخوض في مسائل نفوذ سياسي، فإن معهدنا مصري محض، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أو دينية، وأن دولته لا يسمح مطلقاً أن يكون للسياسة دخل في قرارات الجامعة، إذ ينبغي أن يكون البحث مقصوراً علي نفع معهدنا العلمي، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن خطتنا التي اتبعناها في نظام التدريس الحالي، علي شكل محاضرات متفرقة، فإن من المسائل الحيوية التي يجب أن تكون شغلنا الشاغل، إنشاء كليات منتظمة، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة، وأن نبدأ بكلية للآداب، وبما أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية، فلا محل للقول بحدوث نفوذ سياسي.

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ ألف جنيه في العام، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك، ولكي نبلغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية، فقد طلبت من الحكومة الإيطالية، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر علي دفع مرتبات الأساتذة الأصلية، الذين نكون في حاجة لتعيينهم، مدة اشتغالهم بالتدريس في مصر، وفي هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئاً يسيراً، وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين.

ثم عقب دولته بقوله: إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلي طلبه، فلا يتسنى رفض هذا القبول. عند ذلك قال سعادة حسين رشدي باشا: إنه لا يعارض مبدئياً في جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجانب موظفين، للعلوم التي لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتدريسها، وطلب معرفة برنامج الكلية.

فأجاب دولة الأمير"أحمد فؤاد باشا" بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدي باشا، فينتخب عند الإمكان بعضاً من العلماء المصريين، ليقوموا بالتدريس بالكلية، وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠-١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح.

فوافقت اللجنة علي هذا الاقتراح.

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوي باشا دولة الأمير علي ذلك، وطلب شروط تعيين الأساتذة، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيما بعد.

فأجاب دولة الأمير"أحمد فؤاد": أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وأنه يقبل الاقتراحات التي يري حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها في هذا الشأن.

ثم ألح جناب المسيو ماسبيرو في طلب الاطلاع علي برنامج التدريس، ومعرفة أسماء المدرسين. فأظهر دولة الأمير "أحمد فؤاد" استعداده لإحاطة اللجنة علماً بهذا البرنامج.

وفيما يلي أسماء المدرسين، وبرنامج الدراسة، وشروط التعيين:

ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط، لمدة أربع سنوات، وأنه نظراً إلي كونهم سيستمرون علي الاستيلاء من حكوماتهم علي مرتبات الوظائف التي يشغلونها في بلادهم، أصبحوا لا يكلفون الجامعة شيئاً.

أسماء العلوم	أسماء المدرسين	لغة التدريس
آداب اللغة العربية.....	حفني ناصف بك.....	اللغة العربية
تاريخ آداب اللغة العربية.....	الدكتور نلّينو.....	
علم مقارنة اللغات السامية.....	الدكتور ليتمان.....	
تاريخ الشرق القديم.....	الدكتور ملوني.....	
تاريخ الأمم الإسلامية.....	الشيخ محمد الخضري....	
الفلسفة العربية والأخلاق.....	سلطان محمد أفندي.....	
تاريخ التعاليم الفلسفية.....	الدكتور سانتلانا.....	
الجغرافيا وعلم الشعوب.....	إسماعيل رأفت بك.....	
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.....	المستر جيل.....	اللغة الإنجليزية
تاريخ آداب اللغة الفرنسية.....	المسيو لومونييه.....	اللغة الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات، ومن هذه المواد تسع إلزامية، يجب علي الطلبة المنتسبين حضورها، وتأدية الامتحانات فيها، وهي الثمان التي تدرس باللغة العربية، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بحسب اختيار الطالب.

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية في الآداب والفلسفة، قد طرقت باباً جديداً لم يطرق في مصر من قبل، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة في الناشئة، وتثقيف إفهامهم، وتغذية عقولهم بثمارها، ولها الأمل العظيم في أن تري من خريجيها من لا يقلون كفاية وعلماً عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية.

وقد أُبلغَ دولة الأمير وهو في روما، موافقة الجمعية العمومية للجامعة، علي إنشاء كلية الآداب، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة، سيحصل عجز في ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠-١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية:

"حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا"

الجامعة – محافظة القاهرة

أشكركم علي القرار النهائي، وسأعتمد علي خطابكم، وآخذ علي عهدتى العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب، وسآخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة.

روما ٣١ مايو سنة ١٩١٠م "فؤاد"

"من بيان ألقاه دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة المصرية في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩١١م الموافق ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٢٩هـ"

أصحاب السعادة والعزة:

إني أشعر بارتياح عظيم، إذ أقف بين حضراتكم، لأبين ما وصلت إليه الجامعة المصرية من التقدم السريع، تلك الجامعة التي هي ثمرة وجداننا، ومحل حبنا. إنا نراها وهي لا تكاد تبلغ الحولين، بعد إعلان افتتاحها الرسمي، تسير بخطى مطمئنة في طريق الرقي إلي الغاية المقصودة منها، ويحق لي أن أقول بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٢٦ هجرية، كتبت في تاريخ بلادنا المحبوبة، صفحة لا تمحوها الدهور، ففي ذلك اليوم، وفي قاعة مجلس شورى القوانين، شرف سمو الخديو المعظم، محفوفاً بأكابر رجال حكومته الكرام، حيث اجتمعت الطبقة الراقية من الأمة، وحضرات وكلاء الدول السياسيين، وجميع من ساعدنا من مواطنينا علي نجاح مشروعنا، بالقلم، أو باللسان، أو بالمال، وهناك وضع أساس النهضة الفكرية المصرية، الذي سيبقي ذكره في التاريخ.

إنكم ما نسيتم المساعي التي بذلت في سبيل تحقيق غرضنا، ولا غاب عنكم ما أصفه من تردد الأفكار فيه، ألا وهو إنشاء جامعتنا المصرية، في هذه المدينة حاضرة دولة الفاطميين، ذوى العلم والعرفان، وهي التي جمعت فيها العصور المجيدة، كنوزاً باهرة، من الفنون، والآداب، والعلم، والنور، ولكن تلك الصعوبات المختلفة لم تحجب بزوغ شمس الجامعة، كما أن صعوبات وضع النظام في البداية لم تكن لتعوق سيرها إلي الأمام.

كان الطريق وعراً، وإذا نحن قارنا اليوم بين المسافات التي قطعناها، وبين الزمن القصير الذي عشناه، حق لنا أن نكون من السعداء، وأن نفخر بما صنعنا، وجاز أن نستقبل بالبشر والإيناس في عملنا هذا، بداية نهوض مجد معارفنا، وزهو علومنا، التي استنارت بها المشارق والمغارب، وعصر جامعاتنا الشهيرة العربية، في النظامية "بغداد، والقيروان، وقرطبة".

أعز الآمال عندنا، أن تكون جامعتنا المصرية للمصريين، وأن تقوم وتحيا بالمصريين، فهي إنما أنشئت لتسهل علي الشبيبة المصرية، في زمن نرجو أن يكون قريباً، ألا يستمروا علي استدانة علومهم من البلاد الأجنبية، فنحن نرمي بها إلي أن تكون عما قريب منبع التهذيب العربي العصري، ومنهل عرفان تتجدد فيه تعاليم الأجداد، التي بلغت غاية التدقيق والتحقيق، وتزدهر فيها آثار العصور الخالية المجيدة، بما يضاف إليها من قطوف العلم والرقي، اللذين بلغتهما الإنسانية في عصرنا هذا.

أتيح لنا في السنة الماضية، أن سررنا بإجابة الحكومة الفرنساوية ما رغبنا فيه منها، حيث قبلت تربية ثلاثة من أبنائنا، بين الثامنة والعاشرة من عمرهم، مجاناً في مدارسها، بمدينة باريس، حتى إذا شبوا وحصلوا قسطهم من التعليم، عادوا يدرسون لإخوتهم ما تعلموا، وقاموا علي تربيتهم كما تربوا، وفي هذا العام نسر من جديد، بما قررته حكومة الأمة الإيطالية، بناء علي طلبي، من قبول ثلاثة من أبنائنا كذلك، في أكبر معاهدها العلمية.

ولقد كنت مدة وجودي بمدينة روما، في شهر يونيو من السنة الماضية، موضوع حفاوة وإكرام، من قبل صاحبي السعادة المسيو "لوتساتي" رئيس مجلس النظار، والمركيز دي سان جيوليانو، ناظر الخارجية، كذلك تفضل المسيو "كريدارو" ناظر المعارف العمومية، فأجاب طلبي إهداء متحفنا العلمي، مجموعة كاملة من معادن إيطاليا، وهم هناك يعدون هذه المجموعة، لإرسالها إلينا.

وقد تفضل جلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث، فهنأني أحسن تهنئة، بتقدم جامعتنا، وأضاف إلي ذلك عناية جديدة من عنايته، فأهداها كتابه المسمي "مجموعة النقود الإيطالية".

كذلك كانت الحفاوة بي بلوندرة، فقد تفضل جناب السير إدوارد جراي، وأظهر لي اهتمامه الشديد، بوجود الجامعة المصرية وتقدمها، وجعلني أرجو مساعدة ومعاهدة الحكومة الإنجليزية، التي برهنت لنا علي هذا الميل قبل الآن، وكذلك كانت عناية جناب السير إلدن غورست، معتمدها السياسي، وقنصلها الجنرال في مصر.

دعيت بعد ذلك إلي برلين، في شهر سبتمبر الماضي، لحضور الاحتفال بمرور مائة عام علي إنشاء جامعتها، فانتهزت الفرصة، وتفضل حضرة البرنس هانزفلد، قنصل دولة ألمانيا الجنرال بالقاهرة، بلغت نظر أصحاب السعادة "فون بثمان هولونج" مستشار الإمبراطورية و "كيدرلين واختر" ناظر الخارجية، "وفون تروت"، ناظر المعارف العمومية، إلي عملنا في مصر.

أما البشر والإيناس اللذان تفضل بهما علي جلالة الإمبراطور في مقابلته، فكانا سبباً في نيل عدد عظيم من المؤلفات النفيسة لجامعتنا، جلها متعلق بالعلوم الشرقية، ثم قسم مرئيات كامل لمتحفنا الطبيعي.

ولم تكن حفاوة مسيو بريان رئيس وزراء الحكومة الفرنساوية بباريس، أقل منها في السنة السابقة، وكذلك حسن وفادة مسيو بيشون ناظر الخارجية، ومسيو دومرج ناظر المعارف العمومية، ووفقت بذلك علي مقدار العناية التي يوليها جناب المسيو "دي فرنس" قنصل الجمهورية الفرنساوية في مصر، إلي جامعتنا.

مما يجب ذكره هنا، أنه كان يتعذر علينا إنشاء قسم الآداب بما لدينا من المعدات وحدها، في هذا الزمن القصير.

من أجل ذلك، شخصت أولاً نحو إيطاليا، لما لجلالة الملك فكتور عمانويل الثالث والحكومة الإيطالية، من حسن التوجيهات المتكررة نحو جامعتنا، بفضل عناية جناب القومندور "دي مارتينو" وكيلها السياسي عندنا، وللمعرفة العلمية التي قدمها لنا منذ البداية، حضرات الأساتذة التليانيين، الذي يتكلمون العربية، مثل جناب العالم الشهير "إيغنازيو جويدي" والأستاذ العالم "نَلّينو" المعروفين بين علماء المستشرقين.

وفي الوقت نفسه، التمست من حكومة جلالة الإمبراطور غليوم الثاني، إجازة مسيو "أنوليتمان" بالاشتغال معنا، لنكون بذلك قد أتينا لأول كلية أدبية شرقية، أنشئت في أيامنا هذه بين الأمم الإسلامية، بأستاذ يعرف العلماء قدره، متضلع من علم أصول اللغات السامية.

ليس في هذا الاشتراك الأجنبي ما يجرحنا، فإنما نحن نفخر ونباهي لعناية جميع الحكومات الأوربية، بالجامعة المصرية، وبشبيبتنا المصرية في حياتها، وبهذا العطف وتلك المعونة الآتيتين لنا من الغرب، نسترد روحنا الشرقي النقي، ونعود ذوى شخصية تعرف مقدار نفسها بعد أن تكون قد تطورت طبقا لمقتضيات العصور الحاضرة.

لذلك يجب علينا أن نستفيد جهدنا، وعن رضاء تام، من تلك التعاليم التي صقلتها يد النقد والتمحيص العصرية، مما يجهله الكثيرون منا، إلي أن يأتي الوقت الذي يتربع فيه مساعدونا من شبيبتنا، ففي ذلك اليوم، الذي يتمكن المتخرجون المصريون من الجلوس على كراسي أساتذتهم، ويصيرون أساتذة لإخوانهم الأصغر منهم، تكون الجامعة قد وضعت قدمها في نهاية طريقها، ويكون دور التكوين والتحضير قد ولد عملاً باقياً، نافعاً لمجد بلادنا القابل، إن شاء الله.

وينبغي الانتفاع بقسم الكهرباء، التابع لمتحفنا الطبيعي، لأن الآلات الدقيقة المنضبطة التي يحتاجها هذا القسم، وتبلغ قيمتها ألف جنيه، قد أهديت إلينا، كما أخبرتكم بذلك في السنة الماضية، من فيوضات حكومة جلالة الملك عمانويل الثالث، والذي ركبها في مواضعها عندنا، محل من أشهر المحلات الإيطالية الخصيصة بمثل ذلك.

ومن البراهين الدالة علي أن الثقة بالجامعة المصرية، أخذت تمتد أصولها في الدوائر المصرية الصرفة، ما فعله دولة الأمير يوسف كمال باشا، حيث ناط بالجامعة المصرية إدارة مدرسة الفنون الجميلة، التي أنشأها بالقاهرة منذ أربع سنين، لتبلغ بها شأو مدارس الفنون الصناعية العصرية.

إنا لنفخر بالشوط الذي قطعته الجامعة المصرية في طريقها إلي الأمام، وننظر بعين الثقة إلي ما وطنا النفس عليه، من المجهودات الجديدة لنجاحها وتقدمها.

إن غاية الغايات عندنا، أن يبقى عملنا هذا بعيداً عن كل شائبة سياسية، فإنما نرمى إلى مدرسة مصرية للمصريين.

الدعاية للجامعة المصرية في أوربا
من تقرير الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية
الذي ألقاه أمام الجمعية العمومية للجامعة المصرية سنة ١٩١٢م

قال سموه:

"ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى، لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة، فنالت بذلك اعتبارا في البلاد الأجنبية. ومما يجعل ذكره في هذا الباب، أن تنازل جلالة إمبراطور ألمانيا بدعوتي في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠م، علي أني رئيس لأحدث الجامعات، لحضور الاحتفال بالعيد المئوي، لتأسيس جامعة برلين، وبعد ذلك بقليل دعتنا لمثل هذا الاحتفال جامعة جنيف بسويسرة، وجامعة أدنبرغ بإسكتلاندة، حيث مثلت جامعتنا في صيف هذا العام، ثم دعيت لمثلها في مؤتمر المستشرقين السادس عشر، الذي سيعقد في مدينة أثينا باليونان، وقبلت دعوة الجامعة الأهلية اليونانية، لحضور الاحتفال الذي ستقيمه في ٧ من أبريل سنة ١٩١٢م، لإحياء ذكري مرور ٧٥ عاماً من تاريخ تأسيسها".

"هذا، وقد عادت علي الجامعة من رحلتي الأخيرة، التي قضيتها في البلاد الغربية، فائدة لا تقل عن ذلك، حيث ظهرت لي دلائل الانعطاف الذي حازته في البلاد الأجنبية، فلقد قوبلت بكل ترحيب، من قبل الحكومات، والوزارات، والجامعات، ومجامع العلوم، والمعاهد العلمية العالية، والجمعيات العلمية، في برلين، وبودابست، ولندرة، وباريس، وبراج، ورومية، حتى من بلديات عواصم أوربا علي اختلافها، كل ذلك وأنا عالم علم اليقين، أن هذه الحفاوة وهذا التكريم، لم يكن موجهاً لي، بل للعمل الذي تحوم حوله آمالي، إذ كانت وجهتي الوجيزة من رحلتي، تقوية دعائم الجامعة ورقيها، ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالي".

ففي باريس ولندرة ازداد الإقبال العظيم إلي جامعتنا عن السنين الماضية، ولم آل جهداً في مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء، الذين يتتبعون رقينا، ويشتركون معنا بكل عواطفهم، في المجهودات التي نبذلها في هذا السبيل، وأثنوا عليه في جرائدهم وأنديتهم، مع الإطراء.

ولقد برهن لي بلندن، جناب السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا، علي اهتمامه بالجامعة المصرية، فقبل بكل سرور أن يطلب لمكتبتنا، بعضا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظيم، مثل المتحف البريطاني، ومتحف كنسنجتون، والجمعية الجغرافية الملوكية، وأظهر لي استعداده لتعضيدي في مسعاي لدي حكومة جلالة الملك.

وفي باريس، سهلت لي وزارة المعارف العمومية، اختيار الأساتذة الفرنسيين، الذين ننتدبهم لخدمة الجامعة، هذا إلي هدايا جديدة من الكتب، ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الـوزارة، ووزارة الأشـغال، وإدارة متحف التاريخ الطبيعي.

ولقد قوبلت برومية بمثل هذه المقابلة، من لدن حكومة جلالة ملك إيطاليا، ورجوت جناب المسيو كريدا وزير المعارف العمومية، أن يأذن بقبول طفل رابع، من شبان المصريين، بمدرسة تورينو الأهلية، ليتعلم مجاناً، بالشروط التي قبلت بها ثلاثة أطفال في مدرسة فيكتور عمانويل الثاني، بمدينة رومية، وقـد أجيب إلي هذا الطلب، وزيادة علي ذلك، أهدت لنا كل مـن وزارات الخارجيـة والمعـارف والحربيـة والزراعة، مطبوعات مفيدة، مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة علي نحاس، لتكملة المجموعة التي أرسل إلينا منها قسم كبير.

وفي برلين، تقابلت مع جناب المسيو كيدرلن فرخنز، وزير خارجية ألمانيا، ودارت بيننا محادثـة ودية، وأكد لي أنه سيساعدني لدي حكومة جلالة الإمبراطور، وأمّلني في قبول بعـض شـبان تنتخـبهم الجامعة، ليتعلموا مجاناً بمدارس الحكومة، وأنه سيسعي في اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة، لتهدي إلي مكتبتنا، مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر، لمعمل الطبيعة الذي بدأنا بإنشائه.

وفي فيينا، تشرفت بمقابلة جلالة الإمبراطور فرنس يوزف مقابلة خصوصية، أفصح لي فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا، ثم تفضل جناب الكونت د. دارنتال وزير خارجية النمسا، فأكد لي أن حكومة جلالة الإمبراطور، ستبذل ما في وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة، ينتدبون ويتعلمون بها، إلي أن ينالوا شهادة الدراسة الثانوية.

أما بلدية فيينا، فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام، عند استقبالي فيها، ما جعلني أسير هذه المآثر الحميدة، وستقبل عدداً من أطفالنا، يرسلون في شهر مايو القادم، ويتعلمون مجانـاً بمدارسـها الابتدائيـة البديعة. فأراني مسوقاً لأن أذكر الكلمات الرقيقة، التي خاطبني بها عمدة فينا، الدكتور يوزف نومايز:

"إذا رأي سمو الأمير، أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا، ليفيدوا بلادهم فيما بعـد، بمـا يأخذونه عنا، فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم، أننا سنعامل هؤلاء الأطفال، كمعاملتنا لأبنائنا".

وزرت أيضا في فيينا غرفة التجارة والصناعة، وأعجبني حسـن نظامهـا، والمجلـس العلمـي الملوكاني، وكان يصحبني في هذه الزيارة الأستاذ كراباجك، المستشرق الشهير، والمستشار الإمبراطوري، وقد أجابني إلي طلبي، من الحصول علي مجموعات كاملة من مطبوعاتها.

وفي بودابست، وعدني رئيس وزارة المجر، المسيو خون هدرفاري باسم حكومته، نيل مثل هـذه المزايا.

وفي أثناء مقامي بمدينة براغ، قد نلت من عبارات التكريم، ولقيت فيها كثيراً من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا، وكاشفني جناب الدكتور غروس برغبة حكومته وأمته، في مساعدة الجامعة المصرية، وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجاناً بمدارس براغ، وبإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات.

وإني أشكر من صميم فؤادي، جميع أصدقاء جامعتنا القدماء والحديثين، ومندوبيها وممثليها، الذين لا يدخرون وسعاً في حفظ العلاقات الودية لجامعتنا في الخارج، وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها، الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل، لأنهم بدأبهم علي العمل، يعملون لتحقيق أمنيتنا الغالية، وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر.

وجدت بأوربا في سياحتي الأخيرة، نهضة في الأبحاث الشرقية، فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية، قراراً تاريخه ٥ من أغسطس سنة ١٩١١م، بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون، وستنشأ مدرسة شرقية أخري بمدينة بودابست. أما في فينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل، قسماً للطلبة العثمانيين، وفي مدينة نابلي، قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيراً، إصلاح مدرسة اللغات الشرقية، وتفكر في إنشاء معهد بمصر، للبحث عن المشرقيات.

أفلا يحق لنا الظن بأن علمنا هذا ، هو الذي أحدث هذه الحركة، التي امتدت للهند، حيث يتحدثون بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتا، بمساعدة أساتذة غربيين.

المسكوكات القديمة

جاء في تقرير سمو الأمير "أحمد فؤاد" للجمعية العمومية للجامعة المصرية سنة ١٩١٢م ما يلي: "تفضل في شهر أبريل الماضي المسيو داتارى "G. Dattari" العالم الشهير، المشتغل بالمسكوكات القديمة، فقدم لي مجموعة من النقود القديمة، مع عدة مطبوعات في المسكوكات، مصحوبة بكتاب رقيق العبارة، ولمكانة هذه الهدية، أرى من الواجب أن آتي علي شيء من بيانها".

تتكون هذه المجموعة من نقود، وجدت جميعها بمصر، وذلك من الفائدة بمكان إذ يمكن بواسطتها أن يتتبع الإنسان بلا انقطاع، تاريخ من تقلبوا علي مصر من الأجانب، ومن وضعوها تحت سلطتهم، من عهد الفرس والمقدونيين واليونانيين، إلي الرومان والعرب. وهذه المجموعة النفيسة، التي تربو علي ستة آلاف قطعة، تبتدئ بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا، نحو سنة ٤٣٠ قبل الميلاد، وبسلسلة قطع معروفة بتتراد رهمي في عهد الإسكندر المقدوني وفيليبس الثاني، وعدد عظيم من قطع مضروبة في مدن عديدة من بلاد اليونان من سنة ٣٣٤ ق.م. ويتلو ذلك نقود البطالسة، وهي تشتمل في المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا حكم مصر، من سنة ٣٠٨ إلي سنة ٤٧ ق.م. ونذكر من بينها القطع النادرة المثال، التي ضربت في عهد كليوباترا الثالثة ابنة فيلومتور، وزوجة بطليموس السابع أو رجنس "فينسكن".

أما النقود المسماة بالإسكندرانية، علي ظن أنها ضربت بالإسكندرية فإنها تتصل بعملة البطالسة ابتداء من عام ٤٧ ق.م. وهو تاريخ دخولها في حكم الرومان، ويمكن أن يشاهد بها، بكل سهولة، صور جميع ملوك الرومان والملكات والأميرات، "عدا دوميتيا وتتيانا وبلوتيلا"، اللاتي تعاقبن علي حكم مصر في بحر ثلاثة قرون، ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد، إلي غاية عام ٢٩٧ بعده، أعني طول المدة التي ضربت فيها مصر نقوداً بكتابات يونانية، من عهد أوغسطس إلي دومتيوس دومتيانوس.

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوى علي نقود الممالك التي لم تعمر، فإن بها كثيراً من القطع المهمة، كعملة كاليجولا، وفيتليوس، وأنتينوس، ولوكيليوس، وكرسبينوس، وزوجات إليوجابالوس، وجرديانوس، وبلبينوس، وأثروسكلا، وأرنيوس، وهستيليانوس، وأميليانوس، وكونتليانوس، ووهب اللات وزينب، ودومتيوس دومتيانوس. ويتصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملة التعديل في القرن الثالث بعد الميلاد، وسميت كذلك للتغيير الذي أمر به ديوقلتيانوس في العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية، التي ضربت في عصر القياصرة إلي غاية العهد البيزنطي "القرن السابع" بعد الميلاد، فجميع القياصرة الذي تعاقبوا، من سنة ٢٩٧ إلي غاية ٤٧٥ بعد الميلاد، ممثلون بها إلا قليلاً منهم، وتحتوى علي عينات عديدة من القطع التي ضربت في دور السكة "الضربخانات" الأربعة والعشرين، التي كانت تشتغل بضرب النقود في ذلك العهد، ولاسيما ما ضرب منها

بالإسكندرية. ويوجد بها أيضاً قطع رومانية، من حكم كلوديوس الثاني، إلي حكم ديوقلتيانوس "القرن الثالث بعد الميلاد" ضربت في أقاليم مختلفة من المملكة، إلي غاية عصر الحكومة الرباعية الأولي، وجميعها وجدت بمصر، وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص، من مصنوعات القرن الثاني والثالث بعد الميلاد، ومجموعة أخري صغيرة مشتملة علي نقود إسلامية، وموازين من الزجاج والمعدن، معها عدة نقود نادرة الوجود، ضربت في عهد محمد أحمد المهدي، وهو آخر من ادعي الخلافة بأم درمان، وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة، ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد، فتتخلل حكم العرب لمصر، إلي غاية العصر الحديث، ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتاري أن يضيف إلي ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة في ذلك العهد، وقوالب من الطين المحروق، التي كانت تستعمل في صناعة النقود المزيفة، بل أراد أن يكمل النقص الموجود، فأضاف إليها صوراً مجوفة، من القطع النادرة الوجود، العديمة المثال، مبصومة علي ورق، نقلها من مجموعته الخاصة، مثل مجموعة أعمال هرقل، ومجموعة التوأمين، ونقود أخري ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية، ضربها أنطونيوس، وكذا نقود الأقاليم، التي تساعد علي معرفة تقاسيم مصر الإدارية، وأصل أسماء البلدان المصرية علي العموم، ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولاً للآن.

فمكتبة الجامعة علي حداثة عهدها، أصبحت تحاكي مكاتب فيينا ولوندرة وباريس وغوتا وبطرسبرج والفاتيكان، تلك المكاتب القديمة الشهيرة، إذ جمعت الآن في عداد محفوظاتها، مجموعة عظيمة من المسكوكات، مما يساعد في دراسة تاريخ البلاد، وهي أكمل مجموعة مصرية، بعد مجموعة المتحف البريطاني، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أكرر الشكر لصاحب هذه الهدية الثمينة عبارات الشكر الجزيل.

مجوهرات الأميرة فاطمة إسماعيل

تعد الهبة التي وهبتها الأميرة فاطمة إسماعيل لبناء الجامعة المصرية من مجوهراتها الشخصية من أكبر الهبات التي وجهت أثمانها لغرض محدد وهو بناء دار الجامعة المصرية على الأرض التي أوقفتها على الجامعة بحي بولاق الدكرور بالجيزة، وقد استلم الدكتور محمد علوي باشا هذه المجوهرات من الأميرة في شهر يوليو عام ١٩١٣م حيث وضعت في صندوق ختم عليه بالشمع الأحمر بختم كل من علوي باشا وأحمد بك خورشيد وكيل دائرة الأميرة، حيث أودع هذا الصندوق بما فيه في خزانة خاصة بالبنك الألماني الشرقي لحفظه لحين التصرف فيه.

وقد احتوى هذا الصندوق على المجوهرات والمصوغات التالية كما وصفتها الوثائق:

- خاتم ألماس فلمنك مبهرم لونه أزرق يقرب وزنه من ثمانية قراريط مركب على دبلة بها فصوص ألماس رفيعة، وثمنه حضرة أحمد بك نجيب الجواهرجي ومندوب لاتس (بمبلغ) ٤٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- اسورة ألماس برلنتي تشتمل على جزء دائري في وسطه فص كبير يقرب وزنه من ثمانية عشر قيراطاً و١٠ فصوص وبجناحيها – السلسلة – أربعة وسبعون فص برلنتي، ١٨ قطعة كبيرة، ٥٦ قطعة صغيرة مربعة الشكل وبها فصوص فلمنك وبرلنتي، (بمبلغ) ١٧٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- رقبية – عقد – بسلسلة ذهب مدلى منها ثلاثة فصوص برلنتي أحدها فص في الوسط مدور يقرب وزنه نحو العشرين قيراطاً، وفصان رسم لوزة يقرب وزنهما من أربعة عشر قيراطاً تقريباً، (بمبلغ) ٧٠٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- ريشة من ألماس البرلنتي رسم جرة وفي وسطها رسم قلب من ألماس يخترقه سهم مركبة عليها حجارة مختلفة الحجم، يقرب وزن الألماس نحو الستين قيراطاً، (بمبلغ) ٥٦٠ جنيه "موروث من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا".
- كردان "عقد" بفصوص زمرد عددها ثمانية عشر فصاً وبدائرها ألماس برلنتي يقرب وزنه من سبعين قيراطاً، (بمبلغ) ٢٥٠٠ جنيه، أصله "هدية من المرحوم السلطان عبد العزيز إلى ساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا".

وعلى ما يبدو أن هذا الصندوق الأول لم يكف لوضع جميع المجوهرات وعلبها، لذلك فقد اختار الدكتور محمد علوي باشا علبتين فارغتين: الكبيرة منهما كان عليها اسم الخديو سعيد باشا، واتضح بعد ذلك أن بها "دبوس ذهب مركب من ثلاثة فروع" طوله يقرب من الخمسة سنتيمترات كان مخفيا في العلبة

عندما وضعت الجواهر في الصندوق الكبير، أما العلبة الثانية فكانت صغيرة وقد قام علوي باشا بختمهما واحتفظ بهما لديه كأمانة للجامعة لوقت الطلب، نظرا لأن هاتين العلبتين لم تسلما لخزانة البنك الألماني مع الصندوق الكبير.

وقد بلغت التقديرات الأولية لأثمان هذه المجوهرات مبلغ ٥٤١٠ جنيهات مصرية، إلا أن هذا الثمن لم يساو المبلغ الذي قدرته الأميرة فاطمة لهذه المجموعة وهو ثمانية عشر ألف جنيه، لذلك فقد عرض حسن بك سعيد عضو مجلس إدارة الجامعة ومدير البنك الألماني الشرقي مبلغ ١٢ ألف جنيه ثمنا لها، إلا أن هذا العرض الأخير قوبل باقتراح من أحمد بك خورشيد بأن تبقي هذه المجوهرات حتى حلول فصل الشتاء عندما يزداد عدد السائحين الأجانب في مصر، وعندئذ تعرض بمبلغ قد يصل إلى ١٦ ألف جنيه أو يزيد.

وكانت الأميرة فاطمة قد تعهدت بسداد فرق أثمان هذه المجموعة من المجوهرات إن قل ثمنها عن الثمانية عشر ألف جنيه، وإذا زاد ثمنها فيكون الفارق للجامعة. وقد أعلنت إدارة الجامعة إعلانا في الجرائد والفنادق الكبرى بالقاهرة عن بيع هذه المجوهرات، وذلك بعد أن تم تصويرها فوتوغرافيا بالألوان وبأحجامها الطبيعية، كما قرر مجلس إدارة الجامعة في شهر ديسمبر من عام ١٩١٣م أن ترسل صور هذه المجوهرات إلى التجار الأوربيين – وخاصة في فرنسا وإنجلترا وألمانيا – لشرائها.

كما قرر الدكتور محمد علوي باشا – بناء على قرار مجلس الجامعة – أن يعرض هذه المجوهرات بدار الجامعة، ومن ثم فقد عرضها على دفعتين مع نشر صورها بالجامعة والفنادق الكبرى بالقاهرة، كما عرضها على المسيو (فولد) أحد الأغنياء الفرنسيين الذي قرر أنه لم ير مثلها ضمن جواهر السلطان عبد الحميد التي بيعت بأوربا، وأنه يقرر لجواهر الجامعة ثمنا قدره خمسة وعشرون ألفاً من الجنيهات وينصح ببيعها في باريس.

وفي شهر مارس من عام ١٩١٤م وردت مخاطبة من أحد الفرنسيين يعرض فيها شراء هذه المجوهرات.

وظلت العروض تتقدم للدكتور محمد علوي باشا المفوض ببيع هذه المجموعة الأثرية من المجوهرات حتى تقرر سفره مع حسن سعيد باشا إلى العاصمة الفرنسية باريس حيث سافر أولا حسن باشا، وقبل أن يلحق به الدكتور علوي باشا أرسل بعرض توصل إليه من أحد الفرنسيين عرض فيه مبلغ ٩٥٠٠ جنيه إنجليزي، ولما كان السعر مناسبا فتقرر بيعها لاستخدام هذا المبلغ فيما خصص له وهو استكمال مباني الجامعة.

كما أودعت المجوهرات المتبقية من هذه الصفقة التي لم يتم بيعها في خزانة خاصة بالجامعة المصرية في البنك الأهلي المصري، وذلك حتى عرض المشتري لمعظم المجموعة عرضا جديدا لشراء ما تبقى بمبلغ ١٦٠ ألف فرنك أي ما يعادل ٥١٧٣ جنيهاً مصرياً، فوافق أعضاء مجلس إدارة الجامعة بشرط أن يتم الدفع بالجنيه المصري، ودون أن تتحمل الجامعة مصاريف إضافية أو قومسيون.

وقائع وضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الأهلية)
٣١ من مارس سنة ١٩١٤م

يوم الاثنين المبارك الثالث من شهر جمادى الأول عام اثنين وثلاثين وثلاثمائة بعد الألف (٣ من جمادى الأول ١٣٣٢هـ - ٣١ من مارس سنة ١٩١٤ميلادية)، الساعة الرابعة والنصف من بعد الظهر، احتفل احتفالا شائقًا بوضع حجر الأساس لدار الجامعة، في تلك الأرض التي وهبتها دولة الأميرة.

ولقد تنازل سمو الجناب العالي الخديو فتصدر الاحتفال بذاته الشريفة، ووضع حجر الأساس بيده الكريمة، بحضور الأمراء والنظار، وفضيلة قاضي مصر، وشيخ الجامع الأزهر، وأكابر العلماء، وقناصل الدولة، ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية، وذوي المقامات وأصحاب الصحف والأدباء في مصر.

ولم يحضر هذا الاحتفال جناب اللورد كتشنر، ولا قائد جيش الاحتلال، ولم يعتذرا.

وقد كتب على حجر الأساس هذه العبارة:

"الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة بنت إسماعيل، سنة ١٣٣٢هجرية"، وأودع الحجر بطن الأرض، ومعه أصناف العملة المصرية المتداولة، ومجموعة من الجرائد التي صدرت في يوم الاحتفال، ونسخة من محضر وضع حجر الأساس، الذي توج بتوقيع سمو الجناب العالي وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة الكبيرة، وتلاهما في التوقيع دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس شرف الجامعة، فرئيس وأعضاء مجلس إدارتها، ثم تلي هذا المحضر بين يدي الجناب العالي بعد تشريفه محل الاحتفال.

وقد تم وضع حجر الأساس، في الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء، في الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك، بمشهد حافل من أمراء مصر، ورجالاتها وأعيانها، وذوي المقامات العالية فيها.

وقد تفضل الجناب الخديو الأفخم، وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة العظيمة، فتوجا هذا المحضر بتوقيعهما الكريم، بخط يدهما الشريفة، ثم تلاهما في التوقيع حضرات الأعضاء القائمين بإدارة الجامعة المصرية.

وبعد أن انتهى سعادته من خطابه، تفضل مولانا **الجناب العالي الخديو**، فألقى هذه الكلمة الكريمة:

يا حضرات الأعضاء:

إن سروري بافتتاح الجامعة المصرية من نحو خمس سنوات، يزداد اليوم بوضع الحجر الأول في أساسها، وإني مرتاح أن أرى نهضة عمومية لترقية التعليم، وما يقوم به المصريون في هذا السبيل من بذل الأموال، وإيقاف الأملاك. يجمل لي في هذا المقام أن أذكر ما تبذله حكومتي من المساعدات الثمينة، سواء من الأوقاف أو المعارف العمومية، وأذكر كذلك بالشكر والثناء ما قامت به عمتي الأميرة "فاطمة

هانم" من جليل أعمال البر التي منها هذا المعهد العلمي العظيم، وهي مبرة ستحفظ بالإعجاب والإجلال، على صفحات التاريخ.

وأطلب من الله سبحانه وتعالى، أن يبارك في الجامعة، ويبلغها أعلى درجات الكمال والفلاح.

ثم تقدم رئيس مجلس إدارة الجامعة، سعادة **حسين رشدي باشا** فخطب الخطبة الآتية:

مولاي:

بلسان العلم وخادميه، وبالنيابة عن الفضل وذويه، أتقدم بين يديك الكريمتين، شاكرًا هذه الأيادي الجسام، ومنوها بتلك المنن الكبار، التي مازالت تتوالى من فيض مكارمك العميمة، على أمتك المخلصة لشخصك المحبوب، ففي كل يوم آية نسطرها لك على صفحات القلوب، ونمليها على التاريخ، ليرويها عنا إلى أعقابنا وذرارينا، ما تعاقبت الدهور.

وفي هذا اليوم السعيد، تفضلت يا ولي النعم، ومصدر الأفضال، بتشريف هذه الساحة، ووضعت بيدك الكريمة الحجر الأول من البناء الذي سيكون مقرًا مستديمًا للجامعة المصرية، تلك الجامعة التي هي غرس يمينك المقرونة باليمن والأمان.

لولا عنايتك يا مولاي بالجامعة وأهلها، ولولا تعهدك إياها، لما ظهر أثرها المحمود، في الوجود، ولبقيت بلادنا العزيزة علينا محرومة، إلى أمد بعيد، من نوع هذه المعاهد العلمية، التي تفتخر بها جميع الأمم المتحدة.

يشهد الله، وينطق التاريخ، بأن خلفاء الإسلام في بغداد، وفي القاهرة، وفي قرطبة، هم الذين يرجع إليهم الفضل الأول في تشييد بيوت الحكمة، التي من هذا القبيل، وإنا لو قصرنا النصر على بلادنا المصرية، وأرسلنا رائد الطرف إلى ما يطيف بالبحر الأبيض المتوسط من البلاد، التي تختلف حضاراتها، لوجدنا أن القاهرة هي التي كان لها قصب السبق في هذا الميدان، فهي التي تقدمت كل ما عداها من المدائن والأمصار، بتأسيس الجامع الأزهر المعمور، ذلك المعهد العلمي الإسلامي الكبير، الذي عاد له الشباب في عصرك البسام.

بالجانب الشرقي من القاهرة، قام الجامع الأزهر منذ ألف عام على التقريب، فكانت منارته الشامخة، ترسل الضياء، إلى جميع الأرجاء، لتخليد علوم العرب، وحضارة الإسلام. وها هي الجامعة الحديثة، ستقوم في هذا الزمان، على الجانب الغربي من المدينة، لنشر الآداب العربية، مرتبطة بالمعارف الغربية.

هذان الصنوان سيتعاونان، منذ الآن، على إرسال الأنوار، على ضفتي النيل السعيد، من اليمين ومن اليسار، بما يعود على أهل الوادي بتمام النفع، وكمال الفخار.

مولاي:

أيامك كلها ربيع الناس، وهي على الأخص ربيع الكنانة في أرض الله، كيف لا وقد ازدهر عصرك بتلك الغروس الزاكية، التي بذرها إسماعيل، على ضفاف النيل.

إن المهمة التي جعلتها يا مولاي في عنق الجامعة، هي التي مهدت أمامها السبيل، في نيل الرعايات العالية الغالية، فانهالت عليها صنوف الكرامات، التي تضمن لها النجاح، وحسن الاستقبال.

كان من أجل المواهب التي نالتها الجامعة في هذه الأيام، تلك المبرات الجسام، التي أكبرها الخاص والعام، وتحدث بفضلها كل إنسان، وأعني بها النفحات، التي هبت عليها من ذياك الخدر المقدس، ومن وراء ذلك الحجاب الذي تجلى من خلاله الجلال والكمال.

فشكرًا وشكرًا للأميرة "فاطمة هانم بنت إسماعيل"، فقد أرضت بحسناتها المعجلة والمؤجلة، ربها الكريم، وأقرت بها عين والدها الجليل، فإن إسماعيل، وإن كان قد ذهب إلى جوار ربه، فهذه نفحاته لاتزال متوالية على مصر، وهذه كريمته الكبرى، صاحبة الدولة والعصمة، الأميرة "فاطمة هانم"، قد هزتها الأريحية العلوية الإسماعيلية، فجادت، مد الله في حياتها الطيبة؛ لذلك قابل الجمهور، عملها المبرور، وسعيها المشكور، بثناء عام، تترطب الألسنة على مدى الدهور، وسيبقى اسمها مقرونًا بحياة الجامعة، ويكون لها الفضل على كل متخرج فيها من أبناء المصريين.

لعمري، إنني مهما بالغت في صياغة القلائد، من آيات الشكر الخالد، فليس في وسعي أن أفي الأميرة فاطمة هانم بعض حقها. فهذا لسان الحال ناطق بفضلها، وهذه الجامعة باقية إلى الأبد من فيض نيلها. ذلك هو المعروف الذي يجعل لها لسان صدق في الآخرين.

وعندما انتهى سعادته من خطبته، هتف سعادة الدكتور محمد علوي باشا "ليعش أفندينا" ثلاث مرات، فردد الحاضرون هذه الدعوة المخلصة، ثم هتف "لتعش الأميرة فاطمة هانم"، فأجابه الناس بمثل دعائه.

وبعد هذا تقدم مولانا الجناب العالي، نحو المكان الذي فيه بعض الزاوية للجامعة المصرية، فسار من ورائه أعضاء مجلس إدارتها، وجمهور العظماء من المدعوين، وهناك قدم سعادة عبد الله وهبي باشا إلى سموه، محارة ومطرقة فضيتين، بقبضتين من الأبنوس، مكتوبًا عليهما وعلى الحجر الزاوية ما يأتي:

الجامعة المصرية

الأميرة فاطمة ابنة إسماعيل

سنة ١٣٣٢ هجرية

وقدم إلى سموه أيضًا إناء فضيًّا بشكل زورق، لأجل المونة، وصندوقًا فيه صنوف النقود المصرية، ذهبية وفضية، وعدد أمس من صحف مصر اليومية، والمحضرين اللذين كتبا بشأن هذه الحفلة.

وحينئذ أقبل سمو المليك المعظم، فوضع الصندوق في حجر زاوية الجامعة المصرية، وتناول بالمحـــارة شيئًا من المونة، وبنى به عليه، برخامة طرقها سموه بالمطرقة الفضية، وناولها إلى سعادة حسين رشدي باشا، فإلى دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا"، فإلى سعادة أحمد شفيق باشا، فكانوا يطرقون بها الحجر، حتـــى أحكم في مكانه.

مشروع إنشاء "جامعة أميرية"

نص المذكرة المرفوعة من عدلي يكن باشا وزير المعارف العمومية إلى مجلس الوزراء

٢٠ من فبراير سنة ١٩١٧م

قد اتسع نطاق التعليم في البلاد في الوقت الحاضر، بدرجة أصبح من الممكن ومن المستحسن معها، النظر في مشروع إنشاء جامعة تابعة للحكومة، واعتبار ذلك من المشروعات التي يمكن إخراجها إلى حيز الفعل، وللحكومة في الوقت الحاضر معاهد تدرس فيها دراسة فنية، توازي مقررات الجامعات، في الطب، والصيدلة، والطب البيطري، والحقوق، والهندسة، والزراعة، والتجارة، وفن التربية. وهذه المعاهد أو المدارس العالية، منفصل بعضها عن بعض، ولا يخفي ما في النظام الحالي من العيوب أو النقص، إذ قد اتضح أن الطلبة عند التحاقهم بهذه المدارس، يكونون غير مستعدين الاستعداد الكافي للتخصص في العلوم العالية، ولذلك وجب أن تشمل الدراسة الفنية شيئا من الدراسة العامة، التي تعد الطلبة لهذه العلوم. ثم إن المدارس العالية الحالية، لا تفسح للطلبة بعد إتمام الدراسة الثانوية، مجالا لمن يريد منهم الاقتصار على تلقي دراسة عامة، ولا يرغب في الدراسة الفنية. هذا فضلا عن أن الانفصال التام بين العلوم العالية، يجعل النظام الحالي مقيدا للطالب تقييدا تاما، فلا يفسح له المجال في اختيار العلوم التي يرغب في دراستها، أو الجمع بين عدة مواد بطرق مختلفة، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مشجعات كافية، أو معدات وافية، لقيام الطلبة بمواصلة الدرس عقب إتمام مقرراتهم الدراسية، أو اشتغالهم بأعمال في البحث والاستكشاف. ويقال بالاختصار: إن النظام الحالي تعوزه الروح التي تبعث على الهمة، وحب التمسك بأهداب العلوم والمعارف، كما أنه لم يولد في النفوس أطماعا علمية عظيمة، ولم يوجد في البلاد نهضة ذات أثر كبير في عالم العلوم، بل هو، على العكس من ذلك، نظام فوائده مادية محضة، يحمل الطلاب على الظن بأن نيل الدبلوم هو الغرض الوحيد، الذي يجب وضعه نصب أعينهم، بمعنى أنه لم يولد الروح العلمية الحقيقية، وهي طلب العلم لذاته، ولذلك لم يكن له أثر كاف في تهذيب عقول الأمة، وترقية أحوال معيشتها.

وفضلا عن ذلك، فإن عدد التلاميذ الذين يتمون الدراسة الثانوية، ويريدون مواصلة دراستهم بعدها، قد زاد في هذه الأيام على ما تسعه المدارس العليا، بالرغم مما حصل من التوسع العظيم في نطاق هذه المدارس، فإن اتساع نطاق التعليم الثانوي بالمدارس الثانوية الأميرية والحرة، قد أحدث الآن زيادة عظمى في عدد الناجحين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية، "القسم الثاني" بدوريه العادي والملحق، كما يتضح من البيان الآتي:

السنة	عدد الناجحين
١٨٩١	٢٨
١٩٠١	٨٢
١٩١١	٤٤٥
١٩١٥	٥٣٥
١٩١٦	٦٨٢

ومن الذين نجحوا عام ١٩١٦ – وعددهم ٦٨٢ طالبا – تقدم ٦١٩ طالبا للالتحاق بالمدارس العليا، فلم يقبل منهم بها سوى ٣٤١ طالبا، وكان رفض معظم الباقين لعدم وجود المحال اللازمة لهم. لذلك كانت الحاجة ماسة جدا إلى زيادة التوسع في نطاق التعليم العالي، في القريب العاجل.

ويجدر عند إحداث أي توسع جديد في التعليم العالي، أن تراعى حاجات الذين لا تلائمهم المدارس العالية الحالية، وهؤلاء هم الذين يريدون تلقي دراسة عالية، لا تقصد تأهيلهم لمهنة خاصة، أو الاشتغال بعمل خاص، بل لمجرد ترقية مداركهم، وزيادة معلوماتهم العامة. وهذه الطائفة موجودة في البلاد بالفعل، يدل على ذلك، أن كثيرا من المصريين ينفقون الآن مبالغ جمة، على تعليم أبنائهم بالجامعات الأوربية، حيث يتلقى الكثير منهم دراسة عامة غير فنية، لا تعد الطالب للاشتغال بحرفة خاصة.

وفضلا عما تقدم، فإن تاريخ مصر الطويل، المفعم بالحوادث والتقلبات المختلفة، وموقعها الجغرافي، ومركزها الأدبي في العالم الإسلامي، كلها تشير إلى وجوب إيجاد كلية بالقاهرة، تكون مقرا لدرس العلوم الشرقية، ومع ذلك لم يعد الآن بمصر – على ما بها من المزايا العظيمة، والتسهيلات العديمة النظير – شيء مما أعد بمعظم الجامعات الأوربية الهامة، لدرس آداب اللغات المرتبطة باللغة العربية، أو علم مقارنة اللغات السامية، أو درس لغات قدماء المصريين، كذلك لم يعد بها شيء يساعد على البحث في المسائل العديدة: الأدبية، والأثرية، والتاريخية، والفلسفية، التي تساعد هذه العلوم على درسها.

كل هذه الاعتبارات تشير إلى أن الوقت قد حان لإيجاد مقررات دراسية راقية، على النمط الحقيقي، المتبع في الجامعات، وعلى الأخص إنشاء قسم الآداب، وقسم العلوم، وآخر للعلوم الشرقية. فإن إنشاء هذه الأقسام الثلاثة، يسد كثيرا من أبواب النقص المشاهد في التعليم العالي. وإذا ربطت المدارس العليا بعضها ببعض ربطا تاما، ووضعت جميعها تحت سلطة واحدة، تكونت منها جامعة بالمعنى الصحيح، شاملة لعدة أقسام علمية.

على أن فكرة إنشاء جامعة أميرية على النمط المتقدم، ليست بنت اليوم، فقد تكلم سعادة يعقوب أرتين باشا عام ١٨٩٤ في كتابه: "القول التام، في التعليم العام" عن الإصلاحات اللازم إدخالها في التعليم العالي، ووضعه على أساس ثابت، قائم على قواعد متينة، إذ قال: "ومتى وقع الإقرار على هذا التعليم

المتحتم، وتم إخراجه من عالم القول إلى عالم الفعل، أصبحت مدارسنا العالية مؤسسة على أسلوب منتظم، وقائمة على قواعد متينة، يقضي بها العقل، حينئذ تتجه الرغبات إلى ضمها كلها إلى بعضها، وجعلها مدرسة كلية جامعة. وبما أن العناصر اللازمة لإنشاء هذه المدرسة الكلية تكاد تكون متوفرة لدينا بتمامها، فعندما نتمكن من الحصول على الأساتذة القادرين على التدريس في هذه المدرسة الكلية، يكون من السهل وصولهم إلى درجة الاستفادة والكمال، فتكتسب البلاد فوائد عظمى، من حيث تقدم العلوم والآداب، والفلسفة النظرية والعلمية، وما يحدث من السنن والتقاليد، وبما يظهر من روح الموالاة في العمل، وفي المزاحمة والمسابقة، اللتين تتوالدان بالطبع بين مدرستنا الكلية، وبين نظائرها الأخرى". على أن عدد الطلبة الحاملين لشهادة الدراسة الثانوية إذ ذاك لم يتجاوز ٣٢ طالبا، ولم يلتحق بالمدارس العالية الموجودة في ذلك العهد، إلا العدد القليل من الطلبة. ونلخص اقتراحات الوزارة في هذا الشأن فيما يأتي: ينشأ قسم للآداب، وقسم للعلوم، وآخر للعلوم الشرقية، وتضم جميع المدارس العليا بعضها إلى بعض، بحيث تتكون منها جامعة.

وسواء أكانت المقررات التي تدرس بالجامعة فنية، أو تعد الطلبة لنيل درجة في الآداب، أو في العلوم، أو في العلوم الشرقية، فسيكون لها مرتبتان: الدراسة المتوسطة، والدراسة النهائية.

ويكون تلقي جميع مواد الدراسة المتوسطة بقسمي الآداب والعلوم، فيكون هذان القسمان بمثابة أساس للدراسة بالجامعة، وتتناول الدراسة المتوسطة المواد الدراسية العامة التحضيرية، ولكن يفسح المجال فيها كثيرا للطلبة، لانتخاب ما يلائمهم من المقررات والمواد التي يحتاجون إليها فيما بعد، في المدارس العليا التي يقع اختيارهم عليها، وبذلك يزول كثير من القيود الملازمة للنظام الحالي.

أما الدراسة النهائية فيستمر طلابها في قسم الآداب، أو العلوم إذا كانت لنيل درجة من أحدهما. وسيشتمل كل من هذين القسمين على مقرر إضافي لنيل درجة الشرف لمن يريد. أما إذا كانت الدراسة النهائية لنيل الدبلومات الفنية "في الطب والحقوق ... الخ" فيكون تلقيها بالكليات الخصوصية، المعدة لهذه العلوم.

ولا يسمح للطالب بالبدء في الدراسة النهائية، إلا بعد نجاحه في الامتحان المتوسط لقسم الآداب أو العلوم، وفي ذلك ضمان لتلقي الطلبة دراسة تحضيرية عامة وافية بالغرض، قبل انتقالهم إلى الكليات الفنية، وبه يمكن قصر الدراسة بهذه الكليات على المواد الفنية، فيقل زمن الدراسة فيها بنسبة ذلك.

ولهذا النظام فائدة أخرى، وهي أنه يكثر من المحال التي تخلو بالكليات الفنية، فيزيد عدد الطلبة الذين يقبلون بهذه الكليات، وبذلك يتسع نطاق الدراسة الفنية، وفي الوقت نفسه ينفسح المجال لمن يريدون تلقي دراسة عامة، لا يقصد بها إعدادهم للاحتراف بأعمال فنية.

يتناول جزء كبير من دراسة القسمين الأدبي والعلمي بمدرسة المعلمين السلطانية في الوقت الحاضر، مواد دراسية عامة، شبيهة بالعلوم المزمع تدريسها في قسمي الآداب والعلوم، فبمقتضى هذا النظام، يصير طلبة الفرق الأولية لمدرسة المعلمين السلطانية، النواة التي تبني عليها فصول كليتي الآداب والعلوم المزمع إنشاؤها. أما ما بقى من الدراسة بهذه المدرسة، فيقصر على المواد الفنية المحضة، ويوسع نطاقه، حتى يصبح قسما قائما بذاته، يسمى بقسم التربية.

قد فحصت مسألة إيجاد أمكنة مؤقتة للأقسام الجديدة فحصا دقيقا من عدة وجوه، وفي اعتقاد الوزارة أن الصعوبات الخاصة بهذه المسألة ليست مما لا يمكن التغلب عليه.

وقد فحصت مسألة النفقات اللازمة لهذا المشروع فحصا دقيقا أيضا، ومع أنه ليس من الممكن الآن تقدير هذه النفقات على وجه الدقة، فإن مما لا مشاحة فيه أن الانتفاع بالمعاهد الحالية، يقلل النفقات الجديدة، التي يستدعيها ذلك المشروع، فنقل مثلا بجعل مدرسة المعلمين السلطانية نواة لكليتي الآداب والعلوم، ولقسم التربية. وكذلك بالزيادة التي تحدث في الإيرادات المحصلة من المصروفات المدرسية، وبالاقتصاد الذي ينتج من العدول عن تدريس علوم واحدة في أكثر من معهد واحد، كما هو جار الآن.

ولا يخفي ما في تنفيذ هذا المشروع من النهوض بالتعليم العالي وترقية نظامه العام، إذ أنه يزيل الضيق الذي تحدثه دراسة المدارس الفنية الحالية، في دائرة معلومات الطلبة. ويفتح لشبيبة البلاد مجالا جديدا لترقية مداركهم، ويشجع على مواصلة الدرس بعد إتمام المقررات الدراسية، وتساعد على القيام بأعمال في البحث والاستكشاف، ولا يخفي ما في هذين الأمرين الآخرين من التأثير في ترقية العلوم، ونشرها بين طبقات الأمة، وعندما تبدأ ثمرات هذا المشروع في الظهور، تبعث في البلاد حياة عقلية عظيمة، وتوحدها، وتكون بمثابة مرآة تشاهد فيها تلك الحياة، ومن الأمور المسلم بها لدي جمهور المفكرين، أن الأمة إذا أرادت الفوز في معترك الأمم الحيوي، فلا بد لها على الأقل من تعليم جميع أفرادها تعليما عاما صحيحا مناسبا لهم، مع تخصيص دراسة راقية ذات تأثير عظيم في نتيجة القوى العقلية، والروح النظامية يكون الغرض منها تخريج الأفراد الذين يلعبون دورا عظيما في ترقية الأمة، والسير بها في سبيل التقدم.

والمشروع السابق شرحه يقصد به تكميل نظام التعليم الحالي في هذا الصدد، وقد أظهر المجلس الأعلى للمعارف العمومية في جلسته المنعقدة في ١٩ من فبراير سنة ١٩١٧م، الرغبة في إقراره في القريب العاجل.

لذلك يتشرف وزير المعارف العمومية بعرض المشروع المذكور على مجلس الوزراء، راجيا أن يتكرم بتصديقه العالي عليه مبدئيا، حتى يتسنى مواصلة السعي في إخراجه إلى حيز العمل.

وزير المعارف العمومية

تحريرا بالقاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ الإمضاء: عدلي يكن

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع بجلسته المنعقدة في ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٧م

وهذا كتاب دولة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الوزراء، إلى معالي عدلي يكن باشا وزير المعارف:

رياسة مجلس الوزراء

القسم العربي

نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح، أتشرف بإحاطة معاليكم علماً، أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير سنة ١٩١٧) الموافقة مبدئيا، على مشروع إنشاء جامعة أميرية، المعروض على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ ف، وبالمذكرة التفصيلية المرفقة به.

وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية، بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة.

وإني أنتهز هذه الفرصة، فأقدم لمعاليكم مزيد التهاني على هذه الخطوة الواسعة، التي تخطوها وزارة المعارف العمومية، في سبيل ترقية التعليم العام.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في ٦ جمادي الأولى سنة ١٣٣٥

(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧) إمضاء: حسين رشدي

وقائع حفل تأبين الأميرة فاطمة إسماعيل

فيما يلي مجموعة الخطب التي ألقيت في حفلة التأبين، التي أقامتها الجامعة المصرية في يوم الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠م.

خطبة صاحب الدولة حسين رشدي باشا

إن أميرة المحسنات، وأعني بها صاحبة السمو المغفور لها الأميرة "فاطمة بنت إسماعيل" وهي من تلك الفئة المباركة، التي اختصها الله بعد الوفاة بطيب الأحدوثة، وجعل لها لسان صدق في الآخرين، ومادامت مصر، فإن المصريين سيتناولون رواية مآثرها جيلا بعد جيل، وسيرتلون هداها بآيات التوراة والإنجيل والقرآن، لأن الجامعة – التي تفتحها الأميرة بتلك الهبات الجزيلة – تفتح أبوابها لجميع من يطلب العلم، بلا تمييز بين دين ودين.

وهذا ميزان حسناتها على الجامعة، وحسبنا بلاغة الأرقام:

- ٦٦٠ فداناً من أجود الأطيان، من ضمن ٣٣٥٧ فدانًا خصصتها للبر والإحسان.
- ستة فدادين بضواحي القاهرة، سيتم عليها بناء الدار الخاصة بالجامعة.
- جواهر قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيه مصري على التقريب.

سيدة تضحي عن طيب نفس جواهرها وحلاها، هل تعرفون لهذا النوع من التضحية النسائية أمثالا كثيرة؟ إننا لو بحثنا عما يقارب صنيع الأميرة المصرية، للزمنا – على ظني – أن نرجع إلى الأحقاب الخوالي من تاريخ رومة. لا ريب أن بعضًا من الحاضرين قد أتيحت لهم مشاهدة تلك اللوحة التي خلدت فيها ريشة المصور الفنان، ما فعلته بنات رومة، من تقديم جواهرهن إلى بيت المال، في أثناء الحرب الأثروسكية.

جميل صنع تلك الرومانيات، وأجمل منه في عيني صنع المصْرية التي نحتفل اليوم بذكراها، أولئك فعلن ما فعلن بدافع الحماس الوطني، الذي أشعله في صدور القوم توقع الخطر للوطن، وأما هذه المصرية، فإنما دفعتها العاطفة الوطنية، إلى تلك الأريحية، وهي ساكنة الخاطر، مطمئنة البال. وإني لأرتاح إلى الأمل بأنه سيأتي يوم، يتولى فيه أحد الفنانين المصريين تخليد هذه الأريحية، الآخذة بمجامع الألباب، في لوحة تضعها الجامعة في مكان فخري، بالدار الجاري بناؤها الآن، على أرض الأميرة، ومن خالص مالها.

ولو أنني في قيامي الآن بتمجيد أميرة المحسنات أتكلم بلسان مجلس إدارة الجامعة، لكنني أعتقد أني في تأدية هذا الواجب المقدس، أعبر أيضًا عما يخالج ضمائر جميع أفراد الطبقة المستنيرة المفكرة في هذا

القطر. فكل إنسان يعلم أن الأميرة فاطمة بما وهبته من النعم الجسام، قد ضمنت حياة معهدنا التعليمي القومي، وأعني به الجامعة المصرية.

ففي ذمة الله أيتها الأميرة الراحلة! إن ذكراك ستبقى منقوشة على قلوب المصريين، وهم سيذكرون اسمك على الدوام، مقرونًا بنفس الاحترام والإجلال، اللذين يذكرون بهما اسم "فاطمة الزهراء" تغمدك الله برحمته، وأسكنك فسيح جنته!

خطبة حضرة الأستاذ الدكتور أحمد ضيف:

باسمك اللهم وأمطر على قبر الأميرة المحسنة سحائب رحمتك. إنها جادت بمالها في سبيل الخير، فجد عليها بعفوك، وأفاضت علينا برها، فأفض عليها غفرانك، وإنها وهبت تالدها وطارفها لنفع الجمهور، فهبها كرمك وإحسانك، وبنت للخير بيوتًا وشيدت له أركانًا فشيد لها قصورًا في الجنة.

أيها السادة:

الإنسان عرض زائل، والحياة على سعتها وطول عمرها، أضيق من أن تتسع أملا من آمال الإنسان، وأقصر من أن تحقق أمنية من أمانيه. والإنسان وهو من أكبر أركان العمران، ومن أظهر الموجودات أثرًا في هذا الكون، لا يعلم كثيراً من أسرار هذا الوجود، ولكنه أشد ما يكون علمًا بحقيقة واحدة، وهي أنه خلق ليعمل في هذه الحياة، وأن عمله مقياس لقيمته، ودليل على ما لديه من معنى الإنسانية الكامن في نفسه، وأنه سائر إلى الفناء، وكلما كبرت سنه كبرت خطوته التي يتقدم بها إلى الموت، ولقد يعمر الإنسان طويلاً، ثم يموت وتفنى آثاره، وتقبر معه أمانيه، وكأن الشمس لم تطلع عليه يومًا، أو كأنه لم يكن في حياته شيئًا مذكورًا. ولعل أكثر هؤلاء من أصحاب الأثرة، الذين لا يعيشون إلا لأنفسهم وميولهم، وأجدر بهؤلاء أن ينساهم العالم ويتنكر منهم الوجود، وسواء علينا أوجدنا هؤلاء من أصحاب الثراء البخلاء، أم من الفقراء البائسين العاطلين، الذين هم عالة على الجمهور، أم من العلماء الضنينين الخاملين، أم في أمة يشتغل كل فرد منها، ويضحي بمواهبه العقلية، في إسعاد نفسه، من غير أن ينظر إلى نفع الجمهور، نعوذ بالله من هذه الصفات، فإن بها تموت الأمم، وتحيا الأفراد، ومن أسف أننا نجد السواد الأعظم من الناس من هذا النوع، وكأنما الأثرة وحب النفس من أكبر مميزات الإنسانية العامة. ومن الناس من يحب نفسه ويجود على غيره سواء بما بقي من فضل نعمته، وهو يشعر بنفس الارتياح الذي يكون له من عمل ينتفع منه، أو من لذة يتذوقها، أو من نعمة تنزل به، هؤلاء هم الطيبون الكرام البررة، الذين تقوم على آثار أعمالهم أجل أعمال الإنسان، وتنفجر من فضائلهم ينابيع الخيرات، التي تفيض على الإنسانية، فتروى من ظمئها، وتكسر من حدة أطماعها، أو من تطلع الفقراء لمشاركة الغني في ماله، بحق أو بغير حق، أو إلى النظر إليه نظر حقد وبغضاء.

إن الكرام البررة هم الذين تبقى آثارهم، وتخلد أسماؤهم، وتعطر المجالس بذكرهم، والإنسان لا يخرج من هذا العالم إلا بأمنية واحدة، وهي أن يذكر بالخير؛ هذا هو المثال الذي تركته في مصر الأميرة "فاطمة إسماعيل" غفر الله لها. تركت لنا الموعظة الحسنة، فقد عرفت أنها ستترك هذا العالم وما فيه من ثراء ومتاع، إلى عالم لا يلقى الناس فيه إلا العمل الصالح، فجادت بما لديها في وجوه الخير، فكان جودها عظيمًا، وارتياحها لعملها، وطمعها في الأجر من الله أعظم.

هذا نوع من الشجاعة النفسية، في التغلب على الشره والأطماع، الكامنة في الطباع، وليس كل غني قادراً على نفسه في ذلك، ولا أهلاً لأن يحملها على الإنفاق في سبيل المنفعة العامة، وليس أفضل في الإنسان من حب الخير، ولا أولى بالإجلال من القدرة على أن يسلب الإنسان نفسه النعمة والثراء، ليعطيها غيره وهو مختار في ذلك اختيارًا، ومرتاح لذلك ارتياحًا، ولكن النفوس الطيبة تشعر بلذة الإنعام على الناس، كما تشعر بلذة إنعام الله عليها.

أيها السادة:

تقيم الجامعة المصرية في هذا المحفل مأساة على الأميرة "فاطمة إسماعيل" لتندب في رحيلها إلى الدار الباقية، تلك النفس الطيبة الخيرة، وتقيم الجامعة في هذا المحفل أول تذكار خالد للأميرة في مصر، وفي نفوس المصريين، لأن الأميرة رحمها الله وضعت دعامة لأكبر عمل قامت به الأمة المصرية، في نهضتها الحاضرة، ذلك العمل هو إنشاء الجامعة المصرية، فإن الجامعة المصرية هي أول معهد علمي أنشئ في العالم العربي على هذا النمط الجديد، منذ وقوف حركة العلم والأدب عند المسلمين إلى اليوم، فللأمة المصرية الشرف والفخر بهذا العمل العظيم.

إن الذي ينظر إلى الأمور نظرًا سطحيًا كما نقول، ولا يرى إلا ظواهر الأمور، نعذره في رأيه في الجامعة، إن كان يرى أن الجامعة لم تثمر ثمرة ناضجة في عشر سنين، ولم تضارع جامعات أوربا في هذه المدة، أو أنه لا يرى شيئًا من آثارها إلى اليوم.

إن الجامعة المصرية التي نراها الآن صغيرة، لا تسُدّ حاجة من حاجات التعليم العملي، كالطب والهندسة والصناعة، هي التي سيخرج من حجراتها شُبان الغد، الذين يملأون البلد علمًا وعملاً، ويكونون مثالاً لنهضتنا العملية والعقلية، سيتخرجون في هذا المعهد الذي شيدته الأمة برأيها، وتؤيده بقوتها وإرادتها، لذلك كان التعليم فيه حرًا، والأفكار فيه حرة، والعلوم فيه حرة، إذ بدون هذه الحرية في التعليم لن ترقى العلوم، ولن ترقى الأفكار. ويكفي الجامعة المصرية فخرًا، أن تكون المعهد الوحيد في العالم الشرقي العربي، الذي تتمشى الحرية العلمية في أرجائه، وفي نفوس أساتذته وتلاميذه.

إن الجامعة المصرية، فضلاً عن أنها ستقوم بعمل جليل لكل العالم العربيّ، وتعيد لنا ذكرى معاهد بغداد والأندلس، ستكون أيضًا من أكبر العوامل لتكوين حياتنا العقلية، وتكوين رأي علمي لنا، مصبوغ بصبغة مصرية، وحياة قومية عقلية، نعرف بها عند الأمم الأخرى، ونضرب بسهم وافر في العلوم والفنون، ونرى علماءنا في جوار كبار علماء الأمم المتمدينة.

إن مصر في إبان نهضة علمية اجتماعية، وهذه النهضة تحتاج لحفظ كيان البلاد العلمي، ولن يكون ذلك إلا إذا كانت الصبغة العلمية عندنا مصرية، وأقل شيء ظهورًا في هذه الصبغة، أن يكون التعليم بلغة البلاد، وبنوع الإدراك والتصور والذكاء الذي يمتاز به أهل البلد، وأن تكون أنواع الحركات العلمية مصرية في شكلها، مع حفظ الصلة بيننا وبين الأمم الأخرى، بمعرفة لغاتها وإتقانها، لسهولة الأخذ عنها، والوقوف على حركة الرقي عندها. نعم إن الحقائق العلمية واحدة، ولكن لكل أمة ميزة خاصة ظاهرة فيها، هذه الميزة هي التي تكون لها من تعليمها القومي، وأكثر ما تكون الوطنية ظهورًا في هذا التعليم؛ لذلك نجد المتعلم منا في بلد أجنبي، يميل إلى هذا البلد، ويحب علومه. وهذا أثر التعليم القومي الأجنبي؛ نقول إنا في إبان نهضة سيقودها شبابنا، ونقول أيضًا إن هذه النهضة لن تثمر ثمرها المطلوب إذا كانت عقول شبابنا ناسجة على منوال أمة أخرى، أو مصبوغة بصبغة أجنبية، نميل إلى الاندماج في غيرنا، ومحو شخصيتنا. فلابد لنا من حياة عقلية قومية، تجعل لنا شخصية علمية، ويبنى عليها مستقبل البلاد العلمي. وهذا ما ترمي إليه الجامعة المصرية، وهو غرضها. أليس ذلك من أكبر الأعمال المجيدة، التي قام بها المصريون؟ أليس من واجب الشكر أن نذكر في المجامع العلمية كل من أيّد هذا المعهد بالمال، الذي عليه حياتنا العقلية؟ أو ليس من المحزن ألا تجد الجامعة من الرأي العام تأييدًا كافيًا، وفهمًا لغرضها السامي؟

إن الإرساليات العلمية التي قامت بها الجامعة المصرية، وأرسلت طلابها في البلاد المتمدينة المختلفة، وعاد شبانها وهم على حظ وافر من العلوم المختلفة، لكافية في الاعتراف بنجاح بداية الجامعة ونفعها؛ ولولا أن المال يعوزها، لشغل هؤلاء الشبان جميعًا مراكز التدريس فيها، ولكان لنا كلية للعلوم، وكلية للآداب كاملتان. على أن دروس الجامعة المصرية الآن خير دروس تلقى على الشبان في بلدنا، من حيث الطرق الحديثة القويمة، ومن حيث الموضوعات المفيدة. ولو أن أغنياءنا الكرام جادوا على هذا المعهد بمثل ما يجودون به على غيره، لأحيوا أمل الأمة، ولبرهنوا على وطنيتهم الصادقة؛ فإن أكثر جامعات العالم إنما تعيش من هبات الأغنياء، فلقد روت لنا بعض الشركات التلغرافية منذ شهرين، أن أمريكيًا تبرع بمليونين من الجنيهات لمثل هذا. والجامعة المصرية جمعت من ثلاثة عشر مليونًا من المصريين عشرين ألف جنيه، في خمسة عشر عامًا.

أيها المثري:

ذكرى الفتى عمره الثاني وحاجته ما قاته وفضول العيش أشغال

"ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت".

ولو أفرغ ذنوب، في كوب، لما أخذ إلا ملئه، ولا وسع إلا كفئه.

عجبت لمالك القنطار من ذهب يبغي الزيادة والقيراط كافيه

وكثرة المال ساقت للفتى أشرًا كالذيل عــثر عند المشي ضافيه

أيها المثري:

أنت للمال إذا جمعته وإذا أنفقته فالمال لك

رحم الله الأميرة المحسنة، فإنها أدركت حاجة البلاد إلى هذا المعهد، فأرادت أن تضمن له حياتــه بما وهبته من مالها، بل وهبت أعظم تذكار لديها، وهو حليها، وهبته لبناء دار الجامعة، وفي هذا معنــى سام جليل لأنها وهبت حليها وزينتها لتزين به جيد الأمة المصرية.

أيها السادة:

إن اسم الأميرة "فاطمة إسماعيل" سيكتب بحروف من ذهب، ليكون عقداً ثميناً في أعناق الــنشء الجديد.

المكتبة المركزية

في نوفمبر من عام ١٩٠٨م تقرر أن يعين أمينا لكتب خانة والدفتر خانة بالجامعة ووقع الاختيار على "فاجو" الإيطالي الجنسية بماهية سنوية قدرها ١٤٤ جنيها مصريا، وقد استغنى عنه عام ١٩١٣م، وقام أحمد بك لطفي السيد بالإشراف على المكتبة حتى عام ١٩١٧م.

وقد ساهمت الدول الأوربية بإمداد المكتبة بنوادر الكتب والمخطوطات نذكر منها:

- **إيطاليا:** كلف وزير خارجة إيطاليا الأستاذ جور بجامعة روما بإمداد الجامعة المصرية بكل ما تطلبه وقد بدأ بإرسال أثنا عشر صندوقا من الكتب التي قدمتها مؤسسات إيطاليا العلمية كما تفضل جلالة الملك عمانويل الثاني وأهدى الجامعة أجزاء من مؤلف كوربس وجميع الأدوات اللازمة لإنشاء معمل طبيعة.
- **فرنسا:** مسيو ماسبيرو أهدى المكتبة مجموعة من الكتب النفيسة، كما أهدى متحف اللوفر مجموعة صور كبيرة بتشجيع من مسيو كلمنسو رئيس وزراء فرنسا كما قام بيت هاشيت بإهداء الجامعة جميع المعاجم والموسوعات التي طبعها ومجموعة من مؤلفات كبار الكتاب الفرنسيين.
- **بلجيكا:** أرسلت مجموعة نشرات خاصة بالكونجو.
- **روسيا:** أرسلت حكومة قيصر روسيا مجموعة مؤلفات في العاديات القديمة والحديثة والمؤلفات المدونة في فهرست المجمع الملكي للعلوم والآداب في بطرسبرج.
- **النمسا:** أهدت مجموعة من الخرائط وطلبت من الجامعة أن تختار ما يفيدها من المطبوعات العلمية لجامعات فيينا، وبراغ وإنسبروك وجرانز.

هذا إلى جانب العروض السخية – من حكومة ألمانيا وبافاريا والمتحف البريطاني ومتحف كنجستون، ومتحف فيكتوريا ومتحف البرت – للجامعة لتختار ما تريد الحصول عليه من مجموعاتها ومطبوعاتها العلمية.

وعند إنشاء الجامعة المصرية (الحكومية) تقرر إنشاء مكتبة مركزية على أحدث طراز في بناء كبير مستقل خلف كلية الآداب، وقد تم هذا البناء خلال شهر أبريل سنة ١٩٣١م، وبلغت تكاليف إنشائها في ذلك الوقت ٥٥٧٢٢ جنيها مصريا، وألحق بها مخزنان كبيران يتسع كل مخزن لخمسمائة ألف مجلد، قامت بإعدادهما بالأرفف الحديدية وجميع وسائل الوقاية شركة كبرى عالمية، وقد افتتحت المكتبة بصفة رسمية بحضور جلالة الملك فؤاد الأول في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٢م. وكان رصيد المكتبة المركزية عند افتتاحها ١٥٠,٠٠٠ مجلد، منها عشرة آلاف مجلد باللغات الشرقية من تركية وفارسية وأردية وحبشية وغيرها، هذا بخلاف الكتب الخطية والمطبوعة والمؤلفات الدورية والجرائد والخرائط والنماذج والصور

الحفرية والفوتوغرافية والنقود والأنواط وأوراق البردي والأحجار الأثرية والأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري.

ومكتبة الجامعة المركزية مكتبة كبيرة نواتها مكتبة للجامعة القديمة، فلقد أهديت إلى مكتبة الجامعة العديد من المجموعات والكتب والآثار، كما أن بها وحدة أرشيفية فريدة، نذكر منها ما يلي:

١. مجموعة المغفور له الأمير إبراهيم حلمي: وتقع في نحو خمسة عشر ألف مجلد، وكان الأمير دائبا على جمع الكتب الأدبية والتاريخية لاسيما الكتب المؤلفة عن مصر والسودان والشرق عامة، وعندما توفى عام ١٩٢٧م أهدت العائلة المكتبة للجامعة المصرية وتم ذلك في سنة ١٩٣٢م، ولها فهرس خاص.

٢. كتاب وصف مصر: ثلاث مجموعات كاملة من الطبعة الإمبراطورية والملكية، وسوف توضع مجموعة كاملة من الثلاث مجموعات في متحف جامعة القاهرة في المكتبة المركزية الجديدة.

٣. مكتبة شفيق بك منصور العالم الرياضي: أهدتها للجامعة الأميرات سنية هانم أفندي، وبهية هانم أفندي حرم سعادة عزيز باشا عزت، وتوحيدة هانم، والأمير داوود باشا يكن، وتحتوي على مجموعة نفيسة من الكتب في مختلف الفنون باللغات الفرنسية والألمانية والعربية. وهي تشتمل على مصنفات رياضية ومؤلفات قانونية، ومؤلفات في الآداب والتربية والفلسفة والاجتماع والتاريخ خاصة ما يتعلق منه بمصر والشرق ونسخة كاملة من كتاب وصف مصر وجميعها مجلد تجليدا جميلا وتبلغ ألف وسبعمائة وخمسين مجلدا.

٤. مكتبة المرحوم يحيي باشا منصور يكن: تشتمل على مجموعة من الكتب العربية والتركية، نحو المائتين وخمسين مجلداً، أهدتها للمكتبة شقيقات المرحوم وكريماته في شهر مارس من عام ١٩١٤م.

٥. دائرة المعارف الإنجليزية: أهداها محمد أفندي لطفي جمعة واشترط أن توضع في دولاب خاص به ويكتب عليه "هدية محمد لطفي جمعة للجامعة"، وهو ما قرر مجلس الإدارة قبوله وتنفيذه بهذا الشرط.

٦. مجموعة المسكوكات النفيسة: أهداها المسيو (داتاري) لمكتبة الجامعة المصرية في شهر أبريل من عام ١٩١١م، "تشتمل على تسعة آلاف وخمسمائة وعشر قطع تقريبا وجدت جميعها بمصر، وتقدر قيمتها – في ذلك الوقت – بنحو ثلاثة آلاف جنيه، وهي أتم مجموعة في بابها بعد مجموعة المتحف البريطاني، وقد عرضتها الجامعة للجمهور لمشاهدتها بعد قبولها وضمها للمكتبة، وهذه المجموعة ترجع إلى العصور الفارسية، واليونانية، والمقدونية، والرومانية، والعربية في مصر.

٧. مجموعة خرائط: مهداة من وزارتي الحربية والمالية النمساوية عام ١٩١٢م.

٨. أربعة أجزاء من مؤلف (corpus): أهداها ملك إيطاليا لمكتبة الجامعة، وهي الأجزاء من الخامس حتى الثامن، وقد تسلمتها الجامعة من الوكالة السياسية الإيطالية بمصر في أكتوبر من عام ١٩٢٣م.

٩. أشهر أعمال الفن الفرنسي والإيطالي: أهداها متحف اللوفر بباريس، ودار النسخ الملكية في روما.

١٠. مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية وذات الشهرة العالمية: أهدتها دار ريكوردي في ميلان.

١١. مكتبة الأستاذ يونكر في الآثار المصرية.

١٢. مختارات من مكتبة الدكتور ماكس مايرهوف.

١٣. مكتبة الأمير كمال الدين حسين في الآداب والجغرافيا والرحلات: وتتكون من نحو ٥,٠٠٠ آلاف مجلد، وقد أدمجت فهارسها ضمن فهرس المكتبة المركزية.

١٤. مكتبة المستشرق الألماني "سيبولد": اشترتها الجامعة، وبها نحو ١٠,٠٠٠ مجلد، وترجع هذه المجموعة إلى المستشرق الألماني الكبير الأستاذ زيبولد، وقد وافقت الحكومة المصرية على شرائها في نوفمبر سنة ١٩٢٩م، وهي خاصة بالشرق الأدنى وتبحث في فقه اللغات وفي أدب اللغة العربية قديما وحديثا واللغات السامية والحضارة والعلوم الإسلامية وحضارة الفرس وأدبهم وكتب المستشرقين، ومجموعة كبيرة من الكتب الخاصة بالحضارة الإسلامية في أسبانيا وصقلية وبها قسم غني بمؤلفات الشعراء والمؤرخين الفرس، كما توجد مجموعة كبيرة عن الآداب التركية والتترية، ولهذا كانت هذه المجموعة النواة الأساسية لقاعة الدراسات الإسلامية والشرقية.

١٥. مكتبة أحمد طلعت: وتمتاز بالمخطوطات القيمة والكتب النادرة باللغات العربية والفارسية والتركية، وكان بها ١٥,٠٠٠ مجلد.

١٦. وثائق الحملة الفرنسية.

١٧. خطابات مراد بك لقادة الحملة الفرنسية.

١٨. مخطوطات حبشية نادرة: مكتوبة على الرق ومجلدة بالخشب.

١٩. الوحدة الأرشيفية: تحتوي على سجلات الجامعة المصرية منذ إنشائها وحتى عام ١٩٢٧م. وعددها ٩٠ سجلاً و٩٢ محفظة أوراق، و١٧ محفظة أوراق خاصة بجلسات مجلس الإدارة من عام ١٩٠٨م حتى ١٩٢٧م. والوحدة الأرشيفية تشمل: سجلات محاضر الجلسات من ١٢ من أكتوبر عام ١٩٠٦م حتى عام ١٩٢٤م، سجلات صور المكاتبات الصادرة، سجلات أسماء الطلبة من عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩٢٢م، دفاتر حضور وغياب الطلبة، سجل المتبرعين، سجلات الحسابات

وميزانيات الجامعة، سجلات صور المكاتبات الواردة، محافظ وثائق مجلس إدارة الجامعة المصرية من عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩٢٥م، ودفاتر الكوبيا: باللغة العربية والإفرنجية.

والحق أن ترتيب هذه الوحدة الأرشيفية يرجع الفضل فيها إلى الأستاذ/ مدير الحجرات التذكارية بالمكتبة المركزية وذلك بناء على توجيهات الدكتور/ علي باشا إبراهيم.

٢٠. مجلدات أبحاث الجمعية الجغرافية الملكية المصرية وعددها "٦٠ مجلدا" طبعت كلها على نفقة جلالة الملك فؤاد الأول.

٢١. مجموعة الكتب التي طلب الملك فؤاد إلى العلماء تأليفها ليظهر للعالم مجد مصر في التاريخ والجغرافيا والآثار وهذه الكتب القيمة هي:

أ. تاريخ الأمة المصرية، من وضع ج. هانوتو ومعاونين ممتازين، وهو سبعة في سبعة أجزاء.

ب. تاريخ حياة محمد علي الكبير، نشره بالإنجليزية الأستاذ هنري دورويل من أكسفورد، بعنوان "مؤسس مصر الحديثة".

ج. مصر والدول الأوربية الكبرى (١٨٣٩-١٨٤١) من وضع مسيو أ. دريو، في خمسة أجزاء.

د. مختصر تاريخ مصر "من عهد ما قبل التاريخ، إلى العصر الحاضر" من وضع فريق من المؤلفين الممتازين، في ثلاثة أجزاء.

ه. تاريخ الغزوات الحربية، تأليف الجنرال فيجان.

و. تاريخ الغزوات البحرية، تأليف الأمير الاي دوران فيبل.

ز. تاريخ صاحب السمو المغفور له الخديو إسماعيل، تأليف مسيور جورج دوان في خمسة أجزاء.

ح. الفن المصري خلال العصور المختلفة، نشر في مجلد واحد.

ط. مؤلف مصور عن مصر، من وضع الأستاذين يواسوناس وترمبليه.

عريضة الجامعة
لجلالة الملك فؤاد

نص العريضة التي رفعها حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد" في ٧ من يونيه سنة ١٩٢٢م.

حضرة صاحب الجلالة "فؤاد الأول" ملك مصر

لقد تحدث بعضنا إلى بعض في شأن الجامعة، وأزمعنا أن نلتقي مرات متواليات، لندرس ذلك الأمر، ونقيد ما يخطر لنا من طرق الإصلاح، لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة، وعلى غيره من المراجع التي يصح أن يعول عليها، وكان الدافع لنا إلى ذلك، رغبتنا الأكيدة في ترقي ذلك المعهد، الذي نتصل به، ونعترف له بسابق الفضل علينا، وكذلك علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة، ورغبتنا الأكيدة في خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره.

لم نكد نتحدث في حالة الجامعة وضعفها، وما نرجوه لها من كمال، حتى أحسسنا أن الجامعة عليلة، وأنها لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة، وأن الواجب الوطني يقضي ببذل الجهود من كل وجه لشفائها. أحسسنا ذلك، وأحسسنا أن الأمة تشاركنا فيه، فكان لنا من هذا الإحساس قوة على المضي في العمل، ومعالجة الاقتراحات التي نخالها تفيد، ولنا الشرف أن نرفع إلى مقام جلالتكم هذا التقرير الذي يشتمل عليها لإصلاح الجامعة، ونرجو أن يجد من جلالتكم قبولا.

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية في أوائل هذا القرن، شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم، في جميع طبقاته، وودوا لو نشأت في مصر حركة قوية، تدعو إلى تعميم التعليم الأولى، وإصلاح التعليم الثانوي والعالي، وشعروا "أن حاجة الأمة إلى علماء راسخين في العلم، ليست بأقل من حاجتها في الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة، فتحلها المقام الذي يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية، ذلك المقام الذي لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق".

وكذلك شعروا "بمجئ اليوم الذي تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية، بورود مناهل التربية العلمية المحضة، في نفس القاهرة، دون أن تتغرب في ربوع العلم التي نالت بفضله مكانة عالية في العمران".

وكذلك شعروا "أن صلات تعددت بين الشرق والغرب ... وأن أمم الشرق أحست بما يتهددها من خطر الجمود والوقوف، وأصبحت كلها وهي شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم، التي وصلت إليها أوربا بما يوافق طبيعتها ومزاجها".

وكذلك شعروا "بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخالص من كل قيد"، شعروا بـذلك كلـه، فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلك الشعور، فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال، واشتركوا في تأسيس هذا المعهد، ولم تتردد الحكومة في إمداده بالإعانة المالية، وأسرع العرش إلى تشجيعه".

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس في سنة ١٩٠٨، حتى غصت بالطلاب والمستمعين، مـن كـل طبقة ومذهب، ومن كل سن وجيل، وقد كان ازدحام الناس على هذا المعهد شديدا، حتى اضطر الأسـاتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات، ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم، الذي كان يضيق به المكان على سعته ورحبه".

الجامعة إذن نتيجة جهد وطني عظيم، ووجودها تحقيق لأمل وطني عظيم، ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة، وأشدهم كفاية وأمانة وغيرة على رقيها، فكان علـى رأس هـذا المـلأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ، ولن ننسى ما قام به ذلك الرئيس من الكد والعناء، حتى كسب لها بمكانته الممتازة في مصر والخارج، منزلة ثابتة، واسما محمودا، فاختار لها خيرة الأساتذة، من مختلـف البلاد الغربية، حتى يجعل للجهد المصري الجليل ذكرا حسنا في تلك البلاد، وحتى تنتفع الأمة المصـرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب، وفي الأثناء التي كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلماء، كانت توجه البعثات العلمية من شبان المصريين، إلى الجامعات المختلفة في أوربا، حتى إذا أتمـوا دروسـهم، عادوا إلى مصر، وأسسوا بجهودهم وخبرتهم الجامعة تأسيسا صحيحا، وأعطوها شكلها النهائي.

خلقت الجامعة في مصر، رغم شبابها، جوا علميا جديدا، لم تكن تعهده من قبل، ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم في حياتنا الجديدة، ويرجى منه لمصر في طريق التفكير الخير كله.

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطني، وأثر عظيم من آثار الطموح المصري إلى الكمال، اشترك في إيجادها الشعب المصري، والجالس على عرش مصر الآن، وجهود أهل الفكر، مـن الأساتذة المصريين والغربيين، ولهذا كله حرمة يجب أن ترعى، وحق يجب أن يصان، احتفاظا بكرامـة الشعب، وجلالة الملك، وجهود أهل الفكر.

يجب ألا تبقى الجامعة قائمة فحسب، بل تصلح وتنمو، وتؤدي الغرض الذي أنشئت له، وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح.

لم تكد تمضي على الجامعة أعوام حتى أخذت الهمم تفتر، والعـزائم تضـعف، وأخـذ النـاس ينصرفون عنها قليلا، وأخذت هي تتباطأ في أداء واجبها شيئا فشيئا، فقل اكتتاب الناس بالأموال، بل لم يبر

ناس بوعودهم، ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به، وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة، أنتج مشادة، لم تلبث الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقي، ثم تأخرت. قلت الاكتتابات، ضعفت أموال الجامعة، واضطرت إلى تخفيض نفقاتها، فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد، فأهملت، طوعا أو كرها، دعوة الأساتذة الغربيين، فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمي الحي، الذي كان يأتيها من أوربا، فيبعث فيها القوة ويدعو إليها الشباب الظامئ إلى الجديد.

ضعفت عنايتها بالبعثات العلمية، فقللت عدد الإرساليات، وقصرت في مراقبة الموجود منها في أوربا، وكانت النتيجة مؤلمة، ومؤلمة جدا، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين، بل تناقص، وبعد هذا الإنفاق الكثير، لم يخلص للجامعة من إرساليتها إلا خمسة يدرسون فيها الآن، مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين.

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا هاما مما تقدم، وهو أن حب العلم للعلم، مثل أعلى، لا يطمع فيه إلا الأقلون عددا، وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة، ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأمرين جميعا، فدرست العلم للعلم، ومنحت شهادات وإجازات، تمكن أصحابها من أن يعيشوا، وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك، وتعني به، فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة، وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات، فمنهم من يظفر بالشهادات للانتفاع بها، ومنهم الأفراد الذين ينزعون للدرس الصحيح، والتخصص العلمي النافع.

فكرت الجامعة في ذلك، وسعت إليه، ولكنها لم تفلح، لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان، ولم تعترف بشهادات الجامعة بقيمة تذكر، فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة، لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا، وإن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس، ليدعو حقا إلى الإعجاب، ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه.

ليس للجامعة طلبة متخصصون، إنما تستعير طلبتها من المدارس المختلفة، سواء منها الدينية والمدنية، وسواء منها العالية والثانوية، ومن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر، وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة، وتكوين أذهانهم، وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا، وإلى تقديم العلم في ألوان مختلفة، قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التي يألفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالي، وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة، والاستمرار في طلب دروسها.

وكذلك نجد من أسباب الضعف، أن دروس الجامعة ليلية، يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى التدرس والتحصيل.

ثم لم تستعض الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافآت، وتشجيع الطلبة، فظل عدد الطلاب يتناقص، وظلت حركتها تضعف.

كانت الحال كذلك في سنة ١٩١٤م، ثم أعلنت الحرب، واضطرب أمر العالم، فتأثرت الجامعة بذلك تأثرا كاد يأتي عليها، لولا أن مجلس إدارتها جاهد جهادا محمودا، فاحتفظ لها بالوجود، رغم اشتداد فقرها، إذ فقدت مقدارا عظيما من الإعانات، ورغم أن انقطعت الصلة تقريبا بينها وبين أوربا، فأصبح معظم أساتذتها من المصريين، وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب، وبرغم مقاومة الحكومة لها، إذ منعت بعض الأساتذة المصريين من العمل فيها، وبرغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأي وجه من الوجوه لها، ولا يليق بها، وبرغم شغل الناس عن العلم بالحرب، وما كان لها من النتائج السياسية في مصر، فعاشت الجامعة المصرية منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول، إلا أنها أخذت منذ سنة ١٩٢١ تسترد شيئا من القوة والنشاط الفكري، لم تكن لتعرفه منذ انقطع عنها الأساتذة الأوربيون.

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس، وهي تنتظر أن تهيأ لها الظروف التي تمكنها من استئناف الحياة، ونشاط الحركة، وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة، وقد انتهت الحرب وسكنت العاصفة السياسية، وأصبحت حكومة مصر وطنية مسئولة، وأصبح المصريون جميعا يشعرون شعورا قويا بأن حياتهم منذ الآن لن تكون إلا جهادا في كل باب من أبواب العمل. فهل يتناول الجهاد المصري الجامعة في هذا العصر الجديد؟

يجب أن يتناول الجهاد القومي في سبيل الإصلاح، الجامعة كما يتناول كل شيء يمس حياتنا العلمية وغيرها، ونحن واثقون بأن الجامعة سترقى آمال الأمة فيها، وأنها ليست محتاجة في ذلك إلا إلى أن تذكر الناس بمكانها، وتنبئهم بحاجتها إلى المعونة.

وسبيلها الطبيعي إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتها أنها لا تدخر، ولن تدخر جهدا في القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمال، فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا، وترغيب الناس فيه بقدر ما يستطيعون، والقيام بتوسيع الميدان العلمي الذي يعملون فيه، شاعرين بأن في عنقهم واجبا عظيما. يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس، هو أن يقف جهودهم على إيجاد الحياة العقلية، التي لا سبيل لنهوض الأمة بدونها.

ولا يقصر مجلس الإدارة في القيام بتدبير أمورها، واستثمار أموالها، والاستزادة من مواردها، مستعينا في تدبير شئونها العلمية استعانة صحيحة بالأساتذة، فإن معرفتهم لشئون الجامعة، ومزاولتهم الدرس، واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته، وحياتهم كلها، تجعل لمعونتهم قيمة خاصة، لا يمكن أن يستغنى عنها في تدبير شئون الجامعة، ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل، وبالغت فيه، حتى إن لفظ الجامعة إذا أطلق، لا تفهم منه إلا الأساتذة، وحتى إن مجلس الإدارة في الجامعات، يتكون من الأساتذة وبعض العلماء والفنيين، الذين يمثلون وزارة المعارف. وعلى ذلك ينبغي أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات

في هذا السبيل. ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا، ويودون لو وفقوا إلى القيام به، ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذي يليق بها.

ولكن يدا واحدة لا تصفق، وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم، وحرصهم على أدائه، لا يكفل وحده تحقيق هذه الآمال، إلا إذا اشترك في ذلك الشعب والعرش والحكومة.

فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة، لم يحققه إلا بعد جهد عنيف، فلا ينبغي أن ينسى ما بذلك من جهود، وما نال من فوز قليل، ولا يكتفي من هذا كله بالسكون، فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز، وليفوز فوزا كبيرا. يطمح الشعب إلى الاستقلال، ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا، فينبغي أن يعلم أن الاستقلال العلمي، هو الدعامة المثبتة للاستقلال السياسي، وعلى ذلك، فطبيعي أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية، التي يجب أن تنبعث من الجامعة. طبيعي أن يستأنف الشعب بذل الأموال، والاشتراك في الجامعة، ليشرف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال، إن أراد. طبيعي أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها، فيستفيد ويمنحها الحياة، فليست حياة الجامعة بالمال وحده، ولا بالأساتذة وحدهم، وإنما هي بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية، ومد ظلها.

وأما صاحب العرش، فقد تعهد للجامعة ولما تولد، فأنشأها ونماها، وهي لا تزال خليقة منه بهذه الرعاية والعناية، لأن له فيها الأثر العظيم من جهة، ولأنها من جهة أخرى أمل وطني كبير، وقد عهدناه عطوفا على آمالنا الوطنية، مشجعا لها.

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة، وعطف جلالة الملك، فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره، فتعترف بشهادات الجامعة، كما اعترفت بالجامعة نفسها، ويصبح هذا المعهد بعد ذلك معقد آمال الشباب من الجهتين: العلمية والعملية، وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة.

وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمي بشهادات الجامعة، إذ أصبحت الحكومة وطنية، لا تأثير للأجنبي فيها، والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف في إدارتها، والإشراف على التعليم فيها، اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالهما الخاص، الذي لابد منه لكل جامعة راقية.

على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها، إنما تفعل ذلك، لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم في قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا، أو بما سيكون في قسم الآداب من الجامعة الأميرية، وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا، وبين نظام التعليم في مدرسة المعلمين، وفي تقرير الجامعة الأميرية، إذا نفذ النظام الملحق بهذا، وتنفيذه سهل، كما أن إشراف وزارة المعارف عليها سهل أيضا. فلن يكون خريجوا الجامعة أقل كفاءة من خريجي مدارس الحكومة، بل سيكون

خريجو الجامعة من تنوع الدرس وإتقانه، بحيث يمكن الانتفاع بهم في التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة، كضروب التحرير والترجمة، إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات، بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة، التي أخذت تنشرها وزارة المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحا علميا.

والخلاصة أن الجامعة التي تطلب تأييد الأمة، وعطف جلالة الملك "فؤاد"، والاعتراف بشهاداتها، قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلا لهذا كله، فوضعت ما يلائم من النظم التي يمكن تحقيقها الآن، وترقيتها في المستقبل.

قرار تسليم الجامعة المصرية للحكومة

في يوم الأحد ٩ من ديسمبر ١٩٢٣م اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا، لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة إليها، وفي يوم الجمعة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م اجتمع كل من:

- دولة حسين رشدي باشا — رئيس الجامعة
- عبد الخالق ثروت باشا — وكيل الجامعة
- صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك — وكيل الجامعة ومراقبها العام
- المعالي إسماعيل صدقي باشا
- السعادة حسن سعيد باشا
- السعادة إسماعيل حسنين باشا
- السعادة محمود فهمي باشا
- جناب مسيو جورج فوكار
- صاحب العزة عبد العزيز فهمي بك — الذي قام بأعمال سكرتيرية الجلسة

وقر قرارهم على تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، وقدم دولة حسين رشدي باشا محضر التسليم، وهذا نصه: "نظرًا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية، التي تخول التوظيف في الحكومة"، وأجاب الوزارة بما يأتي: "ليس في وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التي تمنحها الجامعة لخريجيها بالكيفية المرغوبة، ما دامت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها، ولما كانت الوزارة معتزمة إنشاء جامعة أميرية، فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المضرية.

فإذا رأيتم تلافيًا لهذا التنافس، ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، فإن النظام العام الذي يوضع للجامعة الأميرية، سيكون شاملا لها، فتصبح نواة لقسم الآداب بها.

ومتى تم هذا الضم، شرعت الوزارة في فحص منهج الدراسة بهذه الكلية، ونظام الامتحان بها، ليكون ذلك توطئة لتقدير درجة الشهادة التي تمنحها.

فإذا ما وافقت إدارة الجامعة على وجهة النظر هذه، فإن وزارة المعارف مستعدة للنظر فيما يلزم لتحقيق هذا الغرض".

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية المؤسسة في سنة ١٩٠٨م تحت رياسة سمو الأمير "أحمد فؤاد" – جلالة الملك "فؤاد الأول" – إنما كان الغرض منها القيام بأمر التعليم العالي الحر، مقام الحكومة التي لم تكن وقتئذ لتوجه العناية الكافية إلى هذا الأمر.

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية لقلة مواردها، ولعدم اعتبار شهاداتها في التوظيف بوظائف الحكومة، لا تستطيع أن تتم تكوينها بإنشاء الأقسام المختلفة للعلوم، بل هي لا تستطيع بسهولة أن توسع كلية الآداب إلى الحد المرغوب فيه.

ونظرًا إلى أن الذي يهم القائمين بالجامعة، هو أن توجد بالبلاد جامعة مستقلة حرة، يرتقي فيها التعليم العالي إلى المستوى الذي يأتلف مع أطماع البلاد في الارتقاء العلمي، لذلك رجعوا لفكرة توحيد الجهود التعليمية، واندماج الجامعة المصرية في الجامعة الجديدة، وأهم ما اشترطوا لذلك ضمان حرية الجامعة الجديدة في إدارتها المالية، ووضع برامجها، وتنفيذها، ثم استبقاء آثار الحركة القومية المباركة، التي أوجدت الجامعة المصرية. ولهذا اقترح أحد عشر عضوًا من أعضاء الجامعة المصرية، على جمعيتها العمومية، أن تفوض مجلس إدارتها في تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف، بالشروط التي لا تخرج في شيء عن ضمانة حرية التعليم، واستقلاله، واستبقاء الحركة القومية نحو التعليم في سنة ١٩٠٨م، فقررت الجمعية ذلك بالإجماع. وندب مجلس إدارتها إلى تحقيق هذه الغاية حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية.

بناء على هذه الاعتبارات:

اجتمع حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية، وحضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية، في يوم الأربعاء ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م بوزارة المعارف، لتحقيق هذه الغاية.

وبعد الاطلاع على الوثائق الآتية:

١. كتاب وكيل الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٣م.
٢. جواب وزارة المعارف العمومية، المؤرخ في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٣م على ذلك الكتاب.
٣. الاقتراح المقدم من أحد عشر عضوًا من أعضاء الجامعة المصرية إلى جمعيتها العمومية.
٤. محضر جلسة مجلس إدارة الجامعة المصرية، المنعقدة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م.
٥. مشروع لائحة الجامعة الجديدة.
٦. مشروع لائحة الجامعة الجديدة والأمر العالي بتأليف الجامعة المذكورة.

بعد الاطلاع على هذه الوثائق، وإرفاق صورها بهذا المحضر. وبعد تبادل النظر في كل جهة من جهاته بين الطرفين، تم الاتفاق على ما يأتي:

- (المادة الأولى) قد تنازل باسم الجامعة المصرية، حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيسها، عن هذه الجامعة، مع كل ما تمتلكه من منقول وعقار، إلى وزارة المعارف العمومية، على الشروط الآتية:

١. أن تكون الجامعة المصرية معهدًا عامًا، محتفظة بشخصيتها المعنوية، وتدير شئونها بنفسها، بكيفية مستقلة، تحت إشراف وزارة المعارف العمومية، كما هي الحال في جامعات أوربا.
٢. أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي، الذي لا يشمل سوى كلية الآداب، بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب، بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية للعلوم، ويجوز أن يضم إليها كليات أخرى فيما بعد.
٣. أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها ٤٦٠٠٠ جنيه في البناء، احترامًا لشروط بعض الواقفين.
٤. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤى نظرًا لحالته الشخصية، أن يبقى أستاذًا بكلية الآداب.
٥. أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر في مجلس إدارة كلية الآداب، وفي مجلس إدارة قسم العلوم، وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الطور الأول من التشكيل استبقاء لآثار النهضة القومية، التي أوجدت الجامعة المصرية.

- (المادة الثانية) قبل حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية، باسم هذه الوزارة، هذا التنازل، واستلام الجامعة المصرية، وما تملك من منقول وعقار، لإدماجها في الجامعة الجديدة، بالشروط الخمسة، المبينة بالمادة الأولى.
- (المادة الثالثة) ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي.
- (المادة الرابعة) كتب من هذا الاتفاق نسختان، تحفظ إحداهما في وزارة المعارف العمومية، وتحفظ الثانية في محفوظات كلية الآداب التابعة للجامعة.

تحريرًا في وزارة المعارف العمومية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣م.

رئيس الجامعة	وزير المعارف العمومية
إمضاء"حسين رشدي باشا"	إمضاء"أحمد زكي أبو السعود باشا"

فبعد المداولة قرر المجلس بالإجماع المصادقة على هذا الاتفاق.

مرسوم بقانون
إنشاء الجامعة المصرية (الحكومية) وتنظيمها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور.

ولما أنه يجب الإسراع بإصدار قانون الجامعة المصرية، لكي تتخذ الوسائل اللازمة منذ الآن لإمكان افتتاح الجامعة المذكورة من أول السنة الدراسية القادمة (١٩٢٥م-١٩٢٦م).

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

مادة ١- تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية".

وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب

كلية العلوم

كلية الطب، وتشمل فرع الصيدلة

كلية الحقوق

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بمرسوم، بناء على طلب وزير المعارف العمومية، وبعد أخذ رأي مجلس الجامعة.

تندمج في الجامعة مدرسة الطب، والحقوق، والجامعة المصرية الحالية، على أن تعتبر على التوالي كليات للطب والحقوق والآداب.

مادة ٢- من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي، الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

مادة ٣ – يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونًا، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية، ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها، وتدير أموالها المنقولة والثابتة، وتتصرف فيها، كل ذلك طبقًا لأحكام هذا القانون.

مادة ٤- تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها، مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف، ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها، الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة، وغلة أموالها المنقولة والثابتة، ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية، وسائر الإيرادات من أي مورد كان، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاته السنوية.

مادة ٥- يتبع في حسابات الجامعة، القواعد والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة، وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية، التي يجب أن يقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.

مادة ٦ – القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية، يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة، التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالاً عمومية، مع عدم الإخلال بنصوص اللوائح التي تقرر للجامعة مخالفة لذلك.

مادة ٧- هيئات الجامعة التي تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته، وهي:

١- المدير

٢- مجلس الجامعة

مادة ٨- يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية، وهو يدير الجامعة من حيث التعليم، ومن حيث الإدارة، ويمثلها في جميع ما لها وما عليها.

مادة ٩- يكون للمدير وكيل يعاونه: يعين الوكيل بأمر من وزير المعارف، وينوب الوكيل عن المدير في جميع اختصاصاته في حالة غيابه، أو في حالة خلو مركزه.

مادة ١٠- لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها، ومجلس يسمى مجلس الكلية: يعين الناظر من بين الأعضاء بأمر من وزير المعارف، بعد أخذ رأي مجلس الكلية.

مادة ١١- يؤلف مجلس الجامعة كما يلي:

المدير، وله رياسة المجلس.

الوكيل.

ناظر كل كلية، وعضوان يمثلانها، ينتخبهما مجلس الكلية في كل سنة.

عضو نائب عن وزارة المالية، يعينه وزير المالية.

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية.

ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين، ويجوز تجديد تعيينهم بنفس الشروط السابقة، ولنفس المدة.

ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل. وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولي الكفاية، لجانًا لدرس مسائل خاصة.

مادة ١٢ – مجلس إدارة الجامعة هو الهيئة المنوط بها شئون الجامعة، سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى، وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإدارتها والتصرف فيها. أما فيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك، وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف، فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

مادة ١٣– يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها، وبعد أن يعتمده وزير المعارف العمومية، يقدم إلى مجلس الوزراء، لتقريره وجعله نافذًا.

مادة ١٤– يؤلف كل مجلس كلية كما يلي:

ناظر الكلية، وله الرياسة

وكيل الكلية، وينتخبه سنويًا مجلس الكلية من بين أعضائه

الأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية

عضو تعينه كل وزارة، لها اهتمام خاص بأعمال الكلية التي تمنح دبلومًا.

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر، ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية.

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرياسة وكيل الكلية.

مادة ١٥– يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقًا للوائح، وتحت مراقبة مجلس الجامعة وتصديقه إذا اقتضى الحال.

مادة ١٦– يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة، بناء على طلب مجلس الجامعة، بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة. أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين، فيعينهم وزير المعارف العمومية. وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس، فإن جميع موظفي الجامعة تسري عليهم القواعد العامة، الخاصة بشروط التوظيف، المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

مادة ١٧– تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

مادة ١٨– يعد مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بها، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد أن يصدر بها مرسوم.

تقرر لوائح الجامعة:

١- شروط توظيف موظفي التدريس وتأديبهم، متى كانت تخالف شروط التوظيف العامة لموظفي الحكومة.

٢- شروط قبول الطلبة في الجامعة.

٣- شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات.

٤- نظام تأديب الطلبة.

٥- مقدار رسوم الجامعة، وكيفية أدائها.

٦- كيفية وضع الميزانية وإدارة الأموال.

٧- مناهج الدراسة وخططها.

٨- مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم، وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

٩- مدة الدراسة ومدة المسامحة.

١٠- شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

١١- اختصاصات كبار موظفي الجامعة.

١٢- اختصاصات مجالس الكليات، في الحدود المبينة بنصوص هذا القانون.

١٣- القواعد الواجب إتباعها في الشئون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

مادة ١٩- أحكام وقتية:

١- استثناء من المادة العاشرة، يعين نظار كليات الجامعة لأول مرة بقرار من وزير المعارف العمومية.

٢- تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء، يعهد إليها طبقًا للشروط الواردة في قرار تعيينها، أن تفحص عن الألقاب العلمية والكفايات، لكل موظف من موظفي التدريس في مدرسة الطب والحقوق، وفي الجامعة المصرية الحالية، وأن تقرر ما إذا كان من الموافق تعيينه في الجامعة، ففي حالة الموافقة تعين اللجنة مركزه وأعماله وراتبه، وتعرض اقتراحاتها على مجلس الوزراء، وفي حالة عدم الموافقة، يقرر مجلس الوزراء في حقه ما تقضي به العدالة.

مادة ٢٠- يقبل طلبة مدرستي الطب والحقوق الحاليون، في كليتي الطب والحقوق في الجامعة، في فرق الدراسة المقابلة لفرقهم في مدارسهم.

يعتبر امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كافيًا بصفة مؤقتة للانتساب في الجامعة، إلى أن توضع أحكام في لائحة خاصة بقبول الطلبة في الجامعة.

مادة ٢١- إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة، التي تمنحها كليات الجامعة المصرية، تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليتا الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات مدرسة الحقوق الملكية والطب المندمجتين في الجامعة بموجب هذا القانون.

مادة ٢٢- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المندمجتين في الجامعة، ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون، وإلى أن تصدر لائحة جديدة تنفيذاً للمادة ١٨ من هذا القانون.

مادة ٢٣- على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون، الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية، واتخاذ كل القرارات والوسائل اللازمة لافتتاح الجامعة المصرية من ابتداء السنة الدراسية (١٩٢٥ - ١٩٢٦م)

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له،

صدر بسراي عابدين في ١٦ من شعبان سنة ١٣٤٣هـ (١١ من مارس سنة ١٩٢٥م)

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
(أحمد زيور)

وزير المعارف العمومية
(محمد توفيق رفعت)

الملك فؤاد يضع حجر الأساس للجامعة المصرية (الحكومية)
٧ من فبراير ١٩٢٨م

من مظاهر رعاية الملك الراحل لفكرة الجامعة، وعمله على إعلاء شأنها، اشتراكه في وضع حجر الأساس لمبنى الجامعة المصرية (الحكومية) بالجيزة يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م.

وقد أُلقى كل من صاحب المعالي على الشمسي باشا وزير المعارف، وأحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة، خطبة عن الجامعة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وقد وقع الملك "فؤاد" بخطه الكريم على ثلاث كراسات كتبت فيها العبارة الآتية: "بعون الله تعالى: قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، ملك مصر المعظم، الحجر الأساسيّ في بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ من شعبان سنة ١٣٤٦هـ – ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨م".

خطبة صاحب المعالي علي الشمسي باشا وزير المعارف، والرئيس الأعلى للجامعة:

مولاي صاحب الجلالة:

يحق لمصر أن تفخر بهذا اليوم المبارك، الذي تؤسس فيه يدكم الكريمة بناء جامعتها الكبرى، وليس هذا الأساس الذي تتفضلون بوضعه اليوم، بأول ما أقمتموه في بناء الجامعة المصرية، فلقد شايعتم الأمة بجهدكم الجليل منذ سنة ١٩٠٨م في العمل على إنشاء جامعة أهلية، وأمددتم تلكم الجامعة بعظيم الثقة، إذ توليتم رياستها، وبذلتم ثمين وقتكم في تعهدها، وتجشمتم الأسفار لزيارة كُبرَى جامعات الغرب، واقتباس خير طرائقها ونظمها، فعملتم بهذا على إنهاض الجامعة وترقيتها.

كذلك كانت لجلالتكم اليد الطولي في إنشاء الجامعة الحالية منذ شرعت الحكومة عام ١٩٢٣م في تحقيق هذا الغرض العظيم، وإن من يمن طالع الجامعة أن تدرج كفالتكم، وتنشب في رعايتكم، وأن يكون لها دائمًا من عطفكم السامي هذا الموضع الكريم.

مولاي صاحب الجلالة:

إني إذا أردت أن أبين الغرض الذي بعث على التفكير في إنشاء الجامعة، فلست أجد أجمع مما قلتم جلالتكم في الخطاب الذي تفضلتم بإلقائه في حفلة افتتاح الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨م "لقد حان الوقت الذي تقضي به الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة في نفس القاهرة، حتى تتربى فيهم فضيلتا الصبر والاستمرار، لأنهما سر النجاح"، فالغرض الذي تفضلتم بالإبانة عنه، والشعور السائد بنقص التعليم في ذلك الوقت، والرغبة الشديدة في فتح أبواب للثقافة الحقيقية، كل ذلك هو

الذي كان قد حدا ببعض النابهين من أبناء هذه الأمة إلى التفكير في إنشاء الجامعة، فنهضوا سنة ١٩٠٦م وفي طليعتهم سعد زغلول وقاسم أمين، وبعثوا ألسنتهم وأقلامهم بالدعوة إليها، وسرعان ما لبّى دعوتهم العاملون الغيورون، واكتتبوا لهذه الغاية بسخاء عظيم. أكتفي بأن أذكر من بينهم بكل إعجاب واحترام الأميرة الجليلة المغفور لها فاطمة هانم، فلقد نفحت الجامعة من العقار والمال بما قوى دعائمها، وثبت قوائمها، وبعثها في الحياة قوية العزم، بعيدة الأمل.

مولاي صاحب الجلالة:

لقد بدأت الجامعة الأهلية سعيها بإرسال بعثات من الطلاب إلى جامعات أوربا، ليتهيأ لها منهم أساتذة يعلمون العلوم العالية بلغة البلاد. كما جاءت في الوقت نفسه بطائفة من أفاضل الأساتذة لإلقاء محاضرات في تاريخ الحضارة القديمة في مصر والشرق، وتاريخ الحضارة الإسلامية، إذكاء لعزائم المصريين كلما ذكروا ما كان لهم من فضل السبق، ونباهة الشأن، حتى يعملوا على استرجاع مجد كان رفيعًا.

ولم يمض غير قليل حتى فرضت الجامعة دراسات منظمة في التاريخ والآداب العربية والفلسفة والقانون، وجعلت تمنح درجات علمية لمن يجوز امتحاناتها، التي كان يشترك في لجانها مندوب من وزارة المعارف.

وفي سنة ١٩١٥م رأت الحكومة أن تشايع الأمة على رغبتها في التزيد من العلم العالي في نفس بلادها، فشكلت لهذه الغاية لجنة مختلطة، عالجت البحث، ثم قدمت تقريرها في سنة ١٩١٧م، وضمنته مشروعًا يقضي بجمع المدارس العالية القائمة في إدارة واحدة.

وفي سنة ١٩٢٣م أشار مولانا صاحب الجلالة على وزير المعارف حين ذاك، بإحياء موضوع الجامعة، فأنشأ يضع لها نظامًا، واتصل بمجلس إدارة الجامعة القديمة، وتم التعاقد بين الطرفين على إدماجها في الجامعة الجديدة، على أن تكون نواة لكلية الآداب، وبشرط أن تكون الجامعة الجديدة مستقلة في إدارتها، وقضى المشروع بأن تنتظم إدارة الجامعة أربع كليات، هي الآداب، والعلوم، والطب، والحقوق.

وفي سنة ١٩٢٥م صدر قانون الجامعة الجديدة، وهو الذي وافق عليه البرلمان في الدورة الماضية.

من هذا يتبين يا مولاي، أن الجامعة لم تخلق اليوم خلقًا ولم تأت عفوًا، بل هي صفحة مجيدة من صفحات النهضة الحديثة لشعبك الكريم، هي ثمرة جهود صادقة متلاحقة، قامت وتواصلت أكثر من عشرين عامًا.

مولاي صاحب الجلالة:

إن الجامعة التي شاركتم البلاد في إنشائها أولا، وبعثتموها للحياة العذبة ثانيًا، مابرحت حريصة على تحقيق الأغراض السامية التي أنشئت من أجلها، وقد أخذت الآن تستكمل مراتب التعليم العالي في جميع كلياتها، حتى يتهيأ للبلاد الاستغناء عن كثير من البعوث العلمية، التي ترسلها كل عام إلى الخارج، فلا تبقى مصر من جهة العلم، كما قال ثروت باشا في الخطاب الذي ألقاه في حفلة افتتاح الجامعة القديمة: "عالة على الغرب".

والأمل المعقود في الجامعة الآن أن تربى في شبيبة المتعلمين فيها، ملكات حب العلم والتعمق فيه، وحب البحث العلمي لتخرج في مصر طوائف من العلماء الباحثين المتحررين لطلب الحقائق العلمية، وأولئكم الذين يستطيعون أن يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية الجديرة باسمها القديم؛ وحينئذ يتهيأ لمصر أن تحتمل هي الأخرى قسطها في بناء الحضارة العالية، وأن تشارك جماعة الأمم في العمل على تقدم المدنية، ورفعة الإنسانية.

وقد قدر لمصر أن تكون في ملتقى الشرق بالغرب، وهي بهذا قبلة الأنظار، ومحط الرحال، كما عقدت لها في نفوس أهل الشرق القريب إمامة العلم، وفي هذا مجدها وفخارها، وستعمل على الدوام للمحافظة على هذه المكانة السامية. وستكون جامعتها إن شاء الله منارًا عاليًا، يهدي إليها طلاب العلم، ليغترفوا من بحارها، ويستضيئوا بأنوارها.

لهذه الاعتبارات، ومطاوعة لتلك الآمال، لم تضن الحكومة بما تطلبته حاجة الجامعة إلى الأموال، في سبيل تزيدها في فنون العلم، وترقيها إلى كمالها المقسوم لها، فلقد جعلت تمدها سنويًا منذ نشأتها الجديدة سنة ١٩٢٥م بإعانات مالية، تزيد طوعًا لنمو الجامعة. فبدأت الإعانة أول عام بمبلغ ألفي جنيه مصري وقدرت في مشروع الميزانية الجديدة بمبلغ ١٣٣٥٠٠ ج، ومنحتها الحكومة هذه الأرض، التي تبلغ مساحتها تسعين فدانًا تقريبًا، وقررت أن تقوم بنفقات البناء أيضًا، كما خصت بكلية الطب ومستشفاها أرضًا أخرى في منيل الروضة، تبلغ مساحتها أربعة وأربعين فدانًا تقريبًا، وستقوم الحكومة كذلك بنفقات المباني المرسومة لهذا الغرض.

والبناء المشروع فيه اليوم يتناول ثلاث كليات، هي: الآداب، والعلوم، والحقوق. وقد أفرد من هذه الأرض جزء فسيح لتقام عليه (في المستقبل) "مدينة جامعية"، فيها مساكن للطلبة وأماكن للاجتماعات العامة الرياضية، وما إلى هذا من المرافق.

وقد وضع تصميم هذه المباني كلها في وزارة الأشغال، حيث قامت به مصلحة المباني.

مولاي صاحب الجلالة:

على اسم الله تضع يدك الكريمة الحجر الأساسيّ في بناء الجامعة، فتضمن لها البركة والنجاح على وجه الزمان، وهي أيضًا ستضمن لك دعاء الأجيال المقبلة، التي تطبعها على الثقافة الحقيقية. أدامك الله يا مولاي ذخرًا لآمال مصر، وأقر عينيك بولي عهدك المحروس بعناية الله.

خطبة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية:

إلى جلالتكم ترفع الجامعة المصرية آيات إخلاصها العميق، لشخصكم الكريم، واعترافها بنعمتكم المتصلة، التي هي مدينة لها بوجودها، وبرعايتكم السامية، التي شملتها في جميع أدوار حياتها. حقًّا يا مولاي لكل مرفق من مرافق البلاد من عطفكم حظ معلوم، ولمعاهد التعليم، وجمعيات العلوم والآداب والفنون، حظوظ أوفر، ولكن الجامعة التي يتصل تاريخها في كل أدوارها بشخصكم الكريم، بل التي هي من عمل يدكم، ونتيجة جهودكم الشخصية، هذه الجامعة التي أنشأتموها وليدة، ورعيتموها فتية، لها من عطفكم مركز خاص، هذا العيد بعض آثاره.

مولاي:

إن أمتكم العتيقة بمدنيتها الماضية، والفتية بجهودها الحالية، والواثقة بما يدخره المستقبل لها من العظمة، لم تقنع بعد بمجدها الغابر، بل تتطلع إلى مجد جديد. وليست مسألة المجد إلا مسألة المدرسة، فقد تشهد تجارب الأمم أن مجد الأمة إنما يقاس بمقدار ما أنتجت مدارسها من أهل العلم والثقاة والأخلاق. فهمت الأمة المصرية هذه الحقيقة حق فهمها، فانبعثت منها حركة عميقة نحو العلم العالي المقصود لذاته، يدرس في مصر، ويخدم فيها، لتتحمل من المسئولية عن الرقي العالمي النصيب اللائق بمقامها بين الأمم. (وبعد أن أبان الأدوار الثلاثة التي مرت بالجامعة: دور الدعاية والتمهيد، ودور البدء في التنفيذ، ودور التمام، وأشاد بما كان للملك فؤاد من أياد بيض على الجامعة، قال): وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن الجامعة لم تستطع أن تجعل اللغة العربية لغة التعليم، كما هو مرجوّ ، وإن كان لها في التعليم حظ عظيم، في كلية الحقوق وبعض أقسام الكليات الأخرى؛ والمأمول أن قسط اللغة العربية في التعليم يزداد شيئًا فشيئًا بالزمان، وكلما أمكن ذلك من غير أن تستتبع صعوبة في الاتصال بالحركة العلمية في أوربا، ذلك الاتصال الذي يجب على العلم المصري أن يرقاه فضل رعايته، ولهذا الغرض ينبغي ألا يستغني التعليم المصري عن اللغات الأجنبية تعليمًا لذاتها، وأداة للتعليم إلى زمن غير قريب.

إذا كان تعليم العلوم العالية في الكليات قد أخذ الآن يسلك السبيل العادي للجامعات فإن جامعتنا لم تمكنها بعد ظروف المكان، ولا مرور الزمان، من أن نحيا الحياة الجامعية المطلوبة، تلك الحياة التي هي فيما يرى واضعو أساس الجامعة، بل فيما يرى الشارع المصري، أهم ما كان ينقصنا قبل إنشاء الجامعة. وهذا الاعتبار يبرر بغاية الوضوح، سخاء الحكومة والبرلمان، بإعطاء الجامعة تسعين فدانًا في هذه الروضة، وأربعة وأربعين فدانًا في منيل الروضة، وتقرير المبالغ اللازمة لبناء الكليات الأربع، والمستشفى والمكتبة، وحي للطلبة يسع ألف طالب يعيشون فيه المعيشة الجامعية؛ أقول إن هذا السخاء يبين أن حكومة جلالة الملك قد لمست داء تأخرنا، فسهلت غاية التسهيل طريق التقدم.

تلقاء ذلك لا يكفي الجامعة أن تقف عند حد الشكر، ولكن شكرها الحقيقي للحكومة وللأمة على هذه الرعاية، أن تقطع على نفسها عهدًا بين يدي جلالة الملك، وأن تُعنى بالتربة، كما تعنى بالتعليم سواء بسواء، وأن تجعل مهمتها الأولى تخريج جيل على علم واسع وخلق متين، يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التي تنتظره غدًا.

مولاي:

تلك هي حال الجامعة التي وضع مشروعها بين يدي جلالتكم منذ عشرين عامًا، ولم يكن إلا فكرة أو حركة مجردة، فصار الآن حقيقة راهنة، قد أخذ صورته النهائية في هذا اليوم، إذ تتفضلون جلالتكم بوضع الحجر الأول في بناء هذا المعهد، بل في بناء عظمة أمتكم المنشودة. فلمولاي أن يغتبط بنجاح مشروعه، وأن يتقبل التهنئة على هذا النجاح، وليدم لهذه الأمة ملكًا عظيمًا، حاميًا للعلم.

مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥م
بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في الجامعة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر:

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤م، وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧م بإعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣م.

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

مادة ١- تدمج في الجامعة المصرية مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة ومدرسة الطب البيطري.

وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالي كليات الهندسة، والزراعة، والتجارة. وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

مادة ٢- إلى أن يتم وضع جداول بالكراسي التي يتقرر إنشاؤها بسبب الاندماج سالف الذكر، وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس إدارة الجامعة بتنظيم هيئة التدريس بالكليات الجديدة، ومدرسة الطب البيطري، وبتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالمدارس المندمجة، يعين وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء عددًا منهم لتأليف المجالس المؤقتة للكليات الجديدة، ويعين كذلك عددًا منهم يضم مؤقتًا إلى مجلس كلية الطب عند نظره مسائل تتعلق بمدرسة الطب البيطري.

مادة ٣- يؤخذ رأي المجالس المذكورة في جميع المسائل المتعلقة بجداول الكراسي الجديدة، وبقرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة.

مادة ٤- الطلبة الحاليون في مدرسة الهندسة الملكية، ومدرسة الزراعة العليا، ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الطب البيطري، يقبلون في فرق الدراسة المقابلة في كليات الجامعة المصرية.

مادة ٥- إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها الكليات الجديدة وكلية الطب فيما يختص بمدرسة الطب البيطري، تكون قيمة الدبلومات التي

تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجة في الجامعة المصرية بموجب هذا المرسوم بقانون.

مادة ٦- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجة ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، وذلك إلى أن تصدر لوائح خاصة بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧م المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣م.

مادة ٧- على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون، الذي يعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بسراي المنتزه في ٢٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٤هـ (٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٥م).

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(محمد توفيق نسيم)

وزير المعارف العمومية

(أحمد نجيب الهلالي)

الشهادات الشرفية التي منحت للملك فؤاد الأول

تنافست الأمم الأوربية في منح جلالة الملك "فؤاد" شهادات الشرف من جامعاتها، والعضوية في معاهدها، وتفضل جلالته فقبل منها الألقاب الآتية:

- دكتور شرف من جامعة بروكسل "في العلوم الجغرافية".
- دكتور شرف من جامعة لوفان "في العلوم الجغرافية".
- دكتور شرف في القانون "من جامعة روما".
- دكتور شرف في الفلسفة "من جامعة شار دي براج".
- دكتور شرف في العلوم الاقتصادية "من جامعة جنيف".
- عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية الإيطالية.
- عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية الأسبانية.
- عضو شرف في الجمعية الجغرافية الملكية البلجيكية.
- عضو شرف في المعهد الملكي للصحة العامة في إنجلترا.
- عضو عامل في المعهد العلمي الفرنسي "أكاديمية النقوش والفنون الجميلة".
- عضو شرف في كلية الجراحين الملكية بإنجلترا.

(وهو فخر لمصر، وشرف نالته بفضل شخصيته الممتازة، ومكانته السامية).

حجرة الأمير أحمد فؤاد التذكارية

هذه الحجرة في الجهة الشرقية من الدور الأول، ببناء المكتبة العامة، عن يمين الداخل من بابها العمومي، وطولها سبعة أمتار وخمسة وأربعون من مائة، وبابها في الوسط، وارتفاعه متران وعشرة من مائة، وعرضه متر ونصف متر، وبالحائط الشرقي المطل على الحديقة، والمواجه للباب نافذتان، عرض كل منهما متر وسبعة وأربعون من مائة، وبينهما متران، وليس بالحائطين الشمالي والجنوبي نوافذ، وأرض هذه الحجرة من خشب البركيه.

١- أثاث الحجرة:

أ. بالحجرة أربع طنافس فارسية، إحداها طولها خمسة أمتار وعشرون من مائة، وعرضها ثلاثة أمتار وخمسة وخمسون من مائة، وهى موضوعة بين المدخل والمكتب، والثلاث الأخرى طول كل واحدة منها متر وسبعة وتسعون من مائة، وعرضها متر وثمانية وثلاثون من مائة، إحداها تحت كرسي المكتب، والأخريان على جانبيه.

ب. المكتب التذكاري، وقد وضع تجاه الباب، وله كرسي مبطن بالجلد، وفوق المكتب هذه الأدوات التذكارية: محبرة معدنية، ونشافة زجاجية معدنية، وشمعدانان معدنيان، وطقطوقة زجاجية معدنية، وسفطان للمكتب دارهما قش وقاعهما خشب، ودبوسان معدنيان لرشق الورق، وحجر إدوارى ثمين، ووراقة أمريكية من الخشب، وحوض للدبابيس من البلور، وزجاجة لمسح الأقلام، ومقلمة من البلور، ومقطع للورق من المعدن، ومحفظة من الحرير الساتان.

ج. وأمام هذا المكتب كرسيان كبيران مريحان، مكسوان بقطيفة حمراء، (قاعدتهما منخفضة).

د. معرضان خشبيان كبيران، أحدهما عن يمين المكتب، ملاصق للحائط البحري، والثاني عن يساره، ملاصق للحائط القبلي، أسفلهما على هيئة خزائن، ذات أبواب سبعة، وأعلاهما معارض مكسوة من الداخل بالجوخ الأخضر، ومغطاة بأبواب زجاجية، وهما مصنوعان حديثاً على طراز المكتب، لتعرض فيهما المخلفات والوثائق المهمة، التي ترجع إلى عهد جلالة الملك "فؤاد" في الجامعة.

ه. صوانان كبيران، أحدهما عن يمين باب الحجرة، والآخر عن يساره، وللجزء الأسفل من كل منهما أبواب خشبية ثلاثة، لثلاث خزائن، وللجزء العلوي أبواب زجاجية ثلاثة، وبكل صوان تسع عيون في القسم الأعلى، وقد صنع الصوانان كذلك حديثاً على طراز المكتب لحفظ المحاضر والملفات الخاصة بالجامعة ومجالسها ولجانها.

و. صوان تذكاري من خشب الأرو، مصنوع في فرنسا، ومُهدى إلى سمو الأمير، من محال بونتر يمولى سنة ١٩٠٨، مقسم إلى ستة عشر قسماً يوضع في كل منهـا محفظـة مـن الورق المقوى، لحفظ الأوراق الخاصة المهمة، موضوع عن يسار الجالس على المكتب.

٢- **الوثائق المهمة:** بالحجرة خمس عشرة وثيقة مهمة، معروضة في أعلى المعرضين بالأقسام الستة المغطاة بالزجاج.

٣- **الملفـــات:** ملفات الجامعة المصرية القديمة تبلغ نحو ٩٢٠ ملفاً، مقسمة قسمين: قسم موضوعاته مهمة، وعدد ملفاته نحو ٥٢٠ ملفاً "مبينة بسجل المحافظ ذي اللون العنابي"، ومحفوظة في نحـو تسعين محفظة مغلفة بغلاف أحمر اللون، ومكتوب على كل محفظة رقمها. وقسم موضوعاته أقل أهمية من الأول، وعدد ملفاته نحو أربعمائة ملف "مبينة بسـجل المحـافظ ذي اللـون الأزرق"، ومحفوظة في محافظ بغلاف أزرق اللون، ومكتوب على كل محفظة رقمها، كالنموذج الأحمـر، وهذه المحافظ الزرق موضوعة في العشرين خزانة، بالأقسام السفلي من الصوانين والمعرضين، أما المحافظ الحمر فإنها معروضة في الأقسام العليا من الصوانين، ذوات الأبـواب الزجاجيـة. (ملاحظة: لهذه الملفات قوائم، فيمكن الرجوع إلى كل ملف بإرشاد هذه القوائم).

٤- **السجـلات:** السجلات الخاصة بحسابات الجامعة المصرية، وسجلات قيـد الخطابـات الـواردة والصادرة من الجامعة، وعددها ما يقرب من خمسين، فموضوعة بالخزائن السفلي من الصـوان الموضوع بالجهة البحرية من الحجرة.

الصـور التذكارية

هناك أربع وعشرون صورة تذكارية، تمثل نشاط الجامعة المصرية وأحوالها مدة رياسة صاحب السمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" لها، وهى معروضة بالحجرة على النحو التالي:

الحائط الشرقي:

١- صورة سمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" جالساً على مكتب رياسة الجامعة المصرية القديمة، معلقة بـين النافذتين، خلف الجالس على المكتب سنة ١٩٠٨م.

٢- صورة حضرة صاحبة السمو المغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل، متحلية بجواهرها التي أهدتها إلى الجامعة، معلقة عن يمين الجالس على المكتب في نفس الحائط.

٣- صورة عضوي بعثة الجامعة سنة ١٩١٢م وهما:

- أحمد خيري أفندي المبعوث إلى فرنسا: للعلوم الزراعية
- عبد الرحمن فكرى أفندي المبعوث إلى إنجلترا: علم تقويم البلدان ووصف الشعوب

معلقة عن يسار الجالس على المكتب في نفس الحائط.

الحائط البحري:

١- صورة أعضاء بعثة الأطفال بإيطاليا سنة ١٩١٠م، وهم: سحاب رفعت ألماس، شديد حمزة، محمد أمين.

٢- صورة أعضاء هيئة مجلس إدارة الجامعة المصرية، وطلبتها، بمنزل سمو الأميرة فاطمة إسماعيل بالدقي، على بعد خمسين سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية.

٣- صورة تمثل سمو الخديو عباس حلمي، عقب وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م، على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية.

٤- صورة كبيرة تمثل سمو الأمير "أحمد فؤاد" في مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة في ديسمبر سنة ١٩٠٨م، وهو يودع سمو الخديو عباس حلمي، مثبتة على غطاء المعرض في وسط الحائط تماماً.

٥- صورة تمثل سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة الكبيرة، مثبتة على غطاء المعرض.

٦- صورة تمثل سمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" برفقة سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤م على بعد ستة عشر سنتيمتراً من الصورة السابقة.

٧- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الأولى سنة ١٩٠٨م وعددهم أحد عشر طالباً وهم:

- حسن فؤاد الديواني أفندي يتلقى علم وظائف الأعضاء والفسيولوجيا بفرنسا.
- محمد ولى يتلقى علم التاريخ الطبيعي وعلم الصحة بفرنسا.
- منصور فهمي أفندي للعلوم الفلسفية بفرنسا.
- محمد كمال أفندي علم الطب الشرعي والطبيعة والكيمياء بفرنسا.
- محمد صادق جوهر أفندي للعلوم الرياضية والفلكية بإنجلترا.
- محمد كامل حسين أفندي للعلوم الأخلاقية والاقتصادية بأكسفورد "إنجلترا".
- محمد حسنى نجم أفندي للعلوم الرياضية بإنجلترا.
- سيد كامل أفندي للعلوم القانونية بفرنسا.
- محمود عزمي للعلوم الأخلاقية والسياسية بفرنسا.

- محمد توفيق الساوى أفندي للأدبيات بالسوربون بفرنسا.
- توفيق سيدهم أفندي للعلوم الطبيعية بإنجلترا.

وهى معلقة بالحائط البحري على بعد خمسين سنتيمتراً من الصورة السابقة.

الحائط الغربي:

٨- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثانية سنة ١٩٠٩م، وعددهم سبعة، وهم:

- يوسف نور الدين أفندي علم الطبيعة بإنجلترا.
- عزمي خزام أفندي علم الطبيعة بفرنسا.
- حسن صادق أفندي علم طبقات الأرض بإنجلترا.
- الشيخ أحمد ضيف آداب اللغة العربية بفرنسا.
- محمد سالم أفندي علم التشريح العمومي والمرض بألمانيا.
- حسين رمزي أفندي علم طبائع الإنسان بإيطاليا.
- على توفيق شوشة أفندي علم البكتريولوجيا بألمانيا.

وهى موضوعة على الدولاب الذي عن يسار الحجرة، أمام الجالس على المكتب الذي عن يسار باب الحجرة.

٩- صورة طلبة الجامعة المصرية في إحدى الحفلات التي أقيمت بسراي جناكليس، موضوعة فوق الدولاب الثاني، أمام الجالس على المكتب.

الحائط القبلي:

١٠- صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثالثة سنة ١٩١٠م وعددهم ستة، وهم:

- محمد كامل البندارى أفندي للتاريخ الحديث بفرنسا.
- على سيد يوسف أفندي آداب اللغة الإنجليزية اللغات السامية بإنجلترا.
- الشيخ على أحمد العناني اللغة العربية وعلم مقارنة اللغات السامية ببرلين.
- محمد محمد الديب أفندي للعلوم الزراعية بفرنسا.
- عبد المجيد خليل أفندي للعلوم الطبية والطب الشرعي بفرنسا.
- محمد فهمي عبد اللطيف للعلوم القانونية بفرنسا.

وبالحجرة سجل يحوى ١٤ صورة تمثل الجامعة المصرية القديمة التي كانت تشغل بناء جناكليس، مقر الجامعة الأمريكية الآن بشارع قصر العيني.

١١- (١) صورة تمثل مكتبة الجامعة (٢) صورة تمثل حجرة مجلس الإدارة (٣) صورة تمثل الأمير أحمد فؤاد جالساً على مكتبه (٤) صورة تمثل أحمد زكى بك سكرتير عام الجامعة. (٥) صورة

تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهم: الأستاذ جويدى، أحمد زكى بك، أحمد كمال بك، مسيو يوفيليه، المستر مار. (٦) صورة تمثل أعضاء مجلس الإدارة يتوسطهم الأمير "أحمد فؤاد باشا" (٧) صورة تمثل طلبة قسم التاريخ الإسلامي يتوسطهم أحمد زكى بك (٨) صورة تمثل طلبة قسم اللغة المصرية القديمة يتوسطهم أحمد كمال بك (٩) صورة تمثل طلبة قسم آداب اللغة العربية يتوسطهم أحمد زكى بك.

١٢ و١٣ و ١٤ – مجموعة من ثلاث صور، تمثل الجواهر التي أهدتها الأميرة فاطمة إسماعيل إلى الجامعة:

- خاتماً من الماس.
- قلادة بسلسلة ذهبية.
- فرد سوار من الماس البرلنتي.
- ريشة من الماس البرلنتي.
- قلادة بفصوص زمرد.

١٥– صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، سنة ١٩١٠م وهم: الأستاذ بوليه، والأستاذ إسماعيل حسنين باشا، والأستاذ الشيخ محمد الخضري بك، والأستاذ حفني ناصف بك، ونلينو، والأستاذ إسماعيل رأفت بك، والمستر مار.

١٦– صورة تمثل طلبة قسم الحقوق بالجامعة المصرية يتوسطهم منصور فهمي أفندي، ومحمود عزمي أفندي، على بعد ١٦ سنتيمتراً من الصورة السابقة، مثبتة على غطاء صوان المعرض من الجهة القبلية.

١٧– صورة كبيرة تمثل الخديو عباس حلمي يبرح مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة، في ديسمبر سنة ١٩٠٨، مثبتة على غطاء المعرض في وسط الحائط تماماً. وصورة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية في عهد المغفور له الأمير أحمد فؤاد باشا، سنة ١٩١٢م وهم: الأستاذ بوليه، حفني ناصف بك، المستر مللر، الشيخ محمد الخضري بك، الأستاذ نلينو، مدموازيل كوفرير، الأستاذ شارل سيسون، الأستاذ جويدى، إسماعيل رأفت بك، الأستاذ ماسينيون، الأستاذ ليتمان الألماني.

١٨– صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية أيضاً سنة ١٩١٣م، وهم: حفني ناصف بك، المسيو ألبرت بوفيليه، صابر صبري باشا، جرمان مارتين، مدموازيل كوفرير، مسيو سيسون، إسماعيل حسنين باشا ، الأستاذ نلينو.

١٩- صورة تمثل أعضاء بعثة الأطفال بفرنسا سنة ١٩١٠م، وهم: حسين كامل، أرام استيفان، عبد الله الصحن، يتوسطهم الأستاذ عبد العزيز فهمي بك.

٢٠- صورة تمثل أعضاء بعثة الأطفال بفيينا سنة ١٩١٣م: محمد إيران صفوت، محمد أمين هيمن، محمد توفيق مهران، وظهر خلفهم ضابط المدرسة.

وبالحجرة سجل يشمل أسماء فضليات السيدات والآنسات اللواتى كن يحضرن المحاضرات التي كانت تلقيها مدموازيل كوفرير باللغة الفرنسية في سنة ١٩١٠م عن "المرأة وتاريخ حياتها".

كريمة ارتين باشا	مدموازيل أنريكولت	مدام لوزينا بك
عقيلة أرتين باشا	مدموازيل أ. هيوارد	مدام ناتالية
كريمة ب. بونديه	عقيلة محمد بك محمود	مدموازيل ف واطن
عقيلة واصف غالى	الآنسة ف. سرهنك باشا	مدموازيل زفرانى
عقيلة كحيل بك	مدموازيل أ. دى جازو	سمو الأميرة كمال الدين
عقيلة ديفونشير	مدام حورية هانم	مدام صندر
عقيلة عبد الباقي عمري	عقيلة ويصا واصف	عقيلة سعد زغلول باشا
عقيلة يعقوب بك صبري	مدام جولدنبرج	مدموازيل برته دارين
كريمة أ. عفيفى باشا	كريمات محب باشا	كريمة م. ذو الفقار
عقيلة رشدي باشا	مدموازيل أوستر لاند	كريمة ف. ذو الفقار
كريمة بورنيه	مدموازيل ف ماهر	كريمة ن. ذو الفقار
سمو الأميرة عين الحياة هانم	الآنسة هـ. عوض	عقيلة عزيز عزت باشا
سمو الأميرة فاطمة فاضل هانم	مدموازيل ف. أوبى	عقيلة مدحت باشا
كريمة باسينيل فؤاد	مدام أنطونين	كريمة عزيز عزت باشا
كريمة نينيت فؤاد	مدموازيل ف. ديمر تينو	الآنسة باربير
سمو الأميرة كيازيمة حسين	مدام ث. ديمرتينو	الآنسة آشـــر
سمو الأميرة قدرية حسين	عقيلة وهبي بك	عقيلة وجدي بك
سمو الأميرة سميحة حسين	مدموازيل فرانكيه	عقيلة قطاوى بك
سمو الأميرة م. حسين	مدام كروفورد	الآنسة كاستلانو
سمو الأميرة بديعة حسين	كريمة عطيات فؤاد	

وغيرهن كثيرات، مما يدل على نهضة علمية اجتماعية غذاها القائمون بالأمر، وبثوا فيهـا مـن روحهم الفتية، فكان لها أطيب الثمرات.

المدينة الجامعية

قامت لجنة الجامعة التي شكلت سنة ١٩١٧م برفع تقرير عن فكرة إنشاء مدينة جامعية إلى وزير المعارف العمومية سنة ١٩٢١م، ولكن الفكرة لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ حتى قامت كلية الآداب باستئجار بيت للطالبات.

وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٥م صدر مرسوم باعتماد نظام منشأة مدينة فاروق الأول الجامعية وذلك تحقيقا للرغبة الملكية بإنشاء مدينة جامعية لطلاب جامعة فؤاد الأول. وقد تبرع جلالة الملك فاروق الأول وعائلته بمبلغ ١٠١,٦٠٠ جنيه والأفراد والشركات والبيوت التجارية بمبلغ ١٣٠,٧٦٠ جنيه أضيفت إليها صافي إيراد سباق خيري مخصص للمدينة وقدره ١٨,٠٣٢ جنيه وبذلك يكون مجموع التبرعات ٣٥٠,٣٩٢ جنيه.

وتألفت لجنة من الأعضاء المؤسسين وهم محمد بهي الدين بركات باشا والهامي حسن باشا والدكتور علي إبراهيم باشا لإنشاء مدينة فاروق الأول الجامعية، وأسندت رياسة المنشأة الفخرية إلى حضرة صاحب السمو المغفور لها الأميرة شيوكار مدى حياتها، والغرض من إنشاء هذه المدينة "هو إعداد مبان تخصص لسكنى الطلاب وتغذيتهم والعمل على كل ما من شأنه أن يعين على تسهيل أمور الحياة إليهم وتحسينها ورفع مستواهم الثقافي والصحي والاجتماعي، ويقوم إدارة المنشأة:

١- مجلس أعلى: مؤلف من رئيس يعين بمرسوم وخمسة أعضاء يعينون بمرسوم مدى الحياة وثمانية أعضاء يعينون بمرسوم لمدة ثلاث سنوات وعضوين بحكم وظيفتهما وهما مدير الجامعة وسكرتيرها العام مع عضوين أحدهما من هيئة التدريس والثاني من الطلبة.

٢ مجلس إدارة: مؤلف من مدير الجامعة رئيسا، سكرتير عام الجامعة، وخمسة أعضاء يختارهم المجلس الأعلى منهم ثلاثة من المعينين مدى الحياة وأربعة من هيئة تدريس الجامعة وأربعة من طلاب الجامعة.

٣- اللجنة التنفيذية: وتتألف من خمسة أعضاء لمدة سنتين يختارهم مجلس الإدارة، على أن يكون بينهم واحد من الأعضاء المؤسسين وله الرياسة.

وفي يوم الثلاثاء ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٦م وضع جلالة الملك فاروق الأول حجر الأساس لبناء المدينة بجوار الملاعب والإستاد الجامعية، على أن تبلغ مساحة المشروع عند إتمامه حوالي عشرين فدانا.

وأسند إلى المكتب المعماري برياسة مصطفى فهمي باشا إعداد مشروع عام لمباني المدينة الجامعية روعي فيه أن تجمع المدينة أسباب الدرس والتسلية في أوقات الفراغ، والمشروع العام يتكون من

أثني عشر مبنى منها ٦ مبان لمساكن الطلاب يسع كل مبنى ٣٠٠ طالب، سكن للطالبات ومطعم يسع ١٥٠٠ طالب في الدفعة الواحدة وناد ومكتبة ومبنى للإدارة وقاعة للحفلات الكبرى ومسجد ومبنى خاص لمدير المدينة الجامعية مع مبنى للنشاط الاجتماعي وصالة اجتماعات.

وفي يوم الجمعة ٦ من مايو سنة ١٩٤٩م تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق الأول وافتتح المبنى السكني الأول لطلاب جامعة فؤاد الأول غير المقيمين بالقاهرة، ويقع المبنى على مسطح مساحته ١٣٠٠ متر تقريبا ومكون من خمسة طوابق وبلغت تكاليف المبنى ١٤٠,٠٠٠ جنيه للأعمال الإنشائية والصحية والكهربائية والمصاعد، أما تكاليف تأثيث المبنى فقد بلغت ١٥,٠٠٠ جنيه.

وفي أكتوبر سنة ١٩٤٩م قبل في المبنى السكني الأول الفوج الأول من الطلاب، وفي الجلسة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى للمدينة الجامعية في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٨م وافق المجلس الأعلى للمدينة على إنشاء المطعم والنادي في حدود تقدير ابتدائي قدره ١١٦٠٠٠ جنيه على أن تكون الخطوة التالية هي إقامة المبنى السكني الثاني المقابل للمبنى السكني الأول، على أن يعدل المبنى من الداخل بحيث تخصص حجرة مستقلة لكل طالب، واكتفى بصالون واحد في المبنى على أن تحول الصالونات الباقية إلى حجرات للطلاب. واشترط للإقامة أن يكون الطلاب من غير سكان القاهرة وضواحيها وألا يكون لهم بها أقرباء، وأن يكونوا من طلاب الجامعة في أقسام الليسانس والبكالوريوس فقط ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩م، وتتقاضى الجامعة من كل طالب ينزل بالسكن الجامعي ثلاثين جنيها خلال السنة الجامعية ١٩٤٩/١٩٥٠م مضافا إليها ثلاثة جنيهات بصفة تأمين للأدوات والأثاثات تدفع مع القسط الأول وقدره خمسة جنيهات، والباقي يدفع على سبعة أقساط كل قسط أربعة جنيهات. وهذا لقاء الإقامة والمأكل (ثلاث وجبات يوميا) وغسيل الملابس وكيها. وقد افتتح المبنى السكني الثاني في السنة الجامعية ١٩٥٣/٥٢م، وبعد قيام الثورة واتساع القاعدة الطلابية مع امتداد مجانية التعليم إلى الجامعة وزيادة أعداد الطلاب المغربين تم إنشاء أربع مجموعات سكنية يتألف كل منها على مبنيين متجاورين مساحة كل مجموعة ١٥٠٠٠ متر، وتتسع كل مجموعة لسكن ٢٥٠ طالبا، وقد أقيمت إحدى هذه المجموعات على جزء من أرض كلية الزراعة بالجيزة وخصصت لسكن الطالبات وافتتحت عام ١٩٥٧/٥٦م، بالإضافة إلى استئجار منزل بالدقي عام ٦٢/٦١م خصص لسكن الطالبات ويسع ١٥٠ طالبة، ثم تم إنشاء مدينة رعاية الطلاب مكونة من أربعة مبان افتتحت تباعا من شهر فبراير ١٩٧٨م حتى عام ١٩٨١م، وبذلك تكون السعة الإجمالية للمدن الجامعية لجامعة القاهرة ١٠٥٨٥ طالبا وطالبة.

أرقـــام لها دلالات

جـــوائز نوبل لخريجي جامعة القاهرة :

- الرئيس ياسر عرفات — جائزة نوبل للسلام
- الأستاذ نجيب محفوظ — جائزة نوبل في الأدب
- الدكتور محمد البرادعي — جائزة نوبل للسلام

وفيما يلي بيان بعدد المقيدين بالكليات المختلفة لجامعة القاهرة، وأعضاء هيئـــة التـــدريس ومعاونيهم وطلاب الدراسات العليا لعام ٢٠٠٧/٦، وفقا لآخر الإحصاءات التي أصدرتها الجامعة، كما جاء في كتاب الجامعة – عيد العلم – في يونيو سنة ٢٠٠٧م في إطار الاحتفالية المئوية لجامعة القاهرة:

▪ أعضاء هيئة التدريس:		٦٨٢٢
▪ معاونو هيئة التدريس:		٢٩١٥
▪ عدد الطلاب المقيدين:	منتظم:	١٢٠٥٤١
	منتسب:	٤٥٧٧٩
▪ طلاب الدراسات العليا المقيدون:		٢٢٨٠١
▪ الخريجون في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦:	منتظم:	٢٣٦٩١
	منتسب:	٥٨٤٣
▪ الحاصلون على درجات عليا:		٥٣٢٦
▪ عدد المقيدين في كلية الهندسة:		١٢٥٤٣
▪ عدد المقيدين في كلية الطب:		٩٤٨٥
▪ عدد المقيدين في كلية الصيدلة:		٧٩٩١
▪ عدد المقيدين في كلية الطب البيطري:		٣١٢٣
▪ عدد المقيدين في كلية طب الفم والأسنان:		٢٤٨٧
▪ عدد المقيدين في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية:		٣٤١٧
▪ عدد المقيدين في كلية الإعلام:		٢٦٠٩
▪ عدد المقيدين في كلية التجارة:	منتظم	٢٩٢٧٧

	منتسب	٢٣٦٤١
▪ عدد المقيدين في كلية الحقوق:	منتظم	١٨٠١٢
	منتسب	١٧٤٩٤
▪ عدد المقيدين في كلية الآداب:	منتظم	١٥٢٤٦
	منتسب	٧٨٢٢
▪ عدد المقيدين في كلية دار العلوم:	منتظم	٨٧٥١
	منتسب	٥٧٨
▪ عدد المقيدين في كلية رياض الأطفال		١٩١٩
▪ عدد المقيدين في كلية العلوم		٤٥٦٦
▪ عدد المقيدين في كلية الزراعة		٢٩٤٥
▪ عدد المقيدين في كلية الآثار		٣٥١٤
▪ عدد المقيدين في كلية العلاج الطبيعي		٢٧٢٧
▪ عدد المقيدين في كلية التخطيط العمراني		٩٤٢
▪ عدد المقيدين في كلية التمريض		٨٩٥
▪ عدد المقيدين في كلية الحاسبات والمعلومات		١٨٥٣

مرتبات هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول سنة ١٩٥٠ م

في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠م صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة علي الوجه الآتي:

الأستاذ الأول فئة "أ"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة استئناف القاهرة (١٥٠٠ج)*.
فئة "ب"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة استئناف الأقاليم (١٤٠٠ج).
الأستاذ فئة "أ"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه المستشار بمحاكم الاستئناف (١٣٠٠ج).
الأستاذ فئة "ب"	فئة تتقاضي المرتب الذي يتقاضاه رئيس محكمة ابتدائية من فئة "أ" (١٠٨٠-١١٤٠ ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين. وفئة تتقاضي المرتب الذي يتقاضاه رئيس محكمة ابتدائية من فئة "ب" (٩٦٠-١٠٨٠ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ "ج"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة ابتدائية من فئة "أ" (٨٤٠-٩٦٠ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ المساعد "أ"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل محكمة ابتدائية من فئة "ب" (٧٨٠-٨٤٠ج) بعلاوة ٦٠ ج كل سنتين.
الأستاذ المساعد "ب"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه قاض من الدرجة الأولي (٦٦٠-٧٨٠ج) بعلاوة ٤٨ج كل سنتين.
المدرس "أ"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه قاض من الدرجة الثانية (٥٤٠- ٦٦٠ج) بعلاوة ٤٢ج كل سنتين.
المدرس "ب"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل نيابة من الدرجة الثانية (٣٦٠-٤٨٠ج) بعلاوة ٣٦ ج كل سنتين.
مساعد المدرس	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه وكيل نيابة من الدرجة الثالثة (٣٠٠-٣٦٠ج) بعلاوة ٢٤ج كل سنتين.
المعيد فئة "أ"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه مساعد نيابة (٢٤٠-٣٠٠ج) بعلاوة ٢٤ ج كل سنتين.
المعيد فئة "ب"	يتقاضي المرتب الذي يتقاضاه معاون نيابة (١٨٠ج).

* يلاحظ أن مرجعية تقدير المرتبات تستند إلى ما يجري العمل عليه في الهيئة القضائية، ابتداء من وكيل محكمة استئناف القاهرة، ويقابله في الجامعة الأستاذ الأول فئة "أ"، وحتى معاون النيابة ويقابله في الجامعة المعيد فئة "ب"، على اعتبار أن منصب القضاء كان أرفع المناصب، ومن ثم يقاس عليه أستاذ الجامعة.

المجلس الأعلى للجامعات

أنشئ لأول مرة بوزارة المعارف العمومية، المجلس الأعلى للجامعات المصرية بالمرسوم الصادر في ٢٦ من يونيه لسنة ١٩٥٠م وذلك بعد إنشاء جامعتي: محمد علي باشا الكبير ١٩٤٩م (أسيوط)، وإبراهيم باشا الكبير (١٩٥٠م) عين شمس.

تشكيل المجلس:

يشكل المجلس علي الوجه التالي:

وزير المعارف العمومية ..... رئيساً

مديرو الجامعات..... أعضاء

وكلاء الجامعات.....

عميد الكلية المختص عند النظر في المسائل المتعلقة بكليته

ويتولي سكرتير عام جامعة فؤاد الأول سكرتارية هذا المجلس.

ويختص المجلس الأعلى للجامعات بإبداء الرأي في تنسيق الدراسات والامتحانات والدرجات الجامعية وإنشاء الكراسي ومعادلات الشهادات الأجنبية والترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلي وظيفة أستاذ أو التعيين في هذه الوظيفة ونقل الأساتذة من جامعة إلي أخرى، وكذلك فيما يطلب مجلس إحدى الجامعات إبداء الرأي فيه.

وكل قرار يصدره مجلس إحدى الجامعات في أمر ما يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للجامعات يجب عرضه على هذا المجلس لإبداء الرأي فيه قبل التصديق عليه من وزير المعارف العمومية.

ثم صدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة تنظيم الجامعات المصرية، والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦م في شأن تنظيم الجامعات ليحدد نظام العمل والإطار القانوني واختصاص المجلس الأعلى للجامعات.

وشكل المجلس علي الوجه الآتي:

- رئيس المجلس: أقدم مديري الجامعات المصرية.
- مديرو الجامعات المصرية.
- وكلاء الجامعات المصرية.

- ثلاثة من ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي (يعينون بقرار من وزير التربية والتعليم) لمدة سنتين قابلة للتجديد.
- عضو عن كل جامعة يعينه مجلسها سنوياً من بين أعضائه.
- أمين المجلس.

ثم صدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨م وبه أصبحت رئاسة المجلس لمدير جامعة القاهرة وزاد عن الأعضاء ذوي الخبرة من ثلاثة إلي خمسة أعضاء، وزادت صلاحيات المجلس الأعلى للجامعات علي حساب استقلال الجامعات.

وفي عام ١٩٦٣م تقرر أن تكون رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالي، وفي حالة غيابه يرأس المجلس أقدم مديري الجامعات المصرية.

ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ليصبح المجلس الأعلى للجامعات جهاز إدارة وتوجيه، وله الرأي الأخير وتلتزم الجامعات بتنفيذ قراراته بعد أن توسعت صلاحياته وزادت اختصاصاته، كما فقدت جامعة القاهرة (الجامعة الأم) منصب الأمين العام الذي اختصها به المرسوم الصادر في ٢٦ من يونيو لسنة ١٩٥٠م حتى أننا نجد أن قرارات وزراء التعليم العالي الثلاثة الأخيرة الخاصة بتعيين الأمين العام للمجلس أصبحت مقصورة علي جامعة حلوان.

ومع ذلك فإن للمجلس الأعلى للجامعات دورا قوميا هاما لا يمكن إنكاره، فهو يختص برسم سياسة التعليم الجامعي في ضوء خطة الدولة، إلا أنه بوضعه الحالي يحد من حرية الحركة والتمايز بين الجامعات.

توصيات لجنة إصلاح التعليم
٢٣ من أغسطس ١٩٥٣م
برئاسة علي ماهر باشا رئيس الوزراء

تقدم الأستاذ إسماعيل القباني وزير المعارف السابق بعد ثورة ٢٣ يوليو بمذكرة إلي مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ يقترح فيها تشكيل لجنة تكون مهمتها دراسة شئون الجامعات بصفة عامة، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة لإصلاح التعليم الجامعي والنهوض به، فتشكلت لجنة من بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة والإسكندرية برئاسة علي ماهر باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت أطلق عليها لجنة إصلاح التعليم الجامعي، وقد تقدمت هذه اللجنة بتوصياتها في ٢٣ من أغسطس ١٩٥٣م وهي:

١. أن تعيد الجامعات النظر في الدور الذي يجب أن تؤديه في ميدان التعليم حيث جدت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في رسالة التعليم الجامعي.
٢. ضرورة أن تمنح الدولة الجامعات أقصي قدر من الاستقلال الذاتي حيث إن استقلال الجامعة العلمي يجب أن يكون تاما، حتى يتقدم العلم ويزدهر في ظل هذه الحرية، كما رأت أن تستقل الجامعة بلوائح مالية خاصة بها، وأن تتوسع في سلطاتها المالية والإدارية نظرا لما يقتضيه البحث العلمي ومستلزماته من سرعة البت في كثير من الشئون.
٣. تمكين الجامعات من رسم خططها، وتخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لها.
٤. إن واجب الجامعة هو امتثال المعارف وتقديمها وتفسيرها والإضافة إليها بحيث يكون العمل الإنشائي جزءا من واجب الأساتذة في الجامعات كلها، وخير الدرس ما تم في جو البحث.
٥. تثقيف الرأي العام وتعليم الكبار بالوسائل الجامعية ذاتها، وعن طريق الصحافة والإذاعة ومؤسسات النشر وغيرها.
٦. أن تبذل الجامعة جهدها لكي يكون التعليم العام في مستوى الإعداد للتعليم بها، وحقلا للبناء والتدريب علي الأساليب الجامعية.
٧. ضرورة أن تمثل الجامعات تمثيلا يتصل بأنظمة التعليم العالي أو التوسع فيه.
٨. فتح أبواب الجامعات للطلبة الممتازين بصرف النظر عن مركزهم المالي والاجتماعي.
٩. دراسة الطرق التي تثبت مدى صلاحية اختيار طلبة الجامعة للقبول بها وإضافة الوسائل التي تبين شخصية الطلاب واستعدادهم الذاتي للدراسة الجامعية مثل فحص سجلاتهم في المدارس الثانوية،

والاطلاع علي تقاريرها عن أخلاقهم وصفاتهم الشخصية، والتحدث إليهم ومناقشتهم لتبين آرائهم وقوة شخصيتهم.

١٠. أن يترك للطالب الحرية في اختيار ميدان دراسته مع تزويده بالمعلومات المطلوبة.

١١. ألا تتجاوز نسبة أعضاء هيئة التدريس إلي عدد الطلبة ٥% وخاصة في الدراسات العملية؛ حتى يكون هناك توازن معقول بين التدريس والبحث.

١٢. تيسير سبل البحث علي الباحثين بتوفير هيئات التدريس والمعدات والمكتبات والأموال اللازمة.

١٣. إنشاء مراكز متفرعة للبحوث الأساسية داخل الجامعات وتدريب الباحثين فيها.

١٤. منح الكليات حرية التوفيق بين برامج التدريس والبحث، واحتياجات الطلبة ومطالب الحياة.

١٥. أن تجعل الجامعات من مبادئها الأساسية نظام اليوم الكامل وتشجيع إنشاء مساكن للطلبة.

١٦. إطلاق الحرية للأساتذة بشرط أن يضطلعوا بواجبات وظائفهم بروح الإخلاص والبحث الحر بحيث لا يقوموا بأي نشاط لا يتفق والأداء التام لهذه الواجبات.

١٧. استعراض الطرق التعليمية في جامعات العالم بأن يمنح لأعضاء هيئة التدريس إجازة دراسية بمرتب كي يتمكنوا من الإلمام بها والاقتباس منها.

١٨. وضع نظام لتبادل أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم بين جامعات العالم مع احتفاظ العضو المتبادل معه أو المعار بوظيفته، وحفظ حقه في الترقية في جامعته الأصلية.

١٩. إلغاء الحواجز الجمركية، وتعديل قيود تبادل العملة لاستكمال الأجهزة المطلوبة لمعامل الجامعة، وسائر وسائل التثقيف كالكتب والأفلام وغيرها.

ولما طلبت هذه اللجنة من الحكومة دراسة هذه التوصيات ووضعها موضع التنفيذ، رفضتها لعدم تلبيتها رغبات المسئولين في ذلك الوقت.

كلمة الرئيس محمد حسني مبارك
في الاحتفال بالعيد الماسي لجامعة القاهرة
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ضيوف مصر الأعزاء

أيها الأخوة المواطنون

في رحاب العلم الغامر نلتقي اليوم على هذه البقعة الطيبة من أرض مصر الطاهرة لنحتفل في خشوع وإجلال بالعيد الماسي لأعرق الجامعات الحديثة في مصر والوطن العربي على امتداده.

ونحيي هذه القلعة الشامخة من قلاع الفكر والمعرفة رمزاً عظيماً مشرفاً لمصر الحديثة ... وعلامة بارزة في سجل كفاح الشعب المصري في سبيل الحرية والكرامة الوطنية ... وتجسيداً لإصراره على الحفاظ على هويته الحضارية ... وأصالته الفكرية ... وإيمانه بأن التحرر الفكري هو الركيزة الأساسية لأي عمل قومي رشيد يتناسب مع عراقة هذا الشعب وامتداد جذوره في أعماق التاريخ.

وبذلك جاء افتتاح الجامعة المصرية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨م خطوة عملاقة لشعب عظيم كان رائداً في إدراك أسرار الكون، واستيعاب رسالة الإنسان في الأرض، خليفة الله على هذا الكوكب، وصانعاً للمجد والحضارة ...

ولعل أول ما يستوقف النظر في هذا المجال أن إنشاء الجامعة المصرية تواكب مع ازدهار الحركة الوطنية، فكان البعث الفكري واحدا من أهم المقومات الأساسية للنهضة الشاملة التي قامت على الشعور العميق بالانتماء للوطن، والولاء لترابه وتراثه وأمانيه، والوعي العميق بدور العلم في توجيه الحركة الشعبية، وصياغة الأهداف القومية.

ومن هنا أصبحت الجامعة مدرسة للوطنية بقدر ما كانت معهداً لتحصيل العلم ونشر المعرفة، وفيها تخرج قادة النضال القومي جنبا إلى جنب مع رعاة النهضة الفكرية والأدبية وجهابذة العلوم الطبيعية والرياضية الذين احتلوا مكانهم في سجل الخالدين ... بالجهد الصادق ... والعمل الدائب ... والتجرد المتناهي في طلب العلم ... والتواضع الجم في السعي وراء الحقيقة ... وكانوا خير أبناء لأعظم أمة أخرجت للناس...

ومن دواعي الفخر والاعتزاز لهذه التجربة الرائدة؛ أنها قامت بمبادرة شعبية خالصة لم تنتظر الوحي من أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها الحكومية ... ولا هي ألقت عليها العبء والمسئولية، بل إنها

تبلورت في جهود بدأت فردية ثم سرعان ما اتسع نطاقها ... وتصاعد تأييدها ... في صفوف الجماهير الواعية المثقفة المؤمنة بأن **رقي الأمم يتوقف على جهود أبنائها** ... بغض النظر عن مواقعهم ومراكزهم ... وأن الوطنية هي مسئولية في المقام الأول، وليس ترفا فكريا، أو سعيا وراء المناصب والمغانم، وإنما هي تضحية بالنفس والمال في سبيل المثل العليا والمبادئ السامية ... وأن كرامة المواطن هي جزء لا يتجزأ من كرامة الوطن وعزته، فلا يستطيع المصري أن يعيش موفور الكرامة مرفوع الرأس إلا إذا أسهم في توفير أسباب القوة والعزة لوطنه، ووضع ارتقائه وتقدمه فوق طموحاته الشخصية وأهدافه الذاتية.

وهكذا كان الشعب المصري صادقا مع نفسه، أمينا في الوفاء بمسئوليته حين أطلق شعاره المدوى في العالمين (نموت وتحيا مصر) ولا يسعنا إلا أن نحني الرأس إعجاباً وتقديراً لهذا العمل الوطني الجليل الذي اضطلعت في الولاء للشعب، وأدركت أن العمل العام يجب أن يرتفع فوق مراتب الحزبية والخلاف عندما يتصل بالمصالح العليا للوطن والمطالب الأساسية للشعب، ويجب أن يتنزه عن الهوى والغرض، فلا يكون محلا للمزايدة والرغبة في الاستئثار بالفضل أو الحصول على المغانم، لأن الوطنية عطاء متصل ... وتضحية مستمرة ... وأداء للواجب قبل المطالبة بالحق ... واستعداد للمبادأة والحركة الجماعية الواحدة ... وفي هذا فليتنافس المتنافسون ... ولا تدرك آمالها وأمانيها إذا انصرف أبناؤها إلى مآربهم الشخصية، واستسلموا لأهوائهم ونوازعهم الذاتية، ومضى كل في طريقه يتطلع إلى المجد والمال والسلطة، دون اعتبار لمصلحة الوطن، أو اكتراث بمصير باقي أفراد الشعب، بل يجب أن يكون الكيان الوطني شامخا .. راسخ البنيان .. عميق الجذور .. وهو مالا يتحقق برفع الشعارات وإطلاق العبارات الرنانة، وإنما يتبلور بالعمل الصالح والقدرة الطيبة ... والاستعداد الأصيل لتحويل العقيدة إلى واقع ملموس ... وممارسة يومية لا مراء فيها ...

وقد عبر المجاهد الكبير "مصطفى كامل" عن هذه المعاني السامية، حين وجه للأمة كلمات صادقة صادرة عن القلب قائلا: فلتنس الأحزاب انقساماتها .. ولينس الصحفيون خصوماتهم .. ولتلق الأحقاد في هوة لا يسمع فيها لغو ولا دوي .. ولتجتمع الأمة لإتمامه هذا العمل الضخم، وتحقيق هذا المشروع الذي كله خير ونفع عميق ..

وضرب هذا المصري العظيم مثلا رائعا في الوفاء لوطنه وأمته حين طالب أنصاره ومؤيديه بعدم إقامة احتفال لتكريمه بمناسبة عودته للوطن بعد اغتراب قضاه في الدعوة للقضية الوطنية، مقترحا أن يحولوا جهودهم إلى تنظيم اكتتاب عام لتأسيس الجامعة قائلا: "أن خير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية هي أن تقوم اللجنة التي شكلت للاحتفال بعودتي بدعوة الأمة كلها، وطرق باب كل مصري، لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتقدم للأمة الرجال الأشداء".

وبهذه الروح الطيبة – أيها الإخوة المواطنون – شكلت اللجنة التأسيسية لكل فئات الشعب واتجاهاته، وعقدت أول اجتماعاتها بمنزل "سعد زغلول" في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٠٦م ومضت تعمل، وتعمل بعزيمة وخشوع، رغم العقبات الجسام التي وضعتها سلطات الحكم الأجنبي، وفرضتها صعوبة البدء والتكوين، دون أن يكون هناك أساس يقوم عليه البناء، أو أرضية يستند إليها العمل، أو نموذج يقتدي به في التنظيم والحركة، بل عمل خلاق رائد .. وعرق طاهر .. وجهد خالص لله .. ووفاء صادق للشعب.

وهكذا تكون الوطنية .. وبذلك تتميز المصرية التي هي فيض غامر من العطاء المتصل .. وإنكار الذات .. وسيل مستمر لا ينقطع من البذل والفداء .. واقتحام جسور الصعوبات والمشكلات، ومواجهة لا هوادة فيها لأعظم التحديات .. وملحمة فريدة واثقة الخطى، ثابتة القدم، واضحة الرؤيا، سامية الهدف .. فسلام على أرض الكنانة يوم اصطفاها الله مهدا للحضارة .. ومولدا للنور والعلم .. ومعقلا لحرية الفكر والعقيدة .. وقلعة شامخة للسماحة والتعايش .. والترفع عن الحقد والضغائن .. وقدوة في الإخاء والتواصل .. ومحرابا للعدل والمساواة والتضامن الاجتماعي.

وحق علينا جميعا أن نحيي هذه السيرة العطرة .. بالأمل والعمل والأحلام .. والإنجازات الملموسة في دنيا الواقع .. فنفني لكي تحيا مصر .. ونكد لكي تسعد .. ونسهر لكي تأمن.

لقد حققت الجامعة المصرية منذ مولدها إنجازات كبيرة رغم أنها بداية متواضعة في مواردها وقدراتها .. وقد علمتنا الأحداث والتجارب أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوات صغيرة طالما اشتعلت في نفوسنا العزيمة، وعاش في قلوبنا الإيمان والأمل، وفي عقولنا الثقة والقدرة على الرؤية الثاقبة الواضحة، وفي سواعدنا القوة الكفيلة بتحويل الحلم إلى حقيقة.

وفي حين أن عدد الذين انخرطوا في صفوف الجامعة في أيامها الأولى طلبا للعلم، وسعيا وراء المعرفة، لم يتجاوز مائة وعشرين فردا، فقد بلغ عدد من تخرجوا فيها حتى اليوم في جامعة القاهرة مليونا و٥٨ ألف شخص، منهم ١٠٦ آلاف و٤٨٢ شخصا حصلوا على درجات عليا: الدبلوم، والماجستير، والدكتوراه.

وقد أدرك القائمون على أمر الجامعة منذ البداية الرسالة الكبرى التي تتحملها في الربط بين الحضارات، والوصل بين الشعوب والثقافات، فلم يترددوا في الاستعانة بالأساتذة الأجانب الذين أثروا الحياة الفكرية والثقافية، وأصبحوا همزة الوصل بين الفكر الأوربي بشتى روافده، والفكر العربي الإسلامي في مصر، فتولى الألماني "رتمان" تدريس مادة اللغات السامية. وقام الفرنسي "ماسينيون" بإلقاء محاضراته في الفلسفة. وعهد إلى الإيطالي "ملينو" بتدريس تاريخ الفلك العربي، وقام "سانتيلانا" بوضع مرجع أساسي في تاريخ المدارس الفكرية في الإسلام.

وكان هؤلاء المفكرون يتوجهون إلى الأزهر الشريف للاستزادة من العلم، والتعميق في آداب اللغة وعلوم الدين والحضارة الإسلامية في نفس الوقت الذي يلقون فيه محاضراتهم في الجامعة المصرية إلى جانب الرواد من الأساتذة المصريين، وفي مقدمتهم: إسماعيل رأفت، وحفني ناصف، ومحمد الحضري، وأحمد ضيف، وطه حسين.

وبذلك جمعت هذه المؤسسة العريقة بين قومية الانتماء وعالمية الفكر والمعرفة، وبنفس المعايير أدركت الجامعة أن مسئوليتها في نشر العلم والثقافة لا تقف عند حدود مصر السياسية، بل إنها تتعداها إلى سائر أرجاء الوطن العربي والقارة الإفريقية باعتبارها أول جامعة عصرية تقوم في هذا الركن الحيوي من العالم.

وقد أدت الجامعة تلك الرسالة على الوجه الأكمل، سواء عن طريق إيفاد الأساتذة إلى المعاهد العلمية ومؤسسات البحث في هذه المناطق، أو بفتح أبوابها لطلاب العلم من أبنائها حتى بلغ عدد الخريجين من أشقائنا العرب والأفارقة ٤٧٠٠ شخص، بالإضافة إلى ١١,٤٥٠ حصلوا على درجات عليا.

وبذلك أسهمت جامعة القاهرة في تعزيز جسور الاتصال الثقافي والعلمي مع الشعوب التي تشاركنا في المصلحة والهدف والمصير.

ونحن لا يمكن أن ننسي في هذه المناسبة أن كل الإنجازات التي سجلتها الجامعة ما كان يمكن أن تتحقق لولا تفاني تلك الأجيال المتعاقبة من الأساتذة الأجلاء الذين نعتبرهم هم الجنود المجهولين وراء كل تقدم حققته البلاد، والقوة الدافعة في كل خطوة خطوناها، فهم حملة المشاعل والمعرفة، ومنبع الاستنارة العلمية والفكرية في هذا العصر الذي أصبح فيه العلم في طليعة القيم التي تشكل حياتنا الفردية والجماعية، وتسيطر على تحديد الإنسان لدوره في الحاضر والمستقبل.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أوجه لرجال الجامعات المصرية ونسائها، كلمة تقدير وإعزاز .. وأخاطبهم جميعا باعتبارهم طليعة الفئات، التي تعتز الدولة بآرائها ومشورتها وخبرتها .. فلا يمكن أن تقوم بينها وبينهم خصومة، أو تضيق بما يقومون به من نشاط، أو تغلق أمامهم أبواب العمل العام، بل إنهم جميعا مطالبون، ولا أقول مدعوون، للإسهام في هذا العمل بشتى صوره، فهم خير من يحمل الرسالة، ويؤدي الأمانة "إنما يخشى الله من عباده العلماء".

إنكم مطالبون بتقييم نوعية التعليم والثقافة في مصر، والبحث عن أسلوب عملي قابل للتطبيق، لرفع مستوى التعليم وزيادة كفاءة الخريجين، وتلك مشكلة لا ننفرد بمواجهتها، بل تشاركنا فيها أرقى الدول وأكثرها تقدما في المجالات العلمية والتكنولوجية.

غير أن هذا لا يعفينا من واجب إجراء تقييم شامل للبرامج والمناهج وأسلوب التعليم في مختلف المراحل، وتقديم الحلول الناجحة للمشاكل ونواحي القصور والضعف، لأن التقدم تيار متدفق يتطلب الحركة الدائبة والتطوير المستمر، وليس هناك من هو أجدر بهذا العمل الكبير منكم.

وأنتم مطالبون بتعميق الصلة مع القاعدة الطلابية العريضة، بحيث يتطلعون إليكم في الحاضر والمستقبل، ليس فقط كقدوة ونموذج يحتذي أسلوب التفكير، ومناهج السلوك وتقديس العلم، بل أيضا للاهتداء بكم للتعرف على الطريق القويم إلى خدمة الوطن، وتعميق الانتماء إليه، وغرس القيم الصحيحة في أعماقهم، بحيث ينحصر طوفان القيم المادية التي تطغى على القيم الروحية والجذور الحضارية، وتتبلور ملامح مجتمع جديد، يحقق التزاوج والتجانس بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين الحفاظ على التراث الحضاري والأصول الاجتماعية التي عصمت شعب مصر من الهزات والنكسات التي عصفت بشعوب أخرى عديدة، وصانت حركته وهو يجتاز المراحل المتعاقبة من التطور، وجعلت نضاله في جميع العصور متسما بالإنسانية ورفض العنف والشطط والتطرف.

نريد من جامعتنا مشاركة أكبر في التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والتحاما أكثر بالجماهير في حياتها اليومية ومطالبها المشروعة، وقد كانت جامعة القاهرة رائدة في تكوين المعاهد المتخصصة ومراكز البحوث، سواء في المجالات الطبيعية والهندسية، أو في مجال العلوم الإنسانية.

وما أحوجنا اليوم وقد تراكمت مشاكلنا وتشعبت رواسبها ومضاعفاتها – إلى دور فعال نشط لرجال الجامعات في اقتحام هذه المشاكل من منطلق التوفيق بين النظرية والتطبيق، والبعد عن المفاهيم المجردة التي لا وجود لها في عالم الواقع.

وقد كان تقديري – ولازال – أن الأجهزة الحكومية في مسيس الحاجة إلى عون المتخصصين من أساتذة الجامعات في التصدي لكثير من المشاكل الملحة .. ويهمني أن أذكر منها: مشكلة الانفجار السكاني، تضخم المراكز الحضرية وخاصة القاهرة والإسكندرية ومشاكل الإسكان، والحاجة إلى بعث ثقافي جديد، وقضايا الشباب، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، وتحديث نظام الإدارة بالجهاز الحكومي والقطاع العام، وتفشي الاتجاه إلى الاستهلاك دون زيادة مماثلة في الإنتاج، وظاهرة الإسراف والبذخ، وقد أخطرت الوزارات والأجهزة المعنية، بالالتجاء إلى الجامعات كلما كان ذلك متاحا، وبقى أن يستجيب علماؤنا لهذا النداء، ويقيني أنهم لن يتقاعسوا عن الوفاء بحق الوطن وضريبة الانتماء إليه، فهم صفوة أبنائه وأخلص مريديه.

وستظل مصر أمينة على التزامها .. وفية لمبادئها .. مؤمنة برسالتها ..

قوية بصلابتها .. والله أكبر .. وتحيا مصر ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،